الاثنين 6 أيلول 2021
العدد 4430 السنة السادسة عشرة
lundi 6 septembre 2021 nº 4430 16ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

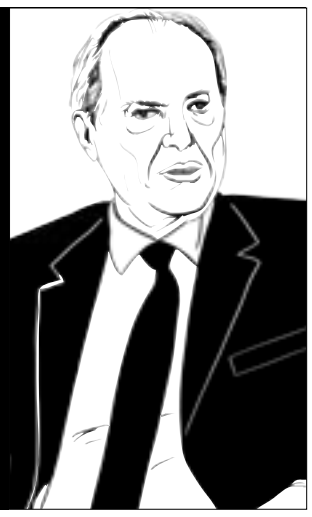

رأس المال

مارك أيوب
دليلكم لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية

● **ماهر سلامة، محمد وهبة**
تمدّدية أسعار الصرف

● **ماهر سلامة،**
تونس في فم «بريتون وودز»

المصارف تسرق ليرات المودعين والموظفين... لتشتري بها الدولارات [4]

العلاقة مع سوريا لا تمرّ بأميركا

الحكومة أمام الفرصة الأخيرة؟ [2]

المدارس الخاصة:

الإنقاذ على حساب الأهل

[6ـ7]

(مروان بو حيدر)

تقرير

اقتراح إلغاء الوكالات الحصرية أمام اللجان:
خطوة ينقصها قانون المنافسة

5

فلسطين

إسرائيل تتراجع تحت التهديد:
المنحة القطرية تسلك طريقها

10

تقرير

فرص «الحلّ السلميّ» تتراجع:
عودة التوتّر إلى درعا

11

المشهد السياسي

العلاقة مع سوريا لا تمرّ بأميركا
الحكومة أمام الفرصة الأخيرة؟

قد يكون يوم غد الثلاثاء الفرصة الاخيرة امام تاليف الحكومة. إذا لم يتمّ تخطّي العقبات المتبقّية، فإن اعتذار الرئيس المكلّف سيعود مجدداً إلى الواجهة. إلا إذا فعل التواصل الفرنسي- الإيراني فعله وفتح الباب امام التاليف، مدعوماً بضغط اميركي كبير على ما تردد امس. في المقابل، عاد التيار الوطني الحر ليلوّح بمعادلة الاعتذار يقابله الاستقالة من المجلس. وفيما يزداد الوضع المالي والاقتصادي تأزّماً، أتى الضوء من سوريا التي رخّبت باستجرار الغاز عبر اراضيها، في الاجتماع الرسمي الاول الذي يعقده وفد وزاري لبناني في دمشق. المبادرة التي مهّدت لها اميركا برفعها الفيتو عن التواصل مع سوريا، يُفترض ان تستكمل بقرار سيادي لبناني يُفعّل الاتفاقات الثنائية لما فيه مصلحة البلدين

(أ ف ب)

حتى اليوم، لا يزال التأليف لغزاً. ينام الناس على خبر تأليف الحكومة صباحاً ويصحون على عقد لم تكن موجودة في اليوم الذي سبق. هذه المرة ضُرب موعد جديد لزيارة ميقاتي إلى قصر بعبدا. يوم غد الثلاثاء ليس موعداً حتمياً لتأليف الحكومة، لكنه موعد لحسم ما إذا كانت ستُؤلَّف أم لا. على ما يتردّد، فإن ميقاتي سيزور رئيس الجمهورية غداً حاملاً معه تشكيلة جديدة. لكن إذا لم يتم الاتفاق قبل أن يحين موعد الزيارة على حل لمسألة حقيبة وزارة الاقتصاد، وإذا لم يسحب ميقاتي مطلبه المستجد بالحصول على حقيبة الطاقة، كما تؤكد مصادر مطلعة، فإن يوم غد سيكون موعد الارتطام

نصري خوري «يُفعّل» اتفاقيّة التعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا

بالمجهول، من دون أن يعرف ما إذا كانت الخطوة التالية لميقاتي ستكون الاعتذار، لقلقه بأن رئيس الجمهورية لن يصدر تشكيلة لا يملك الثلث المعطل فيها، أم ستكون البحث عن مسعى جديد أو توليفة جديدة، لا تكون حكماً على شاكلة تشكيلة الـ 14 وزيراً التي طرحت للتداول بشكل غير رسمي.

ولأن هامش المناورة يضيق، نشطت اتصالات على أكثر من صعيد لتذليل العقبات الأخيرة تمهيداً لإعلان التشكيلة الحكومية. ولذلك، فإن التواصل مع سوريا، حتى أمكن رصد مواقف من قبيل «لا مشكلة لدينا إذا كانت زيارة الوفد اللبناني لسوريا ستجلب الكهرباء إلى لبنان». وهذا الموقف الصادر عن نائب «المستقبل» هادي حبيش أتبعه بالاستغراب من افتراض أنه معارض لها، ليقول: «أهلاً وسهلاً بالغاز من سوريا ومن أي دولة أيضاً، شو هالمصيبة. أميركا سمحت للبنان باستجرار الغاز والكهرباء عبر سوريا، كتّر خيرن».

وبعد أسبوعين على إعلان رئاسة الجمهورية تبلّغها موافقة واشنطن على مساعدة لبنان لاستجرار الطاقة الكهربائية والغاز من مصر والأردن، مروراً بسوريا، زار الوفد اللبناني المؤلف من نائبة رئيس حكومة تصريف الأعمال، وزيرة الدفاع والخارجية زينة عكر، ووزير المالية غازي وزني، ووزير الطاقة ريمون غجر، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، وعقد لقاء في مقر الخارجية السورية، بحضور وزيري الخارجية فيصل المقداد، والنفط بسام طعمة.

وفي مؤتمر صحافي، بحضور المجتمعين، قال الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري، نصري خوري: «طالب الجانب اللبناني بإمكانية مساعدة سوريا للبنان في تمرير الغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر الأراضي السورية، ورحب الجانب السوري بالطلب، وأكد استعداد سوريا لتلبية ذلك».

واتفق الجانبان على متابعة الأمور الفنية عبر فريق فني مشترك. ومن المنتظر أن تشهد الأيام المقبلة اجتماعاً في العاصمة الأردنية عمّان، لوزراء سوريا والأردن ومصر ولبنان، لتوقيع مذكّرة تفاهم بشأن نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، كما لتوقيع مذكرة أردنية - سورية - لبنانية لاستجرار الكهرباء من الأردن إلى لبنان.

وبالرغم من الطابع التقني لزيارة الوفد اللبناني إلى دمشق، إلا أن الجانب السياسي كان حاضراً بقوة، فطبيعة الوفد تعبّر عن موقف بالانفتاح الرسمي مجدداً على سوريا، التي قاطعها الحكم في لبنان منذ بداية الأزمة السورية. كما بدا لافتاً تصريح خوري باسم المجتمعين، بما يوحي أن سوريا إنما أرادت أن تؤكد أن اتفاقية التعاون والتنسيق لم تمت ولا تزال هي الناظم للعلاقة بين البلدين، حتى بوجود تبادل دبلوماسي.

بالنتيجة، ولكي لا يكون التوجه اللبناني مرتبطاً بتنفيذ قرار أميركي حصراً، لم يعد مسموحاً بأن تبقى العلاقة مع سوريا أسيرة أهواء ومصالح فئات تعتاش على تنفيذ أجندات خارجية. واقع الحال أن البلد وصل إلى حدود من الانهيار يمكن أن تقضي على كل سبل العيش فيه، وهو لا يملك حدوداً إلا مع سوريا، التي يشاركها التاريخ والجغرافيا. ولذلك، فإن لبنان الرسمي مطالب بتفعيل كل أشكال التعاون مع سوريا، تمهيداً لتفعيل كل الاتفاقيات التي تجمع بين البلدين، بما يعود بالنفع عليهما معاً. فهل يكون رئيس الجمهورية الذي لطالما أبدى استعداده لزيارة دمشق أول من يعلنون عودة العلاقات السياسية مع سوريا؟ أم ربما يسبقه الرئيس نبيه بري الذي طال غيابه عن دمشق؟

وتشدّد المصادر على أن العقدة ليست في حقيبة محددة، ولا في تسمية الوزيرين المسيحيين، بل في «مجمل الحكومة». وتؤكّد المصادر أن الحكومة يجب أن تُبصر النور قريباً جداً، وكان يجب أن تتألف منذ مدة، ومن الممكن أن تُعلَن في أي وقت في حال لم تُخترع مطالب جديدة.

وفي سياق متصل، كانت الأزمة الحكومية حاضرة في الاتصال الذي أجري بين الرئيسين الفرنسي إيمانويل ماكرون والإيراني إبراهيم رئيسي، الذي أكّد دعمه «تأليف حكومة لبنانية قوية وقادرة على توفير حقوق الشعب اللبناني والمحافظة عليها». وأضاف رئيسي «إننا لن نتردد في تقديم كل أنواع الدعم والمساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبناني، ومستعدون للتعاون مع فرنسا لتنمية لبنان وتطويره»، لافتاً إلى أن «الشعب اللبناني يعاني العقوبات الاقتصادية، وفي إمكان فرنسا أن تؤدّي دوراً في رفع هذه العقوبات».

وأشار رئيسي إلى أنّ «بذل الجهود والمساعي، من جانب إيران وفرنسا وحزب الله، من أجل تأليف حكومة لبنانية قوية، يمكن أن يكون لمصلحة لبنان».

من جهته، شدّد ماكرون على «ضرورة تعاون فرنسا وإيران، إلى جانب حزب الله، من أجل تأليف حكومة لبنانية قوية».

لبنان في دمشق... رسمياً

إلى ذلك، شكلت الزيارة الرسمية الأولى من نوعها منذ عشر سنوات لسوريا الحدث الأبرز خلال نهاية الأسبوع. وكان لافتاً أن الرضى الأميركي على الزيارة من بوابة السعي لتفعيل اتفاقية الغاز مع مصر، سمح بتسهيل مرورها، حتى من قبل عتاة معارضي سوريا. فقد بدا جلياً أن رفض هؤلاء لعودة العلاقات مع سوريا لا يرتبط بأي مبدأ أو قناعة، بل يعود بالدرجة الأولى إلى التماهي مع الموقف الأميركي السعودي. ولذلك، ما إن رفعت أميركا الفيتو عن

عون: عدم توزيع الخسائر حمّل الشعب مسؤولية الانهيار!

أكد الرئيس ميشال عون أن «إفشال كل خطة تطرح للتعافي المالي والاقتصادي أو عدم وضعها من الأساس، إنما يعني شيئاً واحداً وهو أن المنظومة الفاسدة التي لا تزال تتحكم بالبلد والشعب تخشى المساءلة والمحاسبة، ذلك أن أي خطة تعافٍ تنطلق من ثلاثة مرتكزات، أولاً تحديد الخسائر وتوزيعها، وثانياً تحديد المسؤوليات والمحاسبة، وثالثاً تحديد سبل المعالجة».

وقال خلال استقباله وفداً شبابياً في قصر بعبدا: «عدم تحديد الخسائر المالية وتوزيعها بين المصرف المركزي والمصارف والدولة أدى إلى أمرين خطيرين، الأول تجهيل المسؤولين عن خراب البلد مالياً، والثاني تحمّل الشعب حالياً وحده مسؤولية الانهيار المالي واستنزاف ودائعه المصرفية وأصوله، في حين أن الشعب هو الضحية وليس المرتكب وليس بإمكان أحد، مهما علا شأنه، أن يحمّل الشعب بأكمله سياساته الخاطئة والمدمرة والفاسدة».

أضاف: «على الشعب أن يعرف من يذلّه يومياً للحصول على أبسط حقوقه ومنعه من التصرف بأمواله في المصارف وأصوله بحرية. كل ثورة شعبية يجب أن تصبّ في هذا الاتجاه: تحديد الخسائر وتوزيعها، تحديد المسؤوليات، محاسبة المسؤولين، إيجاد الحلول على نفقة من تسبّب بالكارثة المالية ومسؤوليّته وعدم تحميل الشعب مباشرة وحده من دون سواه أوزار الأزمة».

تقرير

وفد من دروز لبنان في قصر المهاجرين: مكان «الأقليات» المشروع الوطني

زيارة وفد من الموحدين الدروز من لبنان إلى دمشق ولقاء الرئيس السوري بشار الأسد بالغة الأهمية. وتتضمن عدة رسائل للقاصي والداني. عبر عنها الأسد بقوله إن «الأقليات ليست أداة بيد المشروع الغربي الذي يعمل على إقناعها بالتقوقع والانعزال للحماية»

فراس الشوفي

كان كل شيء مدروساً وعفوياً في آن معاً. استقبال مميّز، شكلاً ومضموناً خصه الرئيس السوري بشار الأسد لوفد طائفة الموحدين الدروز في لبنان برئاسة رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان. أمضى الأسد ساعتين من الوقت في القاعة الكبيرة، فتح فيها باب الأسئلة للحاضرين، وقدم مداخلة واجوبة حول لبنان وسوريا والمنطقة وموضوع الأقليات، كما تفهمه الدولة السورية. واتسع الوقت لكلمة لأرسلان الذي عقد خلوة مع الأسد قبل بدء اللقاء، ومداخلات لشيخ عقل الموحدين ناصر الدين الغريب والوزير السابق صالح الغريب ورئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق وئام وهاب وطارق الداوود وعدد من المشايخ. حتى أن الرئيس السوري وبعد انتهاء الغداء على شرف الوفد، ودع زوّاره عند باب القصر، وسمح بالتقاط الصور الشخصية معه للحاضرين أفراداً ومجموعات، كاسراً الحواجز الرسمية. وبلا شك، فإن توقيت الزيارة مميّز أيضاً. من السويداء في الجنوب السوري إلى شويا على السفح الغربي لجبل الشيخ، تعتمل في الساحة الدرزية مجموعة عناصر، تأخذ حيزاً أساسياً من الاهتمام السوري.

تتعدى مسألة الدروز إشكالية الأقليات في المشرق الممزق بالهويات الضيقة وصراعات الأقليّات والأكثريات، إلى الدور السياسي للطائفة انطلاقاً من انتشارها الجغرافي من جبل حوران وجبل الشيخ ووادي التيم إلى الجليل في فلسطين المحتلة.

وهذه الميزة، لطالما شكلت بالنسبة للدولة اليهودية قلقاً وفرصة في الوقت نفسه، ولدمشق كذلك. إذ إن الدولة اليهودية بعقليتها التقليدية تراهن وتعمل وتبذل الجهد لدفع الأقليات، على أنواعها، نحو خطاب التقسيم والحكم الذاتي والعصبية الدينية لتبرير يهودية الدولة. في المقابل، تلعب سوريا الدولة دور الحاضن الوطني للأقليات والأكثريات في سياق الحرب بين الدولة الوطنية السورية والدولة العنصرية اليهودية. وفي حالة الدروز، تطمح إسرائيل دوماً إلى دويلة درزية عميلة في شمال الكيان من لبنان إلى جنوب دمشق، فيما تطمح سوريا إلى بقاء دمشق مرجعية للدروز في الشام ولبنان وفلسطين ورعاية القوى الوطنية الرافضة للاستسلام وعلى لعب الدروز دورهم الوطني في حماية دمشق من جنوبها.

في السويداء اليوم، يعمل الأميركيون انطلاقاً من قاعدة التنف وبالتنسيق مع إسرائيل، على دعم ما يسمى «اللواء السوري» بالمال والسلاح لتشكيل حالة مسلحة خارجة عن القانون، تحمل مشروعاً انفصالياً عن الدولة السورية. وهذا اللواء المزعوم، الذي يملك علاقات وثيقة مع العصابات الانفصالية الكردية في الشرق السوري، استطاع جمع مئات المسلحين بروواتب تصل إلى 300 ألف ليرة سورية للفرد شهرياً، ينتشر في شرق المحافظة على تخوم البادية، ويتخذ من منطقة الحريقة مقراً له. حتى أن النائب السابق وليد جنبلاط، يعتبر أن «المنطقة» لهذا المشروع في باريس، المدعو كمال أبو الخير، يعمل عند الموساد الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته، نرى في شمال فلسطين المحتلة، شيخ عقل الموحدين الدروز موفق طريف، يزور على رأس وفد من رجال الدين ما يسمى «مقام يهوذا» نبي اليهود، في خطوة غريبة، ولا تعني إلا ارتباط طريف بالمشروع الصهيوني. وطريف هذه الأيام، لا يكتفي بالعمل داخل فلسطين المحتلة، إنما يوسع نشاطه ومهامه للاتصال بمجموعة من المشايخ الدروز خارج فلسطين وعلى مدهم بالمال تحت عنوان الدعم الاجتماعي والإنساني.

ويدل أن يسهّل الأردن الأسبوع الماضي زيارة وفد «لجنة التواصل الدرزية» نحو سوريا آتياً من فلسطين المحتلة، تكفل الأردنيون بمنع الوفد من العبور بعد أن سمح كيان الاحتلال له بالعبور بخلاف المرّات السابقة حين تم منع المشايخ والاعتداء عليهم من قبل شرطة الاحتلال.

أما في شويا اللبنانية، فظهرت مجموعة مدفوعة بالحقد والتحريض، اعترضت آلية عسكرية للمقاومة اللبنانية واعتدت على رجالها، كانت انتهت للتوّ من القصف على شمال فلسطين المحتلة، رداً على قصف العدو للأراضي اللبنانية.

من هنا، تبدو زيارة دمشق بهذا الشكل، بالغة الأهمية، وتتضمن عدة رسائل للقاصي والداني، عبّر عنها الأسد بقوله إن «الأقليات ليست أداة بيد المشروع الغربي الذي يعمل على إقناعها بالتقوقع والانعزال للحماية، إنما الحل هو بالانصهار بالمشاريع الوطنية وضمن الأكثرية الوطنية». وردّاً على سؤال حول ردع العدو الإسرائيلي عن قصف الأراضي السورية عملاً بتجربة المقاومة اللبنانية، أكد الرئيس السوري أن «المقاومة لم تنتصر على العدو إلا بعد أن انتصرت على ميليشيا العميل لحد» في إشارة واضحة لبقايا الجماعات الإرهابية في درعا، والتي جزم الأسد بأن «دورها اليوم تخريبي وسيتم التعامل معها بحزم».

وكلام الأسد حول درعا، ينسحب حكماً على السويداء وعلى محاولات «اللواء السوري» المزعوم، القيام بأعمال تخريب والترويج للانفصال في السويداء، مع أن الأسد والجيش السوري، ومنذ بداية الحرب، تعامل مع جبل العرب بعناية خاصة على الرغم من الاعتداءات التي قامت وتقوم بها العصابات الانفصالية، عبر حصر تهديداتها وتركها رهينة الوقت والفشل أمام أهالي المحافظة.

زيارة الأمس بهذه القوة والعلانية، لا تشبه زيارة جنبلاط الخجولة إلى الأردن بشيء. إنها إعلان عن عودة سوريا للعب دورها السياسي خارج متاريس الحرب على أرض الجمهورية، ومرحلة جديدة من المواجهة مع محاولات تثبيت الدولة اليهودية.

الأسد: على الأميركيين الانسحاب من سوريا

تناولت مداخلات الرئيس بشار الأسد العديد من المسائل، حيث أكد في مسألة الجولان أن «الشعوب لديها مبادئ ولا يجب أن تتنازل عنها لتحقيق الهدف المنشود، ومن هنا لا يمكن لسورية أن تتنازل عن أي شبر من أراضيها». وتحدث الأسد عن محاولات أميركية للتواصل مع دمشق، إنما «بالنسبة لنا المسألة الأساسية هي الانسحاب الأميركي، إن لم يكن بإمكان الأميركيين الالتزام بالانسحاب فلا ثقة بأي حوار وعليهم أن ينسحبوا». وحول لبنان، أكد الأسد أن «مكانة سورية في قلوب اللبنانيين معروفة، ونحن لن نقف عند الصغائر وعند الذين يحرضون ويشوّهون صورة سوريا، وعلى العكس سوريا ستتعاون مع لبنان، وأنا شخصياً أعطيت التوجيهات لتسهيل استجرار الغاز عبر سورية نحو لبنان، وهذا كسر لقانون قيصر». واقترح الرئيس السوري عدة مشاريع للتعاون بين دمشق وبيروت، لا سيّما في مجال الطاقة البديلة حيث أكد أهمية قيام شركات لبنانية وسورية في الاستفادة من المساحات السورية لإنشاء مدن صناعية مشتركة ومحطات لإنتاج الطاقة البديلة.

قضية

المصارف تسرق ليرات المودعين والموظفين... لتشتري بها الدولارات

تملك المصارف التجارية 2433 مليار ليرة. نقداً يُفترض أن تستخدمها لتسيير العمليات اليومية. إلا أنّ المصارف قرّرت تخفيض سقف السحوبات بالليرة، وإطفاء الصرافات الآلية، ومنع أصحاب الحسابات من الولوج إلى أموالهم... بحجة أنّ مصرف لبنان لا يُعطيها الليرات. المصارف سطت سابقاً على دولارات المودعين، واليوم تمدّ يدها إلى ليراتهم لتستبدلها بالدولارات و«تُهرّبها» إلى الخارج. المعادلة ذاتها: إنقاذ المصارف على حساب المجتمع

(هيثم الموسوي)

ليا القزي

«في اللحظة التي تضع فيها مصرفاً تجارياً وسيطاً بين أموال المصارف المركزية والمودعين، يحدث أمران: إمّا أنّ أكثرية المال لا يصل أبداً إلى الناس، أو يذهب بجزء كبير منه إلى أولئك الذين لا يحتاجون إليه». العبارة الواردة في كتاب وزير المالية اليوناني السابق يانيس فاروفاكيس، «وأقع آخر... رسائل من الحاضر البديل»، تنطبق بشكل تامّ على ما يجري في لبنان: البنك المركزي يُعطي المصارف التجارية أموالاً نقدية بالليرة اللبنانية. المصارف تُخفض سقف السحوبات للمودعين وتُطفئ ماكينات الصراف الآلي فلا يتمكّن حتى من لم يتخطّ «السقف» من سحب أمواله. المال لا يصل إلى المودعين والموظفين والعائلات.

إجراء تقنين سحوبات الليرة ليس جديداً، بل فُرض منذ حصول الانهيار. لم يُخفِ حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، سياسته القاضية بامتصاص الكتلة النقدية من السوق. فبعتبر أنّه بهذه الطريقة يحدّ من قدرات الناس الاستهلاكية، فلا تعود رواتبهم أو مدخراتهم تكفي سوى لتسديد الفواتير الأساسية كالكهرباء والمولدات الخاصة والبنزين... بالتالي يتحقّق «حلمه» بتخفيض فاتورة الاستيراد، ويمنع الأفراد من استبدال ليراتهم بالدولار، فيضبط سعر الصرف في السوق الموازية. في الأسابيع الماضية، «خنقت» المصارف السحوبات بالليرة أكثر، وامتنعت عن إعطاء الموظفين رواتبهم، مُستثنية الشركات التي تأتيها بالليرات النقدية. لماذا؟ جمعية المصارف أصدرت بياناً يوم الجمعة تضع فيه اللوم على مصرف لبنان لأنّه «خفّض سقوف الأموال النقدية التي يُمكن للمصارف سحبها من المركزي بحسب كوتا تمّ تحديدها لكل مصرف». لكنّ جمعية المصارف تكذب. والادعاء لا يأتي من أي جهة، بل من البنك المركزي. يُنقل عن سلامة أنّه كان يُعطي المصارف كميات كافية من الليرة، احتفظت بها لتشتري الدولارات («الأخبار»، عدد 4 أيلول 2021، https://al-akhbar.com/Politics/316264). وهو ما يظهر في إحصاءات مصرف لبنان عن الميزانية المجمّعة للمصارف.

> اقرض مصرف لبنان المصارف 9,6 مليار دولار ردّتها بـ«اللولار»

يندرج ضمن الميزانية حساب اسمه «رصيد الخزينة النقدي»، يضمّ الليرات النقدية التي تملكها المصارف في محفظتها للتمكّن من تلبية الاحتياجات والعمليات اليومية. في تموز عام 2020، بلغت موجودات الحساب 1,7 ألف مليار ليرة. انخفض المبلغ في تشرين الأول عام 2020 إلى 1,3 ألف مليار ليرة، قبل أن يرتفع من جديد إلى 2,5 ألف مليار ليرة في حزيران 2021، ثم 2,4 ألف مليار ليرة في تموز الماضي. يعني أنّ المصارف قادرة على إعطاء المودعين والموظفين ليراتهم. يُدافع مدير أحد المصارف من الفئة الأولى بالقول إنّ «الرقم يشمل المصارف مجتمعةً، ولكن يجب النظر إلى حالة كلّ بنك على حدة. فمنّا من يتعرّض لتضييق كبير من مصرف لبنان، عبر تخفيض حجم الكوتا بالليرة». ماذا عن تلك المعفاة من «حصار» سلامة؟ تُخزّن كميات كبيرة من الليرة لتشتري بها الدولارات. فالمصارف لم تستطع بعد تكوين سيولة بنسبة 3 في المئة (من مجمل الأموال المودعة لديها بالعملات الأجنبية) في حساباتها مع المصارف المراسلة في الخارج، ولديها استحقاقات مصرفية عدّة تحتاج - لإتمامها - إلى الدولار النقدي. فضلاً عن أنّ التعميم 158 (دفع 50 في المئة من الودائع بالدولار و50 في المئة بالليرة) «شرّع» لجوءها إلى السوق، حين سمح للمصارف استخدام سيولتها الخارجية لدفع الجزء من الوديعة بالدولار «شرط إعادة تكوين نسبة الـ3 في المئة في الحسابات لدى المصارف المراسلة في مهلة أقصاها 2022/12/31».

خلال مقابلته الأخيرة مع راديو «لبنان الحرّ»، نفى الحاكم وجود عجز في حسابات المصارف في الخارج، بل تحدّث «عن 5 مليارات دولار أميركي مع المصارف المراسلة». بالعودة أيضاً إلى ميزانية مجمّعة للمصارف، يظهر العكس. فقد بلغت موجودات المصارف اللبنانية لدى المصارف المراسلة في تموز الماضي، 4 مليارات و702 مليون دولار أميركي، مُقابل التزامات بقيمة 5 مليارات و310 ملايين دولار أميركي، أي أنّه يوجد عجز في الحسابات يبلغ 608 ملايين دولار، وليس فائضاً بـ5 مليارات كما أوحى الحاكم. انخفض العجز في الحسابات مع المصارف المراسلة من 3 مليارات و155 مليون دولار في تموز عام 2020 إلى 608 ملايين دولار قبل شهر، وقد كان لسلامة و«السوق» الفضل في ذلك. فكما بات معروفاً أنّ الانهيار الكبير لليرة أواخر عام 2020 وبداية عام 2021، تسبّبت به هجمة المصارف لشراء الدولارات وترحيلها إلى الخارج. بالتوازي، كان مصرف لبنان يلعب دور «المنقذ الأخير». يُعلن أنّه لا يملك الدولارات لاستيراد المحروقات والدواء، ولكنّه يُخرج «9 مليارات و600 مليون دولار لتسديد التزامات خارجية لصالح المصارف، وودائع ائتمانية أي التي يودعها مصرف أجنبي لدى مصرف لبنان مع تجهيل هوية الزبون الفعلي («الأخبار» عدد 7 حزيران 2021، https://www.al-akhbar.com/Politics/307893)»، بحسب مصادر مصرف لبنان. الأخير أقرض المصارف الدولارات النقدية بفائدة بنسبة 20 في المئة، وكانت هذه المعاملات محصورة الموافقة عليها بين سلامة ومدير القطع في «المركزي» نعمان نَدّور، من دون أن يصدر تعميم يُنظّمها. استخدمت المصارف الدولارات لتُنفذ نفسها وأموال أصحابها، وحقّقت بسببها أرباحاً كبيرة لأنّها سدّدت القروض لمصرف لبنان بالدولار الوهمي («اللولار»). وحالياً هي مستمرة في السياق نفسه، تدمير المجتمع عبر الاستيلاء على أمواله بالليرة، لتستخدمها في عملية تجميل ميزانياتها، من خلال شراء الدولارات من السوق! لدى المصارف حرية الحركة، بغياب المحاسبة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، وبمنع سحب الثواب من إقرار قانون القيود على التحويلات المالية.

تقرير

اقتراح إلغاء الوكالات الحصرية أمام اللجان: خطوة ينقصها قانون المنافسة

على جدول أعمال اللجان المشتركة النيابية يوم الأربعاء المقبل، اقتراح قانون من كتلة التنمية والتحرير ونواب آخرين حول إلغاء الاحتكار والوكالات الحصرية. يحمل هذا الاقتراح مادتين لإلغاء المرسوم الاشتراعي الذي يشرّع الوكالات الحصرية، بحيث لا يحتاج إلى نقاش وتعديلات تؤدي إلى دفنه. إلغاء الوكالات الحصرية «خطوة تاريخية»، لكنها غير كافية، وتبقى حاجة السوق ملحّة لإقرار قانون للمنافسة

رلى إبراهيم

قبل شهر من اليوم، أطفأ المحتكرون شمعتهم الـ54؛ مناسبة لم تكن لتتحقق لو لم يوفر لهم أصحاب السعادة والمعالي حماية وغطاء طوال تلك السنوات. المرسوم الاشتراعي رقم 67/34 الصادر بتاريخ 1967/8/5 بقرار من حكومة الرئيس الراحل رشيد كرامي وتوقيع رئيس الجمهورية شارل الحلو، منَح «الممثل التجاري اللبناني» حماية قانونية للسطو على السوق وفرض حصريته على السلع. مذاك، كرّست الدولة اللبنانية نفسها لخدمة المحتكرين (أصحاب الحق الحصري بالمبيعات أو المفوضين الحصريين بالبيع)؛ وفي وقت طورت غالبية الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي نظامها وحرّرت أسواقها من ثقل الحصرية، حافظت السلطة اللبنانية على موروث الانتداب الفرنسي ووسعت سوق الوكالات حتى باتت تُلثي الأسواق اللبنانية تتسم بطابع احتكاري. ذلك لم يمنع مشرّعي الوكالات الحصرية من التغني على مرّ السنوات، باقتصاد لبنان الحرّ وأسواقه المفتوحة. علماً أنه بحسب تقرير نشرته «الدولية للمعلومات» في نيسان الماضي، «لا يزيد عدد أصحاب الوكالات الحصرية على 300». لكن الواقع أن هؤلاء، على قلتهم، يتوزعون على مختلف القطاعات وينفذون عليها احتكارات ضمنية عبر منع أي طرف آخر من استيرادها، فيحددون الأسعار والأرباح كما يشاؤون.

يقول بعض أصحاب الاختصاص أن «الطاقة الاحتكارية» جزء لا يتجزأ من تاريخ لبنان وجذورها عميقة جداً لدرجة أنها ستجد لنفسها أرضاً خصبة في أي حكومة ومجلس نيابي حتى لو سقطت كل السلطة الحالية وحلّت واحدة مختلفة تماماً مكانها. ثمة أمر بسيط هنا، يكمن في إلغاء المادة التي تسمح بالحصرية، أقله كخطوة أولى باتجاه حلّ شامل. كتلة التنمية والتحرير (قاسم هاشم- ياسين جابر- فادي علامة- إبراهيم عازار) بالإضافة إلى النائبين بلال عبدالله وجهاد الصمد، تقدّموا باقتراح قانون يرمي إلى إلغاء الاحتكار والتمثيل الحصري، وقد وُضع على جدول أعمال جلسة اللجان المشتركة يوم الأربعاء المقبل. اقتراح القانون عبارة عن مادتين (تنص المادة الثانية على العمل بالقانون فور نشره في الجريدة الرسمية)، تتحدّث أولاهما عن تعديل نص المادة 2 من المرسوم الاشتراعي 1967/34 المعدلة بموجب المادة 2 من المرسوم رقم 9639 تاريخ 1975/2/6 لتصبح على الوجه التالي: «كل عقد تمثيل تجاري ينشأ بعد العمل بهذا المرسوم الاشتراعي يجب أن يكون خطياً ويمكن أن يكون لمدة محددة أو غير محددة ولا يسري بند حصر التمثيل على الأشخاص الثالثين مطلقاً، ويُمنع احتكار أي سلعة تحت أي مسمى». وتُلغى الفقرات 3 و4 و5 من المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي 1967/34 التي تتمحور حول إعطاء امتيازات للممثلين التجاريين (الوكلاء الحصريين)، كما تُلغى المادة 15 من المرسوم الاشتراعي رقم 73 الصادر في 9 أيلول 1983 (حيازة السلع والمواد والحاصلات والاتجار بها) المتعلقة بالاحتكار والمضاربة غير المشروعة، وتصبح كما يلي: «كل عمل من الأعمال المبينة في المادة السابقة (يعتبر باطلاً حكماً، بالنسبة للمتعاقدين أو المتكتلين سواء أكان هذا ظاهراً أو مستتراً، ولا يجوز لهم التذرع بهذا البطلان إزاء الغير للتنصل من مسؤولياتهم)»، بحيث تمّ حذف فقرة إضافية تقول أنه «بالرغم من أن النص مخالف، لا يسري بند حصر التمثيل التجاري على الأشخاص الثالثين، إلا إذا أعلنه الوكيل بقيده في السجل التجاري، وعلى المواد المصنفة من الكماليات دون سواها». تجدر الإشارة هنا إلى أنه في العام 1992، صدر مرسوم تحت الرقم 2339 حُدّدت فيه المواد التي لا تعتبر من الكماليات والتي لا تسري عليها الوكالات الحصرية، وهي المواد الغذائية للاستهلاك البشري والحيواني لجميع أسمائها وأنواعها وأصنافها، ومواد التنظيف ومساحيق الغسيل. وجرى التعامل مع الدواء والمحروقات على أنها كماليات، فأبقيت تحت سيطرة كارتيل الوكالات لتتحكم بها وبرقاب المواطنين تالياً. ما من صورة أوضح لذلك سوى ما يجري حالياً من انقطاع للدواء وفقدان للمحروقات.

> حصلت محاولتان لإلغاء الوكالات ولكن كارتيل الاحتكارات بالتعاون مع رجال الدين حالا دون إبصارها النور

في الأسباب الموجبة للاقتراح، رأى واضعوه أن «الإلغاء الكلّي للوكالات الحصرية ليس إلغاء للوكالات التجارية إلا أنه إلغاء للاحتكار والحصرية، وبقدر ما هو سماح لجميع التجار، على قاعدة المساواة وضمن الاحتكار أن يمارسوا حقهم في الحصول على وكالات تجارية أي زيادة العرض الذي يؤدي إلى انخفاض السعر والمنافسة الحرة ويمنع الاحتكار».

هذه المحاولة لإلغاء الوكالات ليست الأولى، سبقتها محاولة في العام 2003 أحبطها النواب، وأخرى في العام 2004 حيث أقرّ النواب قانوناً معدلاً لمشروع قانون الحكومة رقم 7484 الذي تُلغى بموجبه الوكالات الحصرية ورسم الـ 5 في المئة. لكن رئيس الجمهورية، أميل لحود، ردّ القانون يومها بعد حملة شرسة قوامها سياسيون وإعلاميون ورجال دين يعملون في خدمة المحتكرين، وجرى التسويق لهذه الحملة على أنها تمس بحقوق طائفة معينة، وبأن الاحتكار يخدم المستهلكين من منطلق أن إلغاءه يعرّض جودة السلع المستوردة للخطر.

وعلى قدر أهمية إلغاء الوكالات الحصرية، إلا أن بعض أصحاب الاختصاص يشددون على ضرورة تنظيم السوق وضبطه بالتزامن مع تحديد أسس المنافسة ومعاييرها. فاقتراح كتلة التنمية والتحرير، وفي حال لم يُقرَن بقانون لفرض المنافسة، قد ينقل السوق من احتكار إلى آخر. فالواقع أن ثمة قانون منافسة مقدم من كتلة الوفاء للمقاومة يستند بمعظمه إلى القانون المُعدّ سابقاً من الوزير السابق منصور بطيش بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والإسكوا والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وهو يناقش في إحدى اللجان الفرعية اليوم. واقتراح المنافسة يتطرق في مواده الـ70 إلى مكافحة الاحتكار والحصرية. لذلك «تبسيط الأمر وحصره بإلغاء الوكالات الحصرية، يخلق نظاماً حُرّاً مبالغاً فيه يوازي الأنظمة المتخلفة التي تحكمها شريعة الغاب. بينما قانون المنافسة يُنظم عملية الاستيراد والتجارة في البلد كما حجم المنافسة ولا يأخذنا من احتكار إلى فوضى ستؤدي إلى طغيان في السوق واحتكار من نوع آخر». فإلغاء الوكالات الحصرية، من دون إقرار قانون المنافسة، لا يمنع أصحاب الوكالات من الاستمرار في الهيمنة على السوق، وعلى التحكم بالأسعار، وعلى إخراج كل من يريد منافستهم من السوق الذي يهيمن بعضهم عليه منذ أكثر من قرن. من دون إقرار قانون للمنافسة يفرض سقفاً للحصة التي يمكن أي تاجر أن يهيمن عليها في السوق، يستطيع أصحاب الوكالات، وإنْ بعد إلغائها، عقد اتفاقات مع الشركات الأجنبية التي يمثلونها، من أجل منع أي منافس لهم من استيراد السلع التي يبيعونها في لبنان!

(هيثم الموسوي)

رحيل

قبلان يشيّع غداً في روضة الشهيدين

(مروان بوحيدر)

يشيع غداً الثلاثاء جثمان رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى العلامة الشيخ عبد الأمير قبلان، في روضة الشهيدين. الغبيري الساعة 2 ظهراً في مأتم رسمي. وأعلنت الحكومة اليوم الحداد العام وتنكيس الأعلام في الدوائر الرسمية، حداداً على قبلان الذي وافته المنية مساء السبت الفائت.

وإلى جانب عشرات رسائل التعزية والنعي، التي أشادت بغالبيتها بالدور الوطني الذي لعبه الراحل في نبذ الفتنة الطائفية ودعم خيار المقاومة المسلحة ضد العدو ودعم القضية الفلسطينية، قال الرئيس نبيه بري: «ننعيه للأمة ظلاً من ظلال سماحة الإمام السيد موسى الصدر ورفيقاً مخلصاً ووفياً لخطه ونهجه في الاعتدال والتعايش والمقاومة للحرمان والاحتلال. ننعيه للأمة صرخة مدوية لطالما ارتفعت في وجه سلطان جائر ولم تخف في الله لومة لائم».

بدوره أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن الراحل «كان وفياً لنهج سماحة الإمام السيد موسى الصدر أعاده الله ومتمسكاً بأهدافه وحاملاً لآماله، وأباً رحيماً ومحباً لكل أبنائه. لقد فقدنا اليوم قامة رفيعة على المستويين الإسلامي والوطني وفي مرحلة حساسة يحتاج فيها لبنان إلى القادة الكبار الداعين للتعاون والتراحم والتكاتف من أجل العبور بالوطن إلى بر الأمان».

(الأخبار)

على الغلاف فيما ترهن «المؤسّسات التربويّة الخاصّة» إعداد الموازنات المدرسيّة التي تحدّد الاقساط على اساسها بمساعدة الدولة، وتصرّ على مؤتمر تربوي لحلّ الازمات المستعصية، لا يتردّد البعض في تحميل الاهل اعباء كلفة إنقاذ المدرسة!

موازنات الأمر الواقع في المدارس الخاصّة: الأهل كبش فداء

فاتن الحاج

عشيّة العام الدراسي الجديد، أشاع معظم أصحاب المدارس الخاصة أن مدارسهم لن تستطيع أن «تقف على رجليها» من دون مساعدة الدولة. وأكثر، أعلن ممثلو المدارس أنهم لن «يتمكنوا من إعداد موازنات تلتزم بالنسب المنصوص عليها قانوناً: 65 في المئة للإيرادات و35 في المئة للمصاريف التشغيلية، وهو ما يفرض تعديل القانون 515 الخاص بتنظيم الموازنات المدرسية، ولو استثنائياً لهذا العام، لتسريع عجلة الانطلاق».

لكن هل تحتاج مدرسة تضم 800 تلميذ إلى 320 ألف دولار لكي «تقلع» في العام الدراسي؟ تسأل ريتا، والدة تلميذ في مدرسة علمانية.

> قطايا: المدارس سرقت الأموال الفائضة بدل إعادتها إلى الأهل كونها مؤسّسات غير ربحية

لم تعترض الوالدة على زيادة قسط ابنها من 11 مليون ليرة في العام الماضي إلى 27 مليوناً هذا العام، رغم أنها تدرك أن فرض أي زيادة قبل إعداد الموازنة هو بحدّ ذاته خطوة غير قانونية، وأن القسط الأول يجب ألا يتجاوز ثلث القسط في العام الدراسي السابق. تتفهّم ريتا أن تلجأ المدرسة إلى زيادة 35 في المئة على القسط لزوم زيادة رواتب المعلمين، لكن أن تفرض عليها، إلى جانب الزودة، دفع 400 دولار أميركي بـ«الفريش دولار»، من خارج الموازنة، فهذا ما لم يستطع عقلها أن يستوعبه، وخصوصاً أن الأمر ترافق أيضاً مع تكاليف أخرى؛ منها رفع ثمن القرطاسية من 400 ألف ليرة إلى مليون ليرة. تقع الأم في حيرة من أمرها، وخصوصاً أنها لا تريد أن تسلخ ابنها عن مدرسته ولا تقوى في الوقت عينه على تحمل الأعباء التي فاقت كل تصور.

تقول ريتا إنها ليست حالة مدرسة ابنها فحسب، بل سمعت من أصدقائها عن حالات مشابهة في مدارس أخرى، والعنوان المرفوع دائماً هو «إنقاذ المدرسة لتقف على رجليها وتمضي في العام الدراسي الحضوري!». تروي أنها من أولياء الأمور الذين استفادوا العام الماضي من مساعدة الدولة الفرنسية للمدارس الفرنكوفونية، إذ تلقّت مدرسة ابنها مبلغ 500 يورو عبر السفارة الفرنسية عن كل تلميذ، وأبلغتها بأنها حسمت 5 ملايين ليرة من القسط، علماً بأن المدرسة تحافظ على المبالغ باليورو، ولا تدرجها ضمن الموازنة تحت بند الإيرادات، ما يمكن أن يخفف من أعباء الأقساط عن كاهل الأهالي.

محمود قطايا، منسق الشؤون المالية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، يوافق على ضرورة أن تدعم الدولة القطاع الخاص «فهي التي أوقعتنا في هذه الأزمة وهي المسؤولة عن وضع الحلول لها»، لكنه يعتقد أن كلام الإدارات المدرسية على عجزها عن وضع موازنة من دون مساعدة الدولة هو أمر مبالغ فيه. الانتكاسة الاقتصادية فضحت المدارس، كما يقول، إذ إن مناشدتها الدولة لتناشد حاكم مصرف لبنان الإفراج عن أموالها المجمدة لدى المصارف يعني أنها لم تطبق القانون لجهة إعادة الفائض في الموازنة الى الأهل لكونها مؤسسات غير ربحية وأنها سرقت الأموال ووضعتها في حساباتها في المصارف.

قطايا يشير إلى أن الاتحاد قدّم الى وزير التربية خطة تسمح بإعداد موازنة شفافة وتقضي بالتخفيف من المصاريف وتعليق بعض البنود استثنائياً، ومنها بند تعويض صاحب الرخصة، وبند التجديد والتطوير المتعلق بشراء التجهيزات والمعدات الإلكترونية وغيرها، وبند الاستهلاكات وهو أمر مخالف في الأصل للأمور المحاسبية والتقشف في بند الصيانة والتصليحات واقتصاره على الأمور الضرورية.

وبالنسبة إلى بند مساعدة التلامذة المحتاجين، اقترح الاتحاد إلغاءه من الموازنة وفتح صندوق تعاضد في المدرسة بإشراف لجنة الأهل وصندوق آخر في وزارة التربية بإشراف الوزارة.

يمكن أيضاً، بحسب قطايا، تأجيل الدفعات المتوجبة على المدارس لصناديق التعاضد والتعويضات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بموجب مشاريع قوانين صادرة عن المجلس النيابي، وإمداد القطاع التربوي بمحروقات بسعر مدعوم تؤمّن لوسائل النقل المدرسية التي تقلّ الأساتذة في الوقت نفسه، ما يخفف عبء بدل النقل عن الموازنة، علماً بأن المدرسة ستسترد ثمن المحروقات من بدل الأوتوكار الذي تتقاضاه من الأهل من خارج القسط، فيما هي مطالبة بإدخال كل الإيرادات التي تحصل عليها في الموازنة، ومنها: النقل المدرسي، الزيّ المدرسي، الكافيتريا، فتح الملف والمنح والمساعدات التي تحصل عليها المدارس من جهات مانحة أو من جمعيات تتبع لها. وفق قطايا، القانون لا يسمح لإدارة المدرسة بأن تزيد رواتب المعلمين بنسبة تتجاوز 30 في المئة من المكافآت واحتياط المدرسة، باستثناء إصدار قانون سلسلة رتب ورواتب جديدة. تضامن العائلة التربوية يقتضي، كما يقول، التضحية من كل مكوناتها: المدارس والمعلمين والأهل، وأن لا يكون الأهل كبش الفداء دائماً.

- مدارس المصطفى، محمد سماحة، يرى أن إعداد الموازنات يواجه عقبات حقيقية في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار وضرورة زيادة رواتب المعلمين، مشيراً إلى أن الكثير من المدارس لن تدخل العام الدراسي من دون إعطاء زيادة للمعلمين تراوح بين 30 % و50 %، وبالتالي فإن الموازنة ستبنى وفق الأمر الواقع وليس وفق ما ينص عليه القانون، «لذا نسعى كاتحاد مؤسسات تربوية خاصة باتجاه اللجان النيابية لتعديل القانون استثنائياً كي يحاكي الواقع».

يؤيد سماحة طرح اتحاد لجان الأهل لجهة التقشف في بنود الموازنة، ولا سيما في القرطاسية والزي المدرسي، وتقليص الكثير من الأنشطة مع المحافظة على الحد الأدنى من المستوى التربوي المطلوب. يقرّ بأن عمل المدارس بنفس تجاري في هذه الظروف هو أشبه بالانتحار، ولا بد من أن تتحمل كل المكونات مسؤولياتها لوضع القطار على السكة وإقلاع العام الدراسي. يقول إن أولويات المدارس تتمثّل بتأمين مستلزماتها من المحروقات، لافتاً إلى دراسة تتحدث عن أن كلفة النقل للتلميذ الواحد تراوح بين 350 ألف ليرة و500 ألف لمسافة 4 إلى 5 كيلومترات عن المدرسة.

تجدر الإشارة إلى أنّ فريقاً من المؤسسات يعمل بالتعاون مع وزارة التربية للتحضير لمؤتمر تربوي موسع يشارك فيه ممثلون عن التعليم الخاص والتعليم الرسمي والمنظمات الدولية المعنية بالقطاع بهدف اجتراح الحلول المناسبة للجميع.

الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر يبدو هو الآخر مقتنعاً بأن «تركيب» الموازنات مستحيل قبل معرفة أعداد الطلاب المسجلين وما هي المساعدات التي ستقدمها الدولة وما هي مشاريع القوانين التي ستقرّها، مشيراً إلى أن الانطلاق بالعام الدراسي مرهون بالمؤتمر التربوي الطارئ الذي سينظّم تحت مظلّة وزارة التربية التي أودعناها ورئاسة الجمهورية كل هواجسنا.

(مروان بو حيدر)

الزيّ المدرسي اختياري: هل انتهت مرحلة «تطويع» التلامذة؟

زينب حمود

رغم السعر الجنوني للزيّ المدرسي، لا «تهضم» إدارات المدارس فكرة التخلّي عنه. وحين تعجز عن فرضه على جميع الطلاب، تبلغ الأهل بأنه اختياري وبأنهم يستطيعون شراءه من السوق. واضعة شروطاً صارمة على شكل الثياب المسموح بها ولونها. أما التربويّون فيطالبون بإلغاء الزيّ الموحد لمنع استمرار تطويع الطلاب بهدف التحكّم بعقولهم

في سابقة من نوعها، «أجبرت» معظم المدارس هذا العام على عدم فرض توحيد الزيّ المدرسي، بالنظر إلى كلفته المضاعفة نتيجة ارتفاع صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. المدارس، التي تستمر في «مصّ دم» الأهل، حددت سعر الزيّ بما لا يقلّ عن 600 ألف ليرة.

مديرو المدارس لا يتقبّلون فكرة إلغاء «المريول»، رغم غلاء سعره، ويحاولون بشتى الطرق تأمينه من خلال التفاوض مع أصحاب المعامل على «سعر مقبول» أو البحث عن جهة داعمة بهدف تأمين استمرارية الزيّ المدرسي الموحد. المدارس الكاثوليكية مثلاً تسعى إلى تأمين الزيّ المدرسي لجميع الطلاب، وفق سعر الصرف الرسمي (1515 ليرة للدولار)، من خلال توزيع ما تبقّى لديها من مخزون السنوات السابقة، وفي حال النواقص، لن تُلزم الأهالي بشراء الزيّ الموحد، وستسمح بارتداء ملابس يختارونها شرط تأمين التناسق بين جميع التلامذة. «فنفرض اللون الكحلي للسترة المدرسية»، المدارس الأربع التابعة لجمعية المقاصد في صيدا تركت للأهالي حرية شراء الزيّ المدرسي للمرة الأولى منذ افتتاحها. ومع أنها دعمت سعر الزيّ وفق سعر الصرف 7000 ليرة مقابل الدولار الواحد، إذ أصبح القميص بـ 100 ألف ليرة والبنطال بـ 150 ألفاً والزي الرياضي بـ 150 ألفاً، إلا أنها لم تتمكن من تلبية حاجة جميع الطلاب، ما اضطرّها «إلى التساهل» المشروط بتوحيد لون اللباس، الذي «نفكر بأن يكون أبيض وكحلياً».

مفهوم الربح لا يزال يسيطر على عدد من المدارس التي تتمسك بالزيّ المدرسي، كمدرسة أولاد جومانة التي تشترط عليها شراء سترة تبلغ كلفتها 400 ألف ليرة. وبعدما أجرت الوالدة حساباتها أدركت أن عليها «تسديد ثلاثة ملايين ليرة لقاء شراء سترتين وبنطال وزيّ رياضي للولد الواحد، ما معناه ستة ملايين لابنيها». وهذا ما رفضته جومانة وقالت إنها «ستتمرّد» على قرار المدرسة وستبحث عن زيّ من خارجها. لكنها تستدرك أن الثياب في الأسواق مكلفة أيضاً بما أنها تسعّر بالدولار، لذا تفضّل أن «تؤمن المدرسة الزيّ وتبيعه بسعر الجملة وتوفّر علينا الربح، فتثبت بذلك أن همّها تعليم الأولاد فعلاً».

للوهلة الأولى، يبدو خيار تخلّي المدارس عن إلزاميّة الزيّ المدرسي الموحّد «صائباً»، لكن بعد التمعّن في الشروط المفروضة على اللباس الذي يختاره الأهالي، يتبيّن أن المدارس تستمر في النهج نفسه وهو «توحيد زيّ الطلاب وتوحيد الدفاتر والكتب وفرض الوقوف في الصف بعضهم خلف بعض ليكونوا متشابهين في كل شيء، وصقلهم في قالب واحد وتطويعهم وفرض الطاعة عليهم»، كما تقول رئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، والاختصاصية في علم الاجتماع التربوي، سوزان أبو رجيلي. الغاية من وراء هذه الاجتماعية أوغاريت يونان في الفيلم التربوي «أنتبه مدرسة»، بمبادرة من حركة «حقوق الناس» عام 2001، ارتباط هذه الممارسات بالأنظمة السياسية السائدة في مجتمعاتنا، وأشارت إلى المنحى السياسي لها وأنها تؤدي إلى الانصياع لهذه الأنظمة.

> سعّرت بعض المدارس الزيّ المدرسي بـ 600 ألف ليرة

تعزو المدارس الغاية من الزي الموحد إلى إخفاء الفروق الاجتماعية بين الطلاب والتي ستظهر، برأيهم، من خلال مستوى ثيابهم، وهو ما تراه أبو رجيلي «حجة واهية لإيهامنا بتحقيق العدالة الاجتماعية» لعدة أسباب: أولها عدم تحقق هذا الهدف لأن الفروق الاجتماعية لا يمكن إخفاؤها وستظهر من خلال الحذاء الذي يرتديه الطالب، أو الساعة التي يضعها، أو مصروف الجيب الذي يحصل عليه؛ وثانيها عدم استقبال المدارس طلاباً من طبقات اجتماعية مختلفة، وثالثها اضطرار الأهالي غير الميسورين إلى إرسال أولادهم إلى المدرسة بزي مدرسي قديم، ما يظهر الفرق الاجتماعي بينه وبين أقرانه».

أبو رجيلي ترفض أيضاً الحجّة الثانية لفرض الزي الموحّد وهي تجنّب أن يؤدي اللباس المختلف الأشكال والألوان إلى تفضيل الطلاب الاستعراض وإظهار الجمال على الهدف الأساسي من وراء الذهاب إلى المدرسة. وهذا يعود، كما تقول، إلى فعالية التعليم المدرسي، فإذا كان لا يجذب الطلاب فسيدفعهم بالضرورة إلى التركيز على أمور ثانوية. الحل لهذه المعضلة يكون بـ«التربية الأسرية المسؤولة عن تعليم الأولاد عدم الالتفات إلى المظاهر الخارجية والتركيز على جوهر الإنسان، عقله، وأخلاقه. ولا ننسى دور المدرسة الأساسي في معاملة جميع الطلاب معاملة عادلة واحترام الأساتذة والإدارة لهم وإنصافهم حتى يشعروا بالعدالة الاجتماعية».

سجال

«الاشتراكي» يرد... ورد على الرد: يصرّ على أخذ اللبنانيين رهائن!

ردًا على ما نُشر في «الأخبار» بتاريخ 31 آب 2021 تحت عنوان «وقائع من جريمة حرمان «كهرباء لبنان» من الأموال: قتل السكان وتدمير الاقتصاد واستنزاف الاحتياطي»، جاءنا من الحزب التقدمي الاشتراكي التوضيح الآتي:

رغم كل الأزمات المتلاحقة، تبقى الكهرباء هي الملف الأكثر إلحاحاً وضرورة للمعالجة، في ظل الهدر الكبير في هذا القطاع الذي يستنزف الخزينة منذ سنوات. وهنا لا بد من التذكير بالموقف السبّاق والمتقدم للحزب التقدمي الاشتراكي الداعي منذ سنوات إلى وضع حد لهذا التفتت في قطاع الكهرباء، مقترحاً خططاً عملية ومبادراً على خط المعالجة.

ومنعاً لما ورد في المقال المذكور من تشويه للحقائق والوقائع الدامغة، لا بد من استعادة موقف الحزب التقدمي الاشتراكي وتوضيح موقف اللقاء الديمقراطي الخاص بضرورة تطبيق الإصلاحات، لا سيما خفض الهدر وتطبيق قانون تنظيم قطاع الكهرباء النافذ. فكاتب المقال المذكور استشهد انتقائياً ببعض ما ورد في تقارير البنك الدولي، لكنه أغفل عن قصد جوهر المشكلة التي أضاء عليها البنك الدولي بوضوح في تقرير البنك الدولي «المرصد الاقتصادي - تقليص مخاطر لبنان - خريف 2018».

فالعبء المترتب عن قطاع الطاقة في لبنان يعود إلى هيكل ارتفاع الكلفة لإنتاج الطاقة مصحوباً بأوجه قصور من ناحية الإيرادات. وفي مقارنة بين 14 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، احتل لبنان المرتبة الأخيرة لناحية العجز شبه المالي لقطاع الطاقة (quasi-fiscal deficit, QFD) إذ بلغ العجز 8,9 في المئة، وهي، نسبة أسوأ من تلك المسجلة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويعود ذلك إلى كل من التكلفة والإيرادات.

من ناحية التكلفة، يجري استخدام وقود الديزل الأكثر كلفة وتلويثاً في محطات توليد الطاقة الحالية التي تعمل بالغاز وذات الدورة المركبة ومن (dual-fired combined-cycle gas-fired) الوقود المزدوج.

ومن ناحية الإيرادات، يمكن أن تصل الخسائر الفنية وغير الفنية في التوزيع والنقل إلى 40 في المئة.

أما في آلية الإصلاح فقد أورد التقرير أن المدخل الأساسي لإصلاح القطاع يكمن في تقليص الخسائر الفنية وغير الفنية.

وقد كان «التقدمي» حذر منذ سنوات من مغبة الاستمرار في سياسة «دفن الرأس في الرمال» المتبعة في إدارة القطاع، ناشراً الأرقام الفعلية لنسب الهدر الهائلة التي تخطت نسبة الـ50 في المئة، ووصل مجموعها بين العامين 2012 و2016 إلى 2,624 مليار دولار، والتي تنفي بشكل علمي قاطع نظرية الـ1 سنتات ككلفة سعر الكيلوواط/ساعة.

وإلى المستشهدين بالبنك الدولي، ها هو ذا في تقريره الصادر بتاريخ أيار 2020، يؤكد ما أشار إليه الحزب التقدمي الاشتراكي منذ سنوات، فإن عمليات التحصيل الضعيفة إلى جانب نسب الهدر المرتفعة في الشبكة تعني أن مؤسسة كهرباء لبنان تحصل على 44 في المئة فقط كعائدات نقدية بدل الكهرباء التي أنتجتها، ما يعني أن تكلفتها الإجمالية هي 36 سنتاً لكل كيلوواط ساعة. بالإضافة إلى ما سبق تكشف المؤشرات التالية (ما قبل الأزمة) تراجعاً دراماتيكياً في نسب التحصيل (وصلت في العام 2018 إلى 32 في المئة)، إضافة إلى متأخرات مؤسسة كهرباء لبنان التي تبلغ 3000 مليار ل.ل.

ومن هنا، وبعيداً من محاولات الابتزاز المجوجة، يؤكد «التقدمي» دائماً أن إصلاح قطاع الكهرباء يعتبر مدخلاً إلزامياً للإصلاح الاقتصادي، لذا لا بد من خطوات جذرية وسريعة تبدأ بتطبيق قانون تنظيم قطاع الكهرباء (462) النافذ من دون أي تعديل، رفع الوصاية القسرية عن مؤسسة كهرباء لبنان واستعادة استقلاليتها، تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، تخفيض الهدر التقني وغير التقني إلى أدنى مستوياته، وهذا ما يعتبر من الواجبات الأساسية لمؤسسة كهرباء لبنان (من دون حاجة لخطط مستنسخة)، وضع حد لسلسل الحلول المؤقتة وإنشاء معامل إنتاج دائمة والعمل على إنشاء محطة تغويز واحدة.

وأمام المحاولات البائسة والمشبوهة الهادفة إلى إيهام الرأي العام اللبناني الذي اختبر وعايش الإنجازات «الطاقوية» منذ العام 2008 وحتى تاريخ اليوم، يحاول البعض استكمال مسلسل الابتزاز من خلال إرساء معادلة جديدة عنوانها «مؤسسة الكهرباء أو المولدات» بعدما أجهض اللبنانيون معادلتي «ما خلونا» و«أما السلفة وأما العتمة» بعدما أسهم «التقدمي» في تعريتهما وكشف الأبعاد الخبيثة الكامنة خلفهما.

ويؤكد «التقدمي» دائماً على موقف اللقاء الديموقراطي المشرف الذي رفض إحراق ما تبقى من ودائع اللبنانيين في أتون ودهاليز «الطاقة»، وسيبقى مصراً على موقفه الثابت إلى حين تطبيق إصلاحات فعلية من شأنها تأمين أدنى من الاحتياجات المعيشية للبنانيين كما من شأنها إحالة المولدات تلقائياً إلى سوق الخردة.

رد المحرر

أكد الحزب الاشتراكي من خلال رده، مجدداً، إصراره على استعمال اللبنانيين والمقيمين رهائن في معاركه السياسية، مفترضاً أن الناس لا يأبهون لوصول الكهرباء إلى منازلهم بقدر اهتمامهم بحماية ما تبقى من الاحتياطي الذي سرقت المنظومة السياسية المصرفية - وقيادة «الاشتراكي» جزء لا يتجزأ منها - 85 في المئة منه.

يتحدث «التقدمي» عن الموقف المشرّف لـ«اللقاء الديموقراطي» الذي «رفض إحراق ما تبقى من ودائع اللبنانيين في أتون ودهاليز الطاقة»، لكن يصر على إغفال حقيقة أن الاعتماد على المولدات الخاصة لإنتاج الكهرباء إنما يسهم في حرق الودائع بطريقة أكثر قسوة. أولاً لأن كلفة إنتاج الطاقة من المولدات أكثر بمرتين من كلفة إنتاجها من معامل الدولة. وثانياً لأن الناس يدفعون 15 ضعفاً فارقاً في ثمن الكيلو واط المنتج من المولدات بالمقارنة مع ما يدفعونه للمؤسسة.

وإذا كان الحزب حريصاً على المصلحة العامة، من المفيد التذكير بالموقف المشرّف الآخر لممثله في مؤسسة كهرباء لبنان، الذي اقترح منع الأموال نهائياً عن المؤسسة التي يحتل منصب عضو مجلس الإدارة فيها، مقابل توزيع صفيحتي مازوت على كل مواطن، كتعويض عن حرمانه من الكهرباء! الاقتراح العبقري لم يوضح كيف لهذه أن تعوض تلك، لكنه يؤكد، بخلاف ما يدّعيه رد الحزب، قراره الحاسم بإعطاء الأولوية للانتقام من التيار الوطني الحر، حتى لو كان على الشعب، ومنهم مؤيدو ومناصرو الحزب العريق، وقوداً في هذه المعركة. بغض النظر عن التحليل الذي ارتاه الحزب للمقال، لكنه وجد فيه مناسبة لاستكمال حربه تلك، متهماً كاتب المقال ما يجيده هو نفسه وتمرّس به طوال وجوده في الحكم، أي الابتزاز. ولذلك لم يستوعب أن يُكتب مقال يبين مخاطر حرمان كهرباء لبنان من الأموال، إلا في إطار «البعض يحاول استكمال مسلسل الابتزاز من خلال إرساء معاملة مؤسسة كهرباء لبنان أو المولدات». ثم لا يخجل بالافتراض أن اللبنانيين أسقطوا معادلة «السلفة أم العتمة»، متباهياً بأنه أسهم في تعريتها وكشف أبعادها الخبيثة. بين العتمة والسلفة افترض أن الناس اختاروا العتمة! حتى المودعين الذين سرقت أموالهم ولم يتمكنوا من تهريبها من خلال استغلال نفوذهم كما فعل غيرهم، ومن المتهمين رئيس الحزب نفسه، لن يكونوا فرحين وهم يرون أن السرقة مستمرة وإن بعنوان مختلف وبشكل أكبر. فحماية أموال المودعين لا تمر عبر منع الكهرباء عنهم، مقابل تحويل هذه الأموال إلى مافيا المحروقات.

أما افتراض أن كاتب المقال تعمّد إغفال دراسات للبنك الدولي تشير إلى العجز الكبير في القطاع، فهو افتراض لا يراعي الحد الأدنى من المعرفة بأصول العمل الصحافي. المقال يتناول مسألة حرمان الناس من الكهرباء وتأثيره في الاقتصاد، ولا يتناول (هذه المرة) الوضع المزري للقطاع. ولمن تسعفه الذكرى فإن «الأخبار» لم تهادن يوماً في كشف وفضح المتلاعبين في مصير القطاع، لأي جهة انتموا. كما لا تبرئ أحداً من وصول القطاع إلى ما وصل إليه. فكل من تعاقب على السلطة التنفيذية مسؤول، وأولهم الحزب الاشتراكي المقيم فيها منذ ثلاثين سنة، وليس آخرهم التيار الوطني الحر. بالتالي، فإن الإيحاء أنه تم إغفال دراسات للبنك الدولي التي تشير إلى الهدر والعجز، إنما هو محاولة فاشلة لخلط الأمور وإبعاد القارئ عن الخلفية الكيدية لموقف الحزب من السلفة.

لذلك، فإن إصلاح القطاع ليس مطلباً للحزب الاشتراكي بقدر ما هو مطلوب منه، هو الذي لم يكن يوماً بعيداً من قطاع الطاقة، بكل مزاريبه ومنافعه. ومطلب إعطاء الأولوية لإنتاج الكهرباء بأي ثمن ليس بديلاً عن الإصلاحات المطلوبة، فهذه لا تتعارض مع تلك. وإذ ندعو إلى تحويل الأموال التي تذهب إلى المولدات إلى كهرباء لبنان، فلا يعني ذلك دعوة إلى هدر المزيد من الأموال، بل هو، كما يوضح المقال، دعوة لاستعمال الاحتياطي بطريقة أكثر فعالية، والتي نعيد التأكيد عليها، حتى لو اعتبرها «الاشتراكي» مجافية للحقيقة، بحجة وجود هدر على الشبكة. نعم كل كيلوواط ينتج عبر المولدات يكلف الدولة فيول أكثر مرتين من إنتاج بعض معامل الدولة. وإذا كان الحزب الاشتراكي يريد أن يبني لا أن يهدم، فليعط المال لكهرباء لبنان، وليعمل بالتوازي على فرض شروط قاسية يضمن فيها الشفافية في استعمال هذه الأموال، حتى لو وصل الأمر إلى حد فرض حراسة قضائية على المؤسسة. أما استغلال معاناة الناس في الحرب على إدارة القطاع، فلا يستوي مع الدور الاجتماعي الذي يفترض أن يلعبه حزب كالحزب الاشتراكي.

(الأخبار)

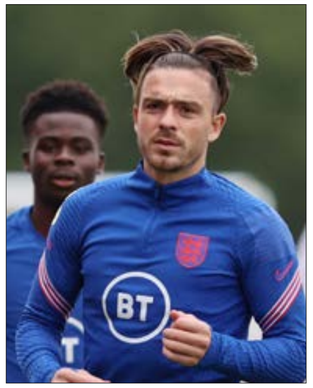

النجوم المنتقلون حديثاً مطالبون بتحقيق الإنجازات (أ ف ب)

ميركاتو

نجوم سوق الانتقالات: لا نوم بعد اليوم!

شهد الصيف الحالي جنوناً في سوق الانتقالات التي لم تشهد منذ زمنٍ طويل هذا الكمّ من الصفقات التي ترتبط بالأسماء الكبيرة. لكن هذه الأسماء تحديداً تعيش غالبيّتها ضغوطاً كثيرة. إن كان من الناحية الجماهيريّة أو من ناحية المطالب الفنية التي لا تُحصى ولا تُعدّ، فمن هم النجوم الذين سيعيشون أكبر حجمٍ من الضغوط خلال موسم 2021-2022؟

شربل كريّم

انتهت فصول جنون سوق الانتقالات الصيفية، وانتهى معها العمل في المكاتب ليتحوّل الحديث إلى النتائج في الملاعب حيث يُنتظر من كلّ نجمٍ كبير منتقلٍ إلى فريقٍ جديد أكثرُ مما قدّمه في ناديه السّابق. هنا تبرز أسماء نُجومٍ كُثر لا شكّ في أنهم شعروا بالضغوط الكبيرة فور وصولهم إلى أنديتهم الجديدة التي لا ترى فيهم سوى أبطالاً يمكنهم حملها إلى منصّة التّتويج.

وهذه الهالة أي صورة البطل لطالما كانت ملتصقةً مثلاً بالنّجم الأرجنتيني ليونيل ميسي الذي استُقدم إلى باريس سان جيرمان الفرنسي لسبب واحد وهو قيادته إلى لقب مسابقة دوري أبطال أوروبا، وهو اللّقب الذي يحلم به نادي العاصمة منذ وصول القطري ناصر الخليفي إلى سدّة الرئاسة حيث لم يوفّر أي مبلغ للتعاقد مع أهم اللّاعبين لكن من دون أن يصل إلى الهدف المنشود. من هنا، وبمجرّد قبول الباريسيّين بمنح ميسي 35 مليون يورو كراتب سنوي يعني أن الأرجنتيني مطالبٌ بترجمة كلّ يورو إلى هدفٍ أو تمريرة حاسمة وتالياً إلى كؤوس وأهمها الكأس القاريّة الأم التي عرفَ طعمها سابقاً، وهو يدرك طبعاً أنّها مطلوبةٌ منه والدليل أنه صرّح فور وصوله إلى فرنسا بأنّه سيكون من الجميل إحراز لقب «التشامبيونز ليغ» مع فريق جديد.

الضّغط على ميسي كبيرٌ بلا شك، لكن قد يكون هناك ضغطٌ أكبر على النّجم الآخر البرتغالي كريستيانو رونالدو العائد إلى مانشستر يونايتد. ثقلة لا تشبه أبداً ما اقدم عليه ميسي، ولا تشبه على الإطلاق صورة المرحلة الأولى التي قضاها في النّادي الإنكليزي حيث كان يعجّ وقتذاك بأصحاب الصيت الذائع الذين تمكنوا مع الـ «سي أر 7» من إحراز كل الألقاب قبل أن يعيش «الشياطين الحمر» سنوات عجاف. وبحُكم الوضع الراهن للفريق وما مرّ به في المواسم القريبة الماضية، بدأ جمهور اليونايتد في تصوير رونالدو بأنه المخلّص المنتظر لحمل النادي مجدداً إلى المجد، وهو ما يلقي عليه ضغطاً هائلاً قد يؤثّر سلباً على تفاعله مع المباريات رغم أنه ظهر في محطاتٍ عدة في مسيرته قادراً ذهنياً على التفاعل مع أي ضغطٍ كبير.

ضغوطٌ متنوّعة

وليس بعيداً من «أولد ترافورد» تحيط الضّغوط بلاعب آخر هو الشاب جادون سانشو الذي قد يعرف ضغطاً مزدوجاً، أوّلاً لأن مانشستر يونايتد ضغط لمدة عام كامل تقريباً من أجل الحصول على خدماته من دون أن يتردّد في دفع 85 مليون يورو مقابل توقيعه، كونه يرى فيه النّجم القادر على لعب دور قيادي في المستقبل وتوجيه الفريق نحو الانتصارات الكثيرة. أما الضّغط الآخر فهو يأتي من ناحية إثبات وجوده كموهبةٍ قادرة على العطاء في الدوري الإنكليزي الممتاز بعدما فشل في حجز مكانه مع مانشستر سيتي ليخرج إلى ألمانيا حيث تألّق مع بوروسيا دورتموند.

وبالحديث عن القطب الآخر في مانشستر هناك نجمٌ آخر يرزح تحت الضغوط وهو جاك غريليش، إذ يكفي القول أن وصول الدّولي الإنكليزي إلى الفريق أبعد ميسي عنه ليشعر بالضّغط الكبير. ويكفي منح

> **ضغوطٌ هائلة تحيط بأبرز الأسماء التي بدّلت ألوانها هذا الصيف**

غريليش القميص الرقم 10 الذي كان يرتديه النجم الأرجنتيني سيرجيو أغويرو ليعرف ثقل المهمة التي تنتظره في «استاد الاتحاد». ويكفي أيضاً أن يكون غريليش صاحب الصفقة الأعلى هذا الصيف (117,5 مليون يورو) ليعرف أن المطلوب منه يتخطّى بكثير أي نجمٍ آخر في الدوري الإنكليزي هذا الموسم.

قد يكون هذا الأمر صحيحاً، لكن اسماً كبيراً عائدٌ إلى «البريميير ليغ» سيطلب منه أهدافاً ونتائج بحجم ما سيطلب من غريليش وأكثر. وهنا الحديث عن البلجيكي روميلو لوكاكو الذي سيُمنح توصيفاً وظيفياً ضاغطاً إلى حدٍّ بعيد، فهو أوّلاً عليه أن يعوّض ما فاته مع تشلسي الذي كان محطةً سابقة مخيّبة في مسيرته. كما عليه أن يرفع من مستوى فريقه ويبقيه على عرش أوروبا ويحاول في نفس الوقت قيادته للوصول إلى عرش إنكلترا. أضف أن الضغط الأكبر قد يكون نفسياً مع استمرار الحديث في لندن عن لعنة القميص الرقم 9 في «البلوز»، حيث يريد «البولدوزر» تغيير الصورة تماماً وتنصيب نفسه الهداف الأول لفريق العاصمة الإنكليزية.

وعن فرق العواصم نواصل الحديث لنذكر الضغط الذي سينتظر الفرنسي انطوان غريزمان عند عودته إلى أتلتيكو مدريد الإسباني، إذ صحيحٌ أن اللاعب سيعود إلى مكانٍ مألوف، لكن هذه المرّة الأمور ستكون ضاغطة ومغايرة تماماً. ولهذه المسألة سببٌ رئيسيٌ وهو أن جمهور «الروخيبلانكوس» سينتظر من غريزمان تكرار ما فعله الأوروغوياني لويس سواريز عند قدومه من برشلونة أيضاً، حيث كان عاملاً أساسياً في فوز الفريق بلقب الدوري الإسباني، وهو لقبٌ ينتظر جمهور الفريق أن يحتفظ «الأتليتي» به بالنظر إلى الإضافة المنتظر أن يقدّمها الفرنسي مع عودته، وهو الذي يشعر أيضاً بضغطٍ من نوع آخر يختصر بإثبات نفسه مجدداً كأحد أفضل لاعبي «الليغا» بعد مرحلةٍ شهدت محطّات صعود وهبوط في «البرسا».

التركة الثقيلة

أما هناك في الفريق الكاتالوني فيبدو العبء كبيراً على الهولندي ممفيس ديباي الذي ستاتيه الضغوط من مختلف الجهات، أوّلها سيكون من مواطنه المدرب رونالد كومان الذي سعى إلى توقيعه منذ وصوله إلى النادي حيث صوّره الخليفة المنتظر لأي نجمٍ يرحل عن الفريق. وهذا الأمر زادَ بالفعل مع رحيل ميسي وغريزمان، إذ بات ديباي وحيداً في السّاحة الهجومية، وخصوصاً في ظل عدم جهوزية أغويرو الذي لم يتخلّص من إصابته حتى الآن.

كما يبرز ضغط على لاعبٍ آخر وصل حديثاً إلى الدوري الإسباني وهو النمساوي دافيد الابا، وذلك بمجرّد اختياره القميص الرقم 4 الذي التصق بجسم أحد اللاعبين التاريخيّين في ريال مدريد وهو سيرجيو راموس، الذي تحوّل من مدافعٍ شاب وواعد عند وصوله من إشبيلية إلى قائدٍ للفريق الملكي، ليرفع كل الكؤوس الممكنة معه. الآبا وبعدما حصد المجد مع بايرن ميونيخ الألماني أصبح مضغوطاً اليوم من جماهير الريال التي تريد أن ترى فيه القائد الجديد في الدفاع، لكن عليه إثبات نفسه أوّلاً بأنه فعلاً يستحقّ أن يخلف راموس في كلّ شيء.

هذه الأسماء مجرّد عيّنة من أسماءٍ كثيرة تحمل مهاماً ثقيلة ترخي بضغوطٍ هائلة عليها تجعلها ربما غير قادرة على النوم في بعض الليالي، فهناك في ملاعب كرة القدم الأوروبية لا رحمة عند الجمهور ولا قبولاً لأي فشل بل إن الهدف واضح وبسيط ويختصر بتحقيق الانتصارات ورفع الكؤوس في ما بات يعتبر اللغة المشتركة للأندية العظمى.

رياضة المحركات

فغالي يستعيد لقب رالي لبنان ونجله ثالثاً

استعاد السائق اللبناني روجيه فغالي وملاحه جوزيف مطر على "سكودا فابيا رالي 2" لقب رالي لبنان الدولي الـ43 بعدما تصدّر الترتيب العام النهائي في ختام المنافسات التي جرت على مدى ثلاثة أيام. وأصاب فغالي عدة "عصافير" بحجر واحد بإحرازه لقب رالي لبنان في نسخة العام 2021. إذ استعاد لقب الرالي وثأر من حامل اللقب في نسخة العام 2019 (نسخة العام 2020 لم تقم بسبب الإقفال العام للحد من انتشار وباء كورونا) القطري ناصر صالح العطية. كما عزّز رقمه القياسي لألقاب رالي لبنان (15 لقباً)، وهو رقم من الصعب جداً أن يحطمه أي سائق محلي أو عربي أو دولي في المستقبل. واحتلّ القطري ناصر صالح العطية (حامل لقب رالي لبنان مرة واحدة) وملاحه الفرنسي ماتيو بوميل على "فولسفاكن بولو جي تي آي آر 5" المركز الثاني بفارق 26 ثانية عن الأول، واليكس فغالي وملاحه جورج دعيبس على ميتسوبيتشي لانسر إيفو 10 المركز الثالث بفارق 10 دقائق عن الأول.

وأحرز روجيه فغالي لقب رالي لبنان 2021 بعدما تصدّر الترتيب العام النهائي للرالي، المرحلة الثالثة من بطولة الشرق الأوسط للعام الجاري بعد رالي قطر والأردن، الذي نظمه النادي اللبناني للسيارات والسياحة برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. وبعدما تصدّر العطية الترتيب في اليوم الأول بعد تسجيله أفضل وقت في المرحلة الاستعراضية الافتتاحية، تصدّر فغالي الترتيب العام بعد انتهاء اليوم الثاني السبت والذي شهد أربع مراحل خاصة في قضاء البترون ليتسيّد السائق اللبناني الصدارة منذ المرحلة الثانية. وفي اليوم الثالث أمس الأحد واصل فغالي تصدّره في المراحل الخمس التي أقيمت في قضاء جبيل، فسجل أفضل وقت في المرحلة السادسة والمرحلة السابعة، بينما أحرز العطية المرحلة الثامنة والتاسعة والعاشرة، بعدما أبطأ فغالي من سرعته خوفاً من أي طارئ، وضمن الاستراتيجية التي اتبعها وهو صاحب خبرة كبيرة في هذا المجال. وعائد الحظ رودريك الراعي وملاحه جورج ناضر، إذ خرجا من السباق في المرحلة الأخيرة لعطل ميكانيكي بعدما كانا متصدرين فئة المجموعة "ن"، وكانا في المركز الثالث بالترتيب العام. كما عائد الحظ الياس الدهني وملاحه أمين عقل (كانا سابع الترتيب العام بعد المرحلة التاسعة ما قبل الأخيرة)، إذ وبعدما كانا متصدرين فئة الدفع الأمامي خرجا من المنافسة في المرحلة العاشرة الأخيرة. ومع انطلاق 23 سيارة في اليوم الأول، اجتازت 11 سيارة خط الوصول الأحد.

(الأخبار)

فغالي متوجاً بلقب الرالي (جورج واكيم)

> **عزّز فغالي رقمه القياسي للألقاب رالي لبنان بـ15 لقباً**

استراحة

كلمات متقاطعة 3827

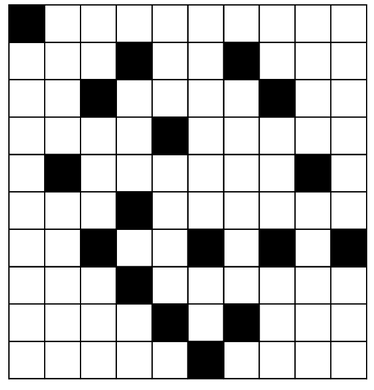

أفقيا

1- من الشعراء العرب هجا المهدي فسخط عليه – 2- ثمن – سرب من الطيور – مقعد الحصان – 3- حرف نصب – نجم – تهيّأ للحملة في الحرب – 4- فتى أسطوري يوناني رائع الجمال عشق صورته المنعكسة في الماء – برج إيطالي – 5- مدينة أوسترالية – 6- من الأزهار – دقّ الباب – 7- من الحبوب – نعام – 8- مدينة إسبانية – خلق ودَرَبة – 9- حفرة عميقة في الأرض – شهر أيار في بعض البلدان العربية – 10- أبقى في البيت وأقيم فيه – إحدى الإمارات العربية المتحدة

عمودياً

1- مسقط رأس الأديب ميخائيل نعيمة – مملكة قديمة حكمتها بلقيس – 2- أكل الدواب – أقدام الحيوانات – 3- مقياس مساحة – عام في الماء – أحواض مائية – 4- مدينة سويدية – 5- أهم الولايات الألمانية قديماً – آلة موسيقية – 6- نحلّ العقدة – قصير من الرجال – 7- أحرف متشابهة – رمى الشراب من فمه – 8- حفر البئر – يصوّت الضفدع – رقد – 9- من الطوائف اللبنانية – دولة عظمى – 10- سلسلة جبال في الأردن

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تيتوغراد – 2- بيرَ – تفاح – 3- بان – وحي – رم – 4- اب – فز – كي – 5- روسيني – لما – 6- يال – جبيل – 7- وليم – مح – ما – 8- سهل الغاب – 9- كبر – نوع – 10- الأولمبياد

عمودياً

1- تيباريوس – 2- أبو الهول – 3- تين – سليل – 4- وب – في – ماكو – 5- غروزني – ليل – 6- مغرم – 7- أتيك – جُحا – 8- دف – يلب – بني – 9- أر – ميم – وا – 10- أحمد الأسعد العظمي.

sudoku 3827

			7		6			
7	2	1	3		8			
	8		1		4			
3			6	4				9
5	4	9		8				1
6				3	1			2
			4		3		6	
			8		9	1	7	3
			5		2			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3826

7	5	9	8	3	4	1	2	6
8	1	2	9	6	7	5	3	4
4	6	3	1	2	5	9	8	7
6	2	4	5	1	9	3	7	8
1	9	7	3	4	8	6	5	2
5	3	8	2	7	6	4	1	9
2	4	6	7	5	1	8	9	3
9	7	1	4	8	3	2	6	5
3	8	5	6	9	2	7	4	1

مشاهير 3827

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مستشرق ألماني (1845-1930) أسس المدرسة الشرقية في برلين. نشر كتاب الطبقات الكبير لإبن سعد والآثار الباقية للبيروني مع مؤلفات أخرى

1+5+3+4=2 = جزيرة سورية ■ 9+11+8+5 = صوت البقر ■ 10+6+7 = أضع خفية

حل الشبكة الماضية: **جان كلود رباط**

إعداد
نعوم مسعود

الكرة اللبنانية

قلق في النجمة قبل أسبوع على الدوري

انتهى مشوار المدير الفني لفريق النجمة يوسف الجوهري (الصورة) مع ناديه الجديد سريعاً. أقل من شهرين، كان عمر الجوهري مع النجمة قبل أن يترك النادي، يمكن توصيف ما حصل بأكثر من عبارة. استقال. دُفع إلى الاستقالة. جرى تدبير سيناريو لتطييره... النتيجة واحدة: الجوهري خارج النجمة.

أصبح الفريق من دون مدير فني قبل أقل من أسبوع على انطلاق الدوري. تسلّم المدرب المساعد دانيال خيمينيث مهمة التدريب. قد يكون تسلّمٌ مؤقت وقد يكون دائماً. حُكي عن أن سيناريو «تطفيش» الجوهري يهدف إلى إعادة المدرب موسى حجيج، وخصوصاً بعد إزاحة القائد عباس عطوي، الذي غادر النادي أيضاً. حجيج ينفي نيته العودة إلى النجمة، لكن في الوقت عينه يرى البعض أن النزول عند رغبة الجمهور دائماً مصطلح حاضرٌ عند الحاجة.

المشكلة أن القصة لم تنتهِ عند استقالة الجوهري، رغم خطورتها في ظل ضيق الوقت الذي يملكه الفريق قبل انطلاق الدوري. فـ«السبت الأسود» النجماوي انسحب على الحارس علي حلال والمدافع عبد الله عيش اللذين جرى إيقافهما لمدة سنة على خلفيات أخرى تتعلق بالخسارة التي مني بها الفريق من العهد ودياً 1-6 نهار الجمعة وبالإشكال الذي حصل في التمرين يوم السبت بين حلّال ورئيس النادي أسعد صقال وصل إلى حدود ما يشبه التضارب لولا تدخّل العقلاء. فحلّال لم يتحمّل الانتقادات (إذا لم نقل أكثر) التي وجّهت إليه وتحميله مسؤولية الخسارة المذلّة من العهد، فقام بردة فعل عنيفة على الرئيس صقال انتهت بإيقافه سنة.

لا شك أن أي نادٍ يمرّ بمشاكل، لكن أن تكون المشاكل قبل أسبوع من الدوري وبالطريقة التي حصلت وبالكلام الذي يقال عن كيفية إدارة النادي، فهنا يكمن القلق الكبير على النجمة بأن لا يتكرر سيناريو السنوات الماضية: يحرز النجمة لقب النخبة ومن ثم يترك الألقاب الأخرى وخصوصاً الدوري والكأس لفرق أخرى. الأيام ستكشف أكثر.

(الأخبار)

فلسطين تراجع الاحتلال الإسرائيلي عن التلاعب بالأسماء التي ستشملها المنحة القطرية إلى قطاع غزة، بعد ضغط حركة «حماس» وتهديدها بالتصعيد على طول الحدود، واشتراطها إدخال المنحة وفق الآلية السابقة لمعركة «سيف القدس»، والتي تشمل الموظّفين الحكوميين في القطاع. وفيما يبدو أن هذا البند وجد طريقه إلى الحلّ، يبدو أن الاحتلال وافق أيضاً على إدخال مواد البناء إلى القطاع لبدء المرحلة الثانية من عملية إعادة الإعمار

إسرائيل تتراجع تحت التهديد
المنحة القطرية تسلك طريقها

تواصلت عمليات إطلاق البالونات المتفجرة على طول حدود قطاع غزة (أ ف ب)

غزة ـ رجب المدهون

مع استمرار الضغوط التي تمارسها الفصائل الفلسطينية ووحداتها الشعبية على طول حدود قطاع غزة منذ عدة أيّام، نقل الوسطاء

> تصرّ «حماس» على إدخال المنحة وفق الآلية السابقة لمعركة «سيف القدس»

أخيراً، تراجع حكومة الاحتلال عن سياساتها ومعادلاتها التي حاولت فرضها خلال معركة «سيف القدس»، لتعود قضيّة المنحة القطرية آخر صور التراجع من قبَل تل أبيب. تراجعٌ جاء على خلفية مباحثات مكوكية جرت، خلال اليومين الماضيين، بين غزة ومصر وإسرائيل عبر الوسيط القطري الذي التقى كلّ الأطراف للوصول إلى صيغة تُرضي حركة «حماس» والفصائل الفلسطينية، في شأن آلية صرف المنحة القطرية، ولا سيما بعد رفض الحركة تدخّل استخبارات الاحتلال والسلطة الفلسطينية في اليتها، واشتراطها إدخال جزء من المنحة لمصلحة الموظفين الحكوميين في غزة، كما كان الحال في السابق.

وعلمت «الأخبار» من مصادر فلسطينية، أن الوسيط القطري، السفير محمد العمادي، أبلغ حركة «حماس» بتراجع إسرائيل عن خطواتها السابقة بالتلاعب في الأسماء التي ستستفيد من المنحة، بالإضافة إلى موافقتها على إدخال جزء منها لمصلحة الموظّفين المدنيين في حكومة غزة. وعقد العمادي، على مدى اليومين الماضيين، عدّة اجتماعات في غزة مع قائد «حماس» يحيى السنوار، وفي إسرائيل مع مستشار الأمن القومي إيال حلاتا، بهدف التوصّل إلى آلية تُرضي الحركة، بعد رفضها أخرى جرى حذف الاسم المستفيدين منها. وتصرّ «حماس» على إدخال المنحة القطرية وفق الآلية السابقة لمعركة «سيف القدس»، وهو ما وافقت عليه حكومة الاحتلال، إلّا أنها لا تزال تجد مشكلة في إدخال الأموال عبر الحقائب، وتبحث حالياً عن آلية أخرى يمكن من خلالها تجاوز هذه المعضلة، ونقلت الحركة، عبر الوسيط القطري، تهديداً شديد اللهجة إلى حكومة الاحتلال، من أن غزة ذاهبة نحو الانفجار والتصعيد على طول الحدود، باستخدام مختلف الأدوات الشعبية في المرحلة أولى، وأنها ستواصل التصعيد إلى حين تحقيق جميع المطالب التي تم نقلها عبر الوسطاء، وخاصة تلك المتعلّقة بالمنحة القطرية وإعادة الإعمار. وبحسب المصدر، نقل الوسيط القطري إلى الحركة رغبة حكومة الاحتلال في المحافظة على الهدوء في قطاع غزة، وفي إيجاد آلية جديدة لإدخال المنحة، والسماح لمصر بالبدء في المرحلة الثانية من عملية الإعمار. وطالبت الحركة، عبر الوسيط، حكومة الاحتلال بالسماح بإدخال مواد الإعمار إلى غزة بعيداً من النظام السابق (يسمّى «السيستم»)، والذي كان يحدُّ من الكميات الواردة إلى القطاع. وفي الإطار ذاته، أبلغ القطريون حركة «حماس» بأن عملية البناء في القطاع ستبدأ فور إدخال مواد البناء.

ميدانياً، تواصلت عمليات إطلاق البالونات المتفجّرة على طول حدود قطاع غزة، وسط دعوات إلى تجديد عمليات الإرباك الليلي في مناطق مختلفة من الحدود، فيما أعلنت مصادر طبية إصابة مزارع فلسطيني جرّاء إطلاق النار عليه من قِبَل جيش الاحتلال، شرق حجر الديك جنوب مدينة غزة. في المقابل، كشفت مصادر عبرية أن جيش العدوّ بدأ يتحضّر لسيناريو التصعيد على جبهة غزة خلال الأعياد اليهودية، في شهر أيلول الجاري. وكإجراء استباقي، فرض الجيش الإسرائيلي إجراءات تمنع خروج الجنود والضباط في إجازات، فيما أوضح مسؤول في المؤسسة الأمنية، لقناة «كان» العبرية، أنه «يتمّ بذْل كل جهد ممكن لمنع التصعيد». ولفت إلى أن الجيش قام بتعزيز قواته المنتشرة على الحدود مع القطاع وعند السياج الأمني، مؤكداً أن القوات على جبهة غزة في حالة تأهّب قصوى، وتم تعزيزها أيضاً بمعدّات ووسائل قتالية وآليات للدفاع الجوي، وكذلك تعزيز منظومة «القبّة الحديدية». ونشر موقع «والا» العبري، مقاطع مصوّرة تُظهر نشْر جيش الاحتلال جدراناً إسمنتية على طول حدود قطاع غزة.

تقرير

فرص «الحلّ السلميّ» تتراجع
عودة التوتّر إلى درعا

على رغم التوقّعات السابقة بخروج أعداد كبيرة من المسلّحين إلى الشمال، اختار هؤلاء العودة إلى التحصّن داخل درعا ومواجهة الجيش السوري، في إطار محاولة تحسين شروطهم، قبل الخوض في أيّ اتفاق «نهائي». في ما لو نجحت الاجتماعات المتكرّرة بين وجهاء درعا والجانبين الحكومي والروسي، بالدفع نحو العودة إلى سكة «الحلّ السلمي»

درعا ـ جعفر ميا

لم تنجح محاولات «اللجنة المركزية» المفاوضة باسم المسلّحين في درعا، بإعادة تعويم نفسها كطرف يفرض كلمته على المجموعات المسلّحة في درعا البلد، بعدما انهالت عليها الاتهامات من كلا الطرفين: الحكومة السورية، والمجموعات الرافضة للتسوية. وجاء فشل «المركزية» على خلفية عدم الوفاء بالتزاماتها - من وجهة نظر المسلّحين - بالكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين، وعدم نجاحها في إلزام «اللجنة الأمنية» الحكومية بعدد محدّد من نقاط الانتشار في مركز درعا البلد ومحيطها. ومن جهتها، تعتبر الحكومة السورية أن «المركزية» نكثت بعهودها، ولم تتمكّن من إقناع المسلّحين بتسليم سلاحهم المتوسط، والكشف عن مخابئ قذائف الهاون والصواريخ المحلية الصنع، والسيارات الرباعية الدفع المزوّدة بالرشاشات الثقيلة.

بهذا، عادت الأجواء في درعا إلى ما كانت عليه قبل إنجاز أيّ من الاتفاقات المتعثّرة، إذ عاد الجيش السوري، بعد فشل الاتفاق الأخير، إلى استهداف مواقع المسلّحين في أحياء طريق السدّ والمخيم ومحاور درعا البلد، إيذاناً بالعودة إلى الخيار العسكري بفعل مماطلة «اللجنة المركزية»، ومن خلفها المجموعات الرافضة للتسوية. وفي تفاصيل ما جرى في اليوم الثاني من أيّام تطبيق الاتفاق الأخير، بدا المشهد معاكساً لليوم الأوّل؛ فكان على الإعلاميين الانتظار طويلاً في مركز التسوية في حيّ الأربعين، وعلى معبر «الجمرك القديم»، برفقة حافلات كان من المقرّر أن تُقِلّ المسلّحين إلى الشمال، حيث الوجهة التي طلبتها «اللجنة المركزية»، ولاقت رفْضاً من زعماء المجموعات المسلحة. وتوازياً، وقع الخلاف حول 45 مطلوباً لم تُقبل تسوية أوضاعهم من قِبَل الأجهزة الأمنية التي لم تمنحهم خياراً

> عادت الأجواء في درعا إلى ما كانت عليه قبل إنجاز أيٍّ من الاتفاقات المتعثرة

سوى الرحيل شمالاً، وهو ما تذرّع به المسلّحون لفضّ الاتفاق. وأعلن مسلّحو جبهتَي المخيم وطريق السدّ، أن الاتفاق الذي يجري تنفيذه «لا يعنيهم»، ليسنفوا بذلك 23 اجتماعاً على الأقل، وثلاثة اتفاقات «هشّة»، وليخرج بعدها المتزعّم، محمد المسالمة، الملقّب بـ«الهفو»، مطالباً بـ«الثبات والجهاد»، وداعياً الأرياف الشرقية والغربية إلى النفير العام في معركة «نكون (فيها) أو لا نكون».

إزاء ما تقدَّم، ومع انقضاء مهلة التنفيذ، ستُفرض وقائع جديدة على الطاولة، بحسب مصدر في «اللجنة المركزية»، قال، لـ«الأخبار»، إن «الأيّام المقبلة ستشهد مزيداً من الساعات العصيبة، مع عودة احتمالات التصعيد، بسبب ما جرى أخيراً في حيّ الأربعين في درعا البلد، ونظراً إلى عدم إبداء بعض المفاوضين من الطرفين أيّ مرونة». وعلى وقع التوتّر المتصاعد في المحافظة الجنوبية، برزت استغاثة مسلّحي درعا البلد بالملك الأردني، عبد الله الثاني، فيما يُتوقّع ألّا تلقى آذاناً صاغية، ولا سيما أن عمّان باتت تتمسّك بضرورة التعاون مع دمشق، لما يحقّقه لها من مصالح، يأتي في مقدّمها الحدّ من وطأة الأزمة الاقتصادية، فضلاً عن ملفّ تأمين الأراضي الشمالية من احتمال تحوّل بعض مناطقها إلى بؤر تتمركز فيها فصائل متشدّدة.

عاد الجيش السوري إلى استهداف مواقع المسلّحين في محاور درعا البلد (أ ف ب)

سوريا

الحكومة «تنقّح» بيانها الوزاريّ: وعود أكثر... إحباط أكثر

تُقدّم الحكومة السورية الجديدة، والتي حافظ فيها معظم الوزراء السابقين على حقائبهم، اليوم، بيانها الوزاري إلى مجلس الشعب، متضمّنةً مروحة واسعة من «البرامج» التي حلّت محلّ «السياسات»، وإن كانت تكرار لما دابت الحكومات المتعاقبة على إعادة إنتاجه مرّة تلو أخرى، من دون أن يُبصر أيّ من الوعود النور. وعلى رغم الإحباط الذي أشاعه التجديد للحكومة، يعد البيان الوزاري باتخاذ إجراء ات من شأنها «تحسين مستوى معيشة المواطنين»، عبر الزيادة «المدروسة» للرواتب والأجور و«معقلنة الدعم»، فضلاً عن «الإصلاح الإداري». وهو ما يثير مخاوف إزاء طريقة التنفيذ، وخصوصاً لجهة «إعادة هيكلة الدعم» والجهات المستفيدة منه

زياد غصن

ببيان مختلف هذه المرّة - من حيث الشكل فقط -، تحاول الحكومة السورية، برئاسة حسين عرنوس، مقاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي تواجهها البلاد، بالاعتماد على صيغة عمل جديدة قوامها إحلال مصطلح «البرامج»، المرتبط تنفيذ كل منها بمدّة زمنية لا تتجاوز الثلاث سنوات، محلّ مصطلح «السياسات»، الذي طغى سابقاً على مضمون البيانات الحكومية. لكنّ ذلك لم يكن ليُخرج البيان الوزاري من دائرة الاستراتيجيات والأهداف «الطموحة جدّاً»، والتي مرّت سنوات وعقود على تكرار طرْحها، من دون أن ترى النور. وتستهلّ الحكومة السابعة منذ بدء الحرب، بيانها المُقدَّم إلى مجلس الشعب، بإعلان التزامها مبادئ أساسية لطالما شكّلت محور الانتقادات الشعبية الموجّهة لأداء جميع الحكومات، ومن أبرزها: الحفاظ على حقوق المواطنين وأمنهم وكرامتهم وحرّيتهم الشخصية، ثم العدالة والنزاهة والشفافية ومواصلة مكافحة الفساد وحماية المال العام واستعادته، وأخيراً الانتقال إلى اقتصاد مبنيّ على تعزيز الإنتاج، ومعتمد على القدرات الإنتاجية.

سفارات جديدة

تُفرد الحكومة العتيدة، والتي أشاع التجديد لها حالةً من الإحباط العام، مروحةً واسعة من الأهداف والبرامج الموزّعة على مجالات رئيسة؛ فإلى جانب إعادة التأكيد على دعْم المؤسسة العسكرية لاستعادة ما تبقّى من مناطق خارج سيطرة النظام ومكافحة «الإرهاب»، وفرْض «هيبة الدولة»، والحدّ من معدّلات الجريمة المرتبطة بظروف الأزمة، أو تلك التي تمسّ الاقتصاد الوطني، يتضمّن بيان الحكومة العمل على أحد عشر بنداً في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أهمّها: «إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً، والنظر في فتح سفارات جديدة ضمن رؤية مدروسة في قارات أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية وأماكن أخرى، وكذلك مراجعة واقع السفارات المفتوحة حالياً، ودراسة جدوى عملها على المصالح المباشرة للدولة السورية»، إضافة إلى «تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، والعمل على إيجاد منافذ جديدة للمنتجات الوطنية في أسواق الدول الأخرى». وبدا لافتاً «الترحيب بالجهود التي تقوم بها بعض الدول العربية لدعم سوريا سياسياً واقتصادياً»، والتشديد على تمسّك سوريا «أكثر من أيّ وقت مضى بعمقها العربي»، وبمواصلة «دعم حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة على أرضه المحتلّة، وعاصمتها القدس».

في الملف الاقتصادي، والذي باتت تطوّراته تشكّل هاجس السوريين الأوّل، تَعِدُ الحكومة، في استعراضها للبرامج المُراد تنفيذها في مجال التنمية الاقتصادية، بالاستمرار في «اتّخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين»، وذلك من خلال العمل على: الزيادات المدروسة للرواتب والأجور ومتمماتها، الحدّ من غلاء المعيشة، تعزيز القوّة الشرائية للعملة الوطنية، ضبط الأسواق والأسعار، وعقلنة الدعم وإيصاله إلى مستحقّيه. ولتحقيق ذلك، تضع الوزارات الاقتصادية على جدول أعمالها تنفيذ 28 برنامجاً موزّعاً على قطاعات اقتصادية رئيسة، تبدأ بالإنتاج والاستثمار، مروراً

> يركّز بيان الحكومة على إعادة فتح السفارات السورية أينما كان ذلك ممكناً

تعدّ الحكومة بالاستمرار في اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين (أ ف ب)

بالسياستَين المالية والنقدية، وصولاً إلى السياحة. وعلى رغم أن غالبية تلك البرامج ليست سوى عناوين رنّانة لغالبية الحكومات السابقة، إلّا أن الإصرار على طرْح بعض البرامج، من شأنه إثارة المخاوف إزاء طريقة تنفيذها، ومنها برنامج إعادة هيكلة الدعم الذي يهدف، بحسب البيان، إلى «إيصال الدعم إلى مستحقّيه، وفق معايير توضع لهذا الغرض». عن ذلك، يقول الوزير السابق، نبيل الملّاح، لـ«الأخبار»، إن «المشكلة ليست في الدعم وشكله، وإنّما في انخفاض القوّة الشرائية لليرة، وعجْز الموازنة المتراكمة، والذي يزداد سنة بعد سنة». ويضيف: «علينا أن ندرك أن الدعم قامت به الدولة منذ البداية لتغطية جزء من انخفاض الرواتب والأجور، أي أنه ليس منحةً للناس».

وفي المجال الثاني المرتبط مباشرة بمعاناة السوريين راهناً، أي الخدمات والبنى التحتية، تضع الحكومة نصب عينيها تنفيذ عشرة برامج خلال السنوات الثلاث المقبلة، أهمّها ما يتعلّق بقطاع الطاقة، والذي خُصّص له برنامجان: الأوّل هو البرنامج التنفيذي للطاقات المتجدّدة الممتدّ حتى عام 2025، والهادف إلى زيادة مساهمة الطاقات المتجدّدة في ميزان الطاقة، وخفض الطلب على الطاقة التقليدية. والثاني، يتعلّق بالتوسُّع في عمليات اتمتة ومكننة توزيع المشتقّات النفطية، بغية الحدّ من الفساد، وتقليل الخسائر أثناء عمليات التخزين، وإدارة توزيع المواد المدعومة بشكل فعّال.

إرث الحرب اجتماعياً

وعلى رغم الانتقادات المباشرة وغير المباشرة التي تُوجّه لآليات المتابعة في تنفيذ مشروع «الإصلاح الإداري»، يؤكد بيان الحكومة المضيّ قُدُماً في تنفيذه، مُحدداً إطاره المرحلي، خلال الفترة المقبلة، بثمانية برامج تنفيذية، يتصدّرها برنامج إعادة هيكلة البنية التنظيمية للجهاز الحكومي على مستوى الإدارات المركزية، ومكافحة الهدر في القوى البشرية وتنظيم العمالة، ثم تحديث التشريعات الناظمة للوظيفة العامة، فحوكمة الأداء الحكومي، وإعادة هيكلة القطاع المالي، وأخيراً إعادة هيكلة الشركات الإنشائية.

أما قضايا التعليم، الصحة، الثقافة، التنمية المجتمعية، الإعلام وغيرها من قطاعات التنمية البشرية، فكان لها نصيب وافر من البرامج التي وصل عددها إلى حوالى 28. كما أبدى البيان اهتماماً حكومياً بمسألة «البناء الأخلاقي للفرد والمجتمع»، وتخصيص برنامج خاص لهذه الغاية، يهدف إلى «تعزيز السلوكيات الإيجابية لدى المواطنين، استناداً إلى القيم الروحية، وتصحيح الانحرافات الفكرية التي طاولت بعض شرائح المجتمع نتيجة الحرب، وتصحيح المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها منظومة القيم الأخلاقية في المجتمع». وتضمّنت قائمة البرامج واحداً مهمّاً غايته «تعزيز ثقافة الانتماء والمواطنة»، بالإضافة إلى برنامج آخر يُراد من ورائه تعزيز مفهوم «إعلام الدولة»، وليس فقط الإعلام الحكومي، وذلك من خلال وضع استراتيجية إعلامية واضحة.

تقرير يتّضح، يومًا تلو آخر، غياب اهتمام إدارة جو بايدن بملفّ أميركا اللاتينية، الذي يبدو مغيَّبًا عن جدول أعمالها المُثقَل بقضايا الداخل. لهذا، لا تجد مناصًا من استكمال السير على خطى دونالد ترامب جنوب القارة، إلى حين بلورة سياسة يُعتقد أنها ستعتمد «مذهب أوباما» في مقاربة قضايا أميركا اللاتينية. وهو ما يوشّر إلى غياب أيّ حلّ يمكن أن يدفن معه «مبدأ مونرو» في المدى المنظور

أميركا اللاتينيّة ليست أولوية
بايدن يستنسخ سياسات ترامب

طفلة سياسة بايدن... حتّى بعد انتخابه رئيساً، مبهمةٌ في أميركا اللاتينية (أ ف ب)

الهجرة تقسم الحزبين

تولي الإدارة الأميركية أهميّة قصوى لملف الهجرة، لما له من تداعيات على المشهد الانتخابي في الولايات المتحدة. إلّا أن الوقائع تظهر بطئاً أميركيّاً في التعامل مع المهاجرين. وتشير بيانات حكومية نشرتها شبكة «إيه بي سي نيوز» الأميركية الشهر الماضي، إلى وجود 4276 طفلاً في الحجز في عهد جو بايدن، مقارنة بنحو 3400 في نهاية عهد دونالد ترامب، أي بزيادة تصل إلى 25٪. يترافق ذلك مع ارتفاع معدّل احتجاز الأطفال إلى 117 ساعة ـ علماً بأن المعدّل القانوني المسموح به هو 45 ساعة فقط ـ وارتفاع الاكتظاظ في أماكن الاحتجاز إلى 363٪، فضلاً عن الارتفاع الحادّ في تدفّق المهاجرين. وكلّف تأخير تأنية الرئيس الأميركي، كامالا هاريس المسؤولة عن ملف الهجرة، زيارتها للحدود الأميركية ـ المكسيكية لأكثر من ثلاثة أشهر، انتقادات كثيرة وصلت إلى حدّ مطالبة أعضاء من الكونغرس الأميركي بعزلها. وتندر الأوضاع الحالية بمعركة مرتقبة بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري حول ملف الهجرة، ما قد يؤدي إلى صدام مستقبلاً. ولا سيما أن أي مشروع مرتبط بالمهاجرين سيواجه جدلاً في مجلسي الكونغرس، وأن كانت الغلبة للديموقراطيين فيهما.

بتول سليمان

«هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدمج أصدقائنا في أميركا اللاتينية وأفريقيا في شبكة أوسع من الديموقراطيات، واغتنام فرص التعاون في هاتين المنطقتين». على رغم أن هذه هي الجملة الوحيدة الواردة في «مانيفستو» السياسة الخارجية الذي نشره الرئيس الأميركي، جو بايدن، قبل عام ونصف عام، في مجلة «فورين أفيرز»، لم يَغِب ملفّ القارة الجنوبية عن حملته الانتخابية، نظراً إلى الأهمية التي تمثّلها هذه المنطقة بالنسبة إلى طيف واسع من الناخبين الأميركيين من أصول لاتينية، وإلى لهؤلاء من وزن يرجّح ـ في بعض الولايات ـ كفّة التصويت لمصلحة مرشّح على حساب المرشّح الآخر. وفي حين وضعت الإدارة الأميركية السابقة هذا الملفّ ضمن جدول أولوياتها، اختارت غالبية الأميركيين من أصول لاتينية، التصويت لجو بايدن بدلاً من دونالد ترامب، معوّلة على سياسة أكثر حزماً وواقعية إزاء الجنوب.

مع هذا، ظلّت سياسة بايدن، حتّى بعد انتخابه رئيساً، مبهمةً في هذه المنطقة، علماً بأنه أعطى وعوداً من مثل عزمه على استعادة قوّة الولايات المتحدة ودورها لمواجهة نفوذ الصين وروسيا المتزايد في أميركا الجنوبية والوسطى، باعتباره يشكّل «تهديداً للأمن القومي الأميركي». نتيجةً لذلك، أشارت التوقّعات إلى اتجاه بايدن نحو إقامة شراكات مع دول القارّة لتعزيز العلاقات الاقتصادية معها، وخصوصاً بعد تعهّده بتنفيذ استراتيجية إقليمية بقيمة 4 مليارات دولار لمعالجة العوامل التي تشجّع على الهجرة. وانتقد الرئيس الأميركي، مراراً، نهج سلفه القائم على العقوبات القصوى في كل من فنزويلا وكوبا وبوليفيا ونيكاراغوا، ليس لقساوته أو التداعيات المترتّبة عليه، وإنّما لعدم نجاعته، وخصوصاً في كاراكاس حيث رأى أن سياسة الإدارة السابقة، ومساعيها إلى إطاحة الرئيس نيكولاس مادورو، جاءت بـ«نتائج عكسيّة». لكن تلك القناعة لم تغيّر، بأيّ حال من الأحوال، السياسة المعتمِدة على مواصلة أميركا الاعتراف بزعيم المعارضة، خوان غوايدو، رئيساً لفنزويلا، وهو ما يؤكد تالياً، غياب «رؤية» مختلفة عن تلك القائمة أصلاً، على رغم حديث الإدارة المتكرّر عن إمكانية التخفيف من العقوبات، وإبداء استعدادها لإنشاء آلية للحوار مع حكومة كاراكاس، لمناقشة «إلغاء» العقوبات، في مقابل إجراء ما تسمّيه «انتخابات حرّة ونزيهة». وفي ما يخصّ كوبا، تعهّد بايدن بتخفيف العقوبات التي شدّدها ترامب، ومراجعة قرار سلفه القاضي بوضع البلد الكاريبي ضمن لائحة «الدول الراعية للإرهاب»، من دون أن يُقدِم على خطوات عمليّة تحدّ من وطأة الحصار الذي تعيشه هافانا.

> **فرضت الأحداث المتتالية في بعض بلدان الجنوب نفسها على الأجندة الأميركية**

إزاء هذه الوعود، كثُرت التحليلات عن توجّه بايدن نحو اعتناق «مذهب أوباما» في مقاربة قضايا أميركا اللاتينية، على مبدأ المهادنة تارةً، وممارسة الضغوط لقلب الأنظمة تارةً أخرى. وهو توجُّه يمكن التوقُّف عنده، وذلك بالنظر إلى: أوّلاً، أن جو بايدن يُعدّ خبيراً في شؤون أميركا اللاتينية، ولا سيما أنه قام بدور رئيسيّ في مفاوضة الرؤساء الباراكيين، حين كان نائباً للرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما؛ ثانياً، فشل السياسات التي اتّبعها ترامب في قلب الأنظمة، وصولاً إلى صعود اليسار مجدداً في دول كانت تحكمها حكومات يمينية (مثل الأرجنتين...)؛ ثالثاً، لم تستطع سياسة ترامب المعادية لبكين أن توقف المدّ الصيني والروسي المتصاعد في القارة الجنوبية. وبما أن بايدن جاء متأبّطاً فكرة «استعادة الريادة الأميركية»، والتي على خلفيتها وضع بكين وموسكو في مصاف الدول التي تمثّل تهديداً للأمن القومي الأميركي، بدا «منطقياً» حديثه عن إيقاف هذا المدّ جنوباً. وباستثناء ملفّ الهجرة، ومع أن ثمانية أشهر مرّت منذ تنصيب بايدن رئيساً، إلّا أن إدارته لم تنفّذ معظم وعودها تجاه دول الكاريبي؛ إذ اكتفت بالسير على خطى ترامب. فلا العقوبات خُفّفت، ولا اسم هافانا شُطِب من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، فيما لم تُفتح قنوات حوار مع فنزويلا بعد، على رغم اتّجاه كاراكاس نحو انتخابات جديدة بمشاركة المعارضة. ولأن الإدارة الحالية تولي السياسة الداخلية أولويةً، لفتت صحيفة «Gestión de Perú» البيروفية، إلى أن «أميركا اللاتينية ليست أولوية... باستثناء قضيّة الهجرة، التي ترتبط بشكل أساسي بالمكسيك وأميركا الوسطى». مع ذلك، لم يستطع بايدن الاستمرار في إهمال القارة أكثر؛ إذ إن الأحداث المتتالية في بعض بلدان الجنوب، فرضت نفسها على الأجندة الأميركية، وفق الباحثة في شركة «أوراسيا الاستشارية السياسية»، ريسا غريس تارغو، التي اعتبرت أن «الزيادة في وتيرة الهجرة والمستجدّات التي ظهرت أخيراً في بلدان لاتينية، دفعت قضايا أميركا الجنوبية إلى رأس قائمة» اهتمامات البيت الأبيض. ورأت الكاتبة أن «التحديات الإضافية أجبرت بايدن على الاهتمام بالمنطقة التي يفضّل عدم الالتفات إليها على الإطلاق». وفي الاتجاه نفسه، أشارت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية إلى أن «زيادة وتيرة الأزمات في كوبا وهايتي (مثلاً)، والدمار البيئي واحتدام أزمة الهجرة تتصدّر، بشكل ثقيل وغير مُرحّب به» دائرة اهتمام بايدن، الذي «يفضّل إنفاق رأسماله السياسي في الداخل».

وفيما تحدّث العديد من الخبراء عن ضرورة إيلاء الإدارة الأميركية أهمية لمنطقة «الجنوب»، محذّرين من الآثار السلبية التي ستترتّب على مسار العمل الأميركي في هذه المنطقة بفعل بطء الاستجابة، رأى مدير السياسة الدولية، في مركز «البحوث الاقتصادية والسياسية» في واشنطن، الكسندر ماين، أن هناك ضرورة لـ«القبول بتراجع الهيمنة الأميركية في أميركا اللاتينية»، ولـ«دفن مبدأ مونرو» والتخلّص من سياسة التدخل لـ«حماية» دول أميركا اللاتينية من القوى الأجنبية.

ليبيا

الضغوط تحاصر الدبيبة: تلويحٌ متجدّد بسحب الثقة

قطع رئيس الوزراء الليبي، عبد الحميد الدبيبة، جولته الخارجية بعد الاشتباكات المسلّحة التي دارت في طرابلس، الأسبوع الماضي، بين «قوّة دعم الاستقرار» التابعة للمجلس الرئاسي، و«اللواء 444» التابع لرئاسة الأركان في محيط منطقة صلاح الدين. وجاءت الاشتباكات التي تُعدّ الأعنف منذ وصول الدبيبة إلى السلطة في آذار الماضي، لتضاف إلى تعقيدات تحوم حول الالتزام بموعد إجراء الانتخابات في 24 كانون الأوّل المقبل، وضغوط تُمارَس على رئيس الوزراء لتمرير ما لا يرغب في تمريره، أي السماح لسيف الإسلام القذافي بالترشّح إلى الانتخابات الرئاسية، والتفاهم مع رئيس البرلمان، عقيلة صالح، الساعي بدوره إلى كرسيّ الرئاسة.

وعلى رغم طلب الدبيبة من المدّعي العام العسكري، سرعة التحقيق في الاشتباكات وتداعياتها، إلّا أن الاجتماع الذي عُقد برئاسته مع المسؤولين العسكريين، لم يسفر عن نتائج حاسمة، في وقت تزداد الخلافات بين رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي، الذي بات أعضاؤه داعمين لبعض الأشخاص والتيارات في الداخل، مع اقتراب موعد الانتخابات وتسليم السلطة، أملاً في الحصول على مناصب أخرى مستقبلاً. وأدّت الوساطات التي دخل فيها المغرب بالتنسيق مع أطراف أخرين، ليس من بينهم الجزائر التي استضافت أخيراً اجتماع الجوار الليبي، إلى تقارب بين عقيلة صالح وأعضاء في المجلس الرئاسي، في الوقت الذي تجرى محاولات من جانب القاهرة لتحقيق تقارب بين الدبيبة وصالح. وتسعى مصر إلى تكوين تحالف بين المشير خليفة حفتر وعقيلة صالح، من أجل خوْض الانتخابات المقبلة، بما يضمن لها تحقيق مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق استقرار عسكري ليبي يرضي حفتر ويعزّز قواته، بحيث يصبح قائداً للجيش ومرشّحاً محتملاً للرئاسة في انتخابات لاحقة.

دارت اشتباكات في طرابلس بين «قوة دعم الاستقرار» و«اللواء 444» (أ ف ب)

ومن جهة أخرى، يُنتظر أن يمثُل الدبيبة، يوم غد الثلاثاء، أمام البرلمان في جلسة تُعقد في طبرق. وتأتي موافقة رئيس الوزراء على المثول أمام مجلس النواب، بعد تلقّيه تفاصيل ما سيتمّ استجوابه في شأنه: مشكلة الطاقة الكهربائية، وأزمة نقص اللقاحات، وعدم التوصّل إلى حلّ لأزمة المرتزقة الأجانب، وتوحيد المؤسسة العسكرية، ونتائج الجولات الخارجية التي يقوم بها. وليست الضغوط على الدبيبة وتلويح البرلمان بسحب الثقة من حكومته داخلية فقط، إذ يمارس الخارج، لا سيما واشنطن والقاهرة وبعض الأطراف الأوروبية، ضغوطاً بغرض الإسراع في وتيرة التغييرات السياسية الداخلية، وتنفيذ قرار إخراج المسلحين، في الوقت الذي يواجه الدبيبة مشكلة عدم قدرته على فرض قراراته على القادة العسكريين. وبحسب مصادر تحدّثت إلى «الأخبار»، هناك مخاوف لدى عدد من القادة العسكريين الذين يدينون بميليشيات مسلّحة، سواء كانت تضمّ ليبيين أو مرتزقة، من تسليم سلاحهم والتعرّض للمحاسبة مستقبلاً، الأمر الذي يدفع قادة هذه الميليشيات إلى تأمين أنفسهم عبر الاحتفاظ بالسلاح حتى إشعار آخر، في وقت يطالب كل طرف بتوفير ضمانات لحمايته بعد تسليم السلاح، وأن تُسلَّم المجموعات الأخرى سلاحها أوّلاً، فيما يرغب رئيس الوزراء بتهدئة الأوضاع وعدم الدخول في صدامات عسكرية، بخاصة في ظلّ وجود ترسانة كبيرة من الأسلحة يملكها كل طرف، فضلاً عن وجود ألغام في بعض المناطق لا تملك الحكومة خرائطها. ويأتي ذلك في الوقت الذي تباشر اللجنة العسكرية الليبية المشتركة، «5+5»، عملها في ما يتعلّق بملفّ تبادل الأسرى، وإطلاق سراح المحتجزين منذ الاشتباكات الأهلية خلال العامين الماضيين، حيث جرى أمس إطلاق سراح 7 أسرى من قوات حفتر، في مقابل 8 من قوات المنطقة الغربية التابعة للحكومة في طرابلس.

> **يقاوم الدبيبة ضغوطاً لتمرير ترشح سيف الإسلام القذافي إلى الانتخابات الرئاسية**

(الأخبار)

وفيات

عائلة الرئيس كامل الأسعد تنعي، بمزيد من الحزن والأسى، وبتسليم بقضاء الله وقدره
رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى سماحة العلامة الشيخ عبد الأمير قبلان
بغياب سماحته، تغيب الطيبة والتواضع ومحبة الناس، كل الناس. وتغيب الأصالة العاملية الوفية لتاريخ لبنان وتاريخ جبل عامل المعهود بمقاومة الظلم والتسامح والعيش الواحد وخدمة قضايا الناس والوطن. للفقيد العزيز الرحمة وعلو المقام ولعائلته ومحبيه، وللمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أصدق العزاء والمواساة

زوجة الفقيد نجات شديد
نعيمة
إبنه حسام ناصيف زوجته كارول معوض وعائلتهما
الأب يونيل ناصيف زوجته إلسي البازي وعائلتهما
إبنته روان ناصيف
لبيب ناصيف زوجته إخلاص حردان وابنتاهما
شقيقته هدى ناصيف
وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد الاسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
الكاتب والصحافي جورج اسبر ناصيف
والدته المرحومة إيلان جرجي جحا
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الواقع في 6 ايلول 2021 في كنيسة القديس ديمتريوس للروم الارثوذكس (مارمتر) ، الاشرفية ثم يوارى الثرى في مدفن العائلة (مدافن مار الياس بطينا) ، وطى المصيطبة.
إيماناً منا بتعاليم الكنيسة ونظراً للظروف الراهنة وحرصاً على السلامة العامة وسلامة المحبين تشكر عائلة الفقيد كل من سيشاركها الصلاة بروحه ووجدانه بدل الحضور.
للتعزية الاتصال على الارقام التالية:
زوجته نجات: 03/702390
إبنه حسام: 0016084439168
إبنه الاب يونيل: 03/999213
إبنته روان: 81/939649
شقيقه لبيب: 03/778001

ذكرى

ذكرى اسبوع
لمناسبة مرور اسبوع على وفاة فقيد الوطن والإغتراب
الحاج نجيب زهر (ابو ياسين)

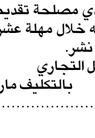

عميد الإغتراب اللبناني في افريقيا ورئيس المجلس القاري الافريقي السابق - ورئيس المجلس الوطني - شاطىء العاج، الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم الذي وافته المنية فجر يوم الجمعة 3 ايلول ووري الثرى في بلدته عيتا الجبل.
زوجته: إكرام عبد النبي مرتضى
ابناؤه: الراحل ياسين - ياسر - ناصر وياسين.
بناته: يسرى - نسرين زوجة مروان حمادة
أشقاؤه: المرحوم محمد - الحاج احمد وعلي.
شقيقاته: المرحومة صباح - الحاجة نجاح - الحاجة زينب - المرحومة خديجة.
رئيس وأعضاء المجلس العالمي ورئيس وأعضاء المجلس القاري الافريقي والمجلس الوطني في شاطىء العاج للجامع اللبنانية الثقافية في العالم تتقبل عائلة الفقيد وأسرة الجامعه التعازي في بيروت يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/9/8 في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي - الرملة البيضاء - جانب مديرية أمن الدولة. من الساعة الرابعة بعد الظهر وحتى السابعة .
لا أرانا الله فيكم مكروها

إعلانات رسمية

إعلان شطب محل تجاري
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب استدعاء تاريخ 2021/8/12 تقرر بتاريخ 2021/8/16 شطب المحل التجاري المعروف بالإسم التجاري تانيا – TANIA – لصاحبه التاجر حسان علي ابو حيدر من قيود السجل التجاري حيث هو مسجل لدينا تحت الرقم 58536/ ورقم تسجيله في وزارة المالية 90145/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم إعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف مارلين دميان
.....

سينما

رحلة صوفيّة مُظلمة مع.. «الفارس الأخضر»

يحظى الملك آرثر بشعبيّة مستحقّة بين صنّاع الأفلام والمسلسلات وحتى مطوّري ألعاب الفيديو حتى يومنا هذا. لعلّ ذلك يعود إلى أنّه يشكّل، في الأساس، مادةً خاماً للتخيّلات، وأنّ إرث آرثر وفرسان الطاولة المستديرة مرتكزٌ إلى أساطير أكثر منها إلى حقيقة تاريخية. ألهمت أسطورة آرثر كثيرين قدّموها بطرقٍ مختلفة على الشاشة الكبيرة. اليوم، وصلت

دراسة شخصية بطيئة، مع افضل الموثرات المرئية والسمعيّة على الإطلاق

هذه الأسطورة إلى المخرج الأميركي ديفيد لاوري. الأخير حوّل الروايةَ الرومانسية التي اشتهرت في الثقافة الأنغلوساكسونية «سير غواين والفارس الأخضر» (المؤلف مجهول)، إلى قصّة تتفرّع منها قصص عدة ومغامرة لا تنتهي.

«الفارس الأخضر» (2021) دراسة شخصية بطيئة، مع أفضل المؤثرات المرئية والسمعيّة على الإطلاق.

ديف باتيل في مشهد من «الفارس الأخضر»

قدم لاوري سرداً ثريّاً وموضوعيّاً منظماً، لقصة السير غواين، الذي لعب دوره ديف باتيل بأداءٍ بسيطٍ وقويّ للغاية، مع طاقم تمثيل مثيرٍ للإعجاب.

يروي فيلم لاوري قصة السير غواين، ابن شقيق الملك آرثر. في إحدى الليالي في قلعة كاميلوت، توقّف الاحتفال بعيد الميلاد بسبب ظهور وحشٍ غريب غامض: إنّه الفارس الأخضر الذي دعا الفرسان لمبارزته، بشرط أن يردّ الفارس الأخضر الضربة بالمثل في اليوم نفسه بعد عام. من بين هؤلاء الذين يجلسون إلى الطاولة المستديرة، يقبل غواين التحدّي. يقفز ويقطع بعنفٍ رأس الفارس الأخضر. يرفع الأخير رأسه عن الأرض مذكّراً غواين بأنّهما سيلتقيان مرة أخرى بعد عام. في هذا العالم، على غواين الشاب أن يثبت نفسه كي يستحقّ لقب السير ويمتلك الفضائل التي تأتي معه. غواين ليس فارساً حقيقياً، لم يقم أبداً بأعمال بطولية، وما فعله مع الفارس الأخضر كان مجرّد طيش الشباب، إلّا أنّ ذلك يولّد فيه إرادةً لإثبات نفسه، في حين أنه في الواقع ليس متأكداً ممّا إذا كان يريد ذلك حقاً.

يلبّي توقعات والدته والملك، لكنّ جهوده تكون أحياناً متواضعة. لا يعرف كيف يتصرّف في مواقفَ معيّنة. شابٌ ذو عيوب ومخاوف ورغبات. اختيار ديفيد لاوري هذا الممثل لتقديم شخصية بيضاء، يضفي ربما طابعاً معاصراً على الرواية يُبرز ربما التعددية الثقافية في المجتمع البريطاني، من دون أن يغيب عنّا ماضي الامبراطورية الاستعماري وسلوكياتها في الهند وغيرها من الدول التي حكمتها.

«الفارس الأخضر» خيال مظلم مثير للاهتمام، يكرّم القصة الأساسية ويعيد تفسيرها في الوقت عينه. يقدم الشريط نفسه للتحليل بطرقٍ عدة. فيلم متعدد الطبقات، لكنّه في الوقت نفسه ليس من الأعمال الفنية التي تتطلّب جهداً كبيراً من المشاهد. يؤدّي التقسيم الطبقي والرمزية والتراكمات السردية مع خلط الرموز المسيحية والوثنية إلى خلق عالم متناقض: السحرة والمشعوذون والثعالب المسحورة مع المعتقدات الدينية والأعياد المسيحية. هذه الازدواجية تميّز أيضاً الحوارات، إذ تتحدث الشخصيات مرةً بلهجةٍ قديمة، وأحياناً أخرى بلهجةٍ حديثة، وبالتالي تضفي الحوارات مع الدراما النفسية العميقة القاتمة، بعض الفكاهة. بالنظر إلى أفلام المخرج السابقة، ليس مستغرباً أن يخلق مناخاً غامضاً وغامراً لقصته الغنية. استخدام الألوان (الرمادي البارد، الأخضر والبني) في المشاهد الطبيعية، والتسلسل السوريالي للرؤى والمشاهد الطويلة، تعكس صراعات غواين الجسدية والعقلية. بالإضافة إلى الشكل المرئي، فإن الموسيقى الكنسية تولّد مزاجاً خاصاً مع الصورة والصوت.

ينقسم الفيلم إلى فصول، وتحديداً إلى حلقات قصصيّة، لا يقتصر دورها على الدفع بالقصّة إلى الأمام فحسب، بل إنّها أيضاً تعزّز المزاج العام للتطور الدرامي، بينما يدعم الواقع المنمّق الخيال. على عكس أفلام أساطير الملك آرثر السابقة، فإنّ «الفارس الأخضر» رحلة بطيئة الخطى، تأمّلية، صوفية، يكبر فيها البطل مرةً واحدةً وإلى الأبد، ليواجه مصيره، سواءً كان موتاً مجيداً أو حياةً مُخزية. يختلف الفيلم في النهاية عن القصيدة الأساسية: أعاد لاوري صياغة الرسالة الأخلاقية المتأصلة فيها، ليقدم استنتاجاً يعزّز التفسير والتفكير. هو لا يفسد القيم التي تكتنفها القصيدة: الشجاعة، والفروسية، والقوة، والمجد. لكنه يسأل: هل يستحق هذا كل ما فعله غواين؟ وأين الحدّ الذي يجب التوقف عنده؟

The Green Knight في الصالات اللبنانية

يكتبها **شفيق طبارة**

ستريمينغ

بابلو لارين: «جاكي» بعد اغتيال كينيدي

هي كانت أكثر «سيدة أولى» محبوبة، وأيقونةً احتدت بها النساء في عصرها. في نهار واحد ولأيام معدودة، أصبحتْ ملكة الولايات المتحدة غير المتوّجة، وأكثر بكثير من مجرّد سيدة أولى. في فيلمه الأول الناطق بالإنكليزية،

تارجُح بين المواقف الملحمية واللحظات الحميمية

اختار المخرج التشيلي بابلو لارين تقديم صورة متناقضة وحميميّة لأكثر زوجات الرؤساء شهرة. في فيلمه «جاكي» (2016)، يصف لارين الأيام التي أعقبت اغتيال رئيس الولايات المتحدة جون إف كينيدي (1917 ــ 1963). اختار لارين قصةً أميركية بامتياز، لكنّ تداعياتها عالمية. ونظراً إلى أنّ المخرج التشيلي غير تقليدي، فقد ابتعد الفيلم عن السياسة والسيرة (من المهد إلى اللحد) وركّز على جزءٍ محدد جداً: سبعة أيام بعد اغتيال كينيدي.

بسيناريو ذكي جداً، وضع لارين جاكي (ناتالي بورتمان) في موقفَي «اعتراف»: موقف السيدة الأولى من الاغتيال من خلال مقابلةٍ مع مجلة «لايف» بعد الحدث، وموقف المرأة من خلال محادثاتها مع الكاهن، إلى جانب خط سردٍ ثالث مستقل بعيد بناء ذاكرة جاكلين المأساوية والحديثة: كيف تصرّفت بعد الطلقة التي أصابت زوجها؟ كيف نظّفت الدماء من تحت أظافرها؟ كيف نقلت الخبر لأطفالها؟ كيف تصرّفت داخل الطائرة؟ لحظة استحمامها بعد الاغتيال، ترتيبات الجنازة التي أرادتها أن تكون مشابهة لجنازة أبراهام لنكولن. يستمر الفيلم في العودة إلى الأحداث التي تلت الاغتيال، حتى يمكننا مشاهدة لحظة الاغتيال في الدقائق الأخيرة من الفيلم.

وفقاً لأسلوب لارين الإخراجي المتنوّع والمليء بالألغاز، تنقّل المخرج التشيلي ذهاباً وإياباً في الزمن في الوقت المناسب، وتأرجح بين المواقف الملحميّة واللحظات الحميميّة. تناقضَ شبه فصاميّ يسود مشاهد الفيلم الدّقيقة والأنيقة.

تمكّن لارين من إبراز الحزن الشخصي لامرأة فقدت زوجها والخوف الدولي في خضم حربٍ باردة. ومن قلب المرأة المفجوع، أخرج الصراعات السياسية القبيحة. لم يجف حتى الدم على فستان جاكي عندما كان عليها المساعدة كسيدة أولى في أداء اليمين للرئيس المقبل، بجانب نعش زوجها. «جاكي» فيلمٌ مربك، باردٌ وعنيف في الوقت نفسه، مثل بطلته تماماً.

قدّمت بورتمان أفضل أداء لها راوح بين الضعف والفتور والقوة الهائلة والإرادة التي لا تُصدق. لقد عرف لارين تماماً أين ومتى يُظهر جاكي على أنها امرأة ضعيفة وحساسة، وأين ومتى يظهر جبروتها. نجح في إعادة بناء وثيقةٍ تاريخية، وكشف شعور امرأة اضطرت للعضّ على جرحها في أوقاتٍ كانت لا تريد سوى الحزن والحداد والاختلاء بأولادها.

Jackie على نتفليكس

Zoom

«لمّا شفتك»: طارق الصغير سيعود إلى فلسطين

يكره طارق (محمد أصفا) المساحات الضيقة والمعلّم الغبي، والطعام اللّزج وصبر الآخرين. هو يبلغ 11 عاماً ويعيش مع والدته غيداء (ربى بلال) في مخيم للاجئين الفلسطينيّين في الأردن. نحن في عام 1967 بعد حرب الأيام الستة، وطارق يريد العودة إلى

فيلم آن ماري جاسر يطرح الصراع الكبير من منظور طفل

فلسطين وإلى والده. عندما تخبره امرأةٌ مسنّة بأنها في المخيم منذ 20 عاماً، ينضج قرار الهروب والعودة عند هذا الفتى المتمرّد. وفي بحثه عن مخرج، يكتشف أملاً جديداً، حين يلتقي بمجموعةٍ من المقاتلين الفلسطينيين في مخيّمهم السّري. طارق والرجال يصبحون أصدقاء، والحياة في المخيّم تتغير كل يوم، في انتظار لمّ الشمل مع والده. طارق المصاب بالتّوحد، يبلغ ربع حجم ليث (صالح بكري) والفدائيّين الباقين الملتحين بشعرهم الطويل وأسلحتهم ومنديل منظمة التحرير الفلسطينية. يتدرّب طارق معهم على فنون القتال والدّفاع عن النفس والماركسية. ومساءً، يجلس معهم بجانب النّار في المخيم، يستمعون إلى كات ستيفنز وينخرطون في الرقصات الشعبية ويغنون لشجر التين والياسمين والرّمان. يصدح صوت ياسر عرفات على التلفزيون: «الفلسطينيون كانوا لاجئين، والآن هم مقاتلون».

«لماذا لا يمكننا العودة إلى المنزل؟»

يطرح طارق هذا السؤال البسيط والحاسم في حياته الجديدة لكنّه لا يستطيع العثور على جواب. هو مجرد طفل ومفردات الصراع العربي الإسرائيلي عصيّة عليه، والأمّ لا يطاوعها قلبها لإعطائه إجابةً لن تكون سوى بائسة. يظهر الفيلم الصراع من زاوية بسيطة، إلا أنّ سحره يكمن في إظهار الدراما والصراع الكبير من منظور بسيطٍ هو منظور طفل.

تمكنت المخرجة الفلسطينية آن ماري جاسر من عكس اللطف والخفّة الخارجية لشخصياتها على الرغم من العنف الداخلي الذي يعتمل داخلها.

يغوي الفيلم بحزنه، وكيفية إخبار موضوع كبير بسهولةٍ من دون التقليل من شأنه. ابتعدت آن ماري جاسر كثيراً عن السياسة، لتقدّم قطعةً من التاريخ بطريقة لعب الأطفال.

في «لَمّا شُفتك» (2012)، تعبّر آن ماري جاسر عن قدرة الصبي على منع الكبار من التصالح مع شيءٍ ما (حالتهم في المخيم وكلاجئين) عندما يكون هناك أمل في التغيير. طارق يرفض تحمّل طرده من وطنه وقضاء بقية حياته مع والدته في مخيّم للاجئين. وجميع من يعرفه، سوف يتأثر به ويتغيّر شيء بداخله. قصة مليئة بالمغامرة والحب والفكاهة والأمل وإرادة الحرية. «لَمّا شفتك» قصة إنسانٍ لا يعرف حدوداً.

«لَمّا شُفتك» متوافرٌ على موقع «قافلة بين سينمائيات» حتى التاسع من أيلول (سبتمبر) ـ womencaravan.online/september

خيال علمي

في مستقبلٍ قريب، ميامي (كرمز للولايات المتحدة) تعيش ديستوبيا سوداويّةً بعدما تسبّبت مصاعب المناخ في انقسام طبقيّ حادّ بين فقراء انتهوا للعيش في جزء شبه غارق من المدينة (أشبه بالبندقية الإيطالية) وأثرياء انعزلوا وراء سدودٍ وحرس خاص جنباً للفيضان و«حثالات» البشر معاً. على هذه الخلفيّة الواعدة، تقدّم ليزا جوي (الآتية من تجربة إنتاج «ويست وورلد» الهائلة)، أولى تجاربها المستقلّة كتابة وإخراجاً. «ريميسينس» حكايةٌ تتقاطع فيها التكنولوجيا مع الواقع المظلم، والحقيقة بالخيال، والحاضر بالماضي. لكن الفيلم يتحطّم تحت ثقل وعوده، ويسقط في فخّ الاستعارات من أفلام سابقة، ويقصّر عن اختيار محور محدّد للطرح، ويفشل فشلاً ذريعاً في استثمار إمكانات الإطار الديستوبي للحكاية عن زمنٍ ما بعد الكارثة.

Reminiscence: الذكريات أفيون الشعوب

هيو جاكمان في الشريط

يكتبها **سعيد محمد**

ماذا يفعل جنود الجيش الأميركي عندما يتقاعدون من الخدمة؟ بعضهم يجتزّ ذكرياته عن أيّام جميلة عاشها قبل التحاقه بالحرب (وعودته منها لاحقاً بُلا أطراف أحياناً). والبعض الآخر يهرب من واقعه البائس وإنسانيته التي التهمتها مهمّات قتل «الغوييم» المعادين للإمبراطوريّة إلى إدمان الكحول والمخدرات، أو ينتهي إلى وظائف متواضعة كمساعدين وموظفي حراسة وأمن خاص بالكاد تكفي أجورهم لسد الرّمق وإرجاء الوقت. لكن ليزا جوي، تقترح في أوّل فيلم تكتبه وتخرجه على عاتقها، أنّه في مستقبلٍ قريب سيمكن لبعض الضباط على الأقلّ العودة إلى بلادهم بعد انقضاء خدمتهم وكسب العيش من نقل التكنولوجيا العسكريّة المتقدّمة إلى حيّز الاستخدام المدني في أجواء شراكة نيوليبراليّة الطابع بين القطاعين العام والخاص.

في Reminiscence أحد هؤلاء الضباط السابقين، نيك بانيستر (يلعب دوره هيو جاكمان). يفتتح دكانةً لاستعادة الذكريات بالإفادة من جهاز عسكري متطوّر يستخدم عادةً لاقتحام أدمغة «الإرهابيين» الذين يتم اعتقالهم وسرقة محتويات ذاكرتهم عبر تحويلها إلى شريط هولوغرام يمكن للمحقّقين مشاهدته والاحتفاظ بنسخ منه في ملف السجين التعيس (مما ينفي الحاجة للخوض في تحقيقات واستجوابات غير حاسمة أو مضمونة النتائج). زبائن بانيستر أساساً أجهزة الشرطة المحلية التي قد تستعين بخدماته أثناء التحقيق مع المتهمين، لكنّه أيضاً يقدّم خدماته للزبائن الأفراد الذين منهم بعض رفاقه قدامى المحاربين ـ أحدهم معدمٌ فقد رجليه في الحرب ويمنحه بانيستر تجربة استرداد ذكرياته بلا بدلٍ مادي .. كما كلّ راغبٍ بالقبض على لحظاتٍ هاربةٍ من زمانٍ مَضى. ويبدو أنّ كثيرين يكرّرون زيارتهم لدكّانة بانيستر لاجْترار اللّحظات ذاتها، مع أنّهم يحصلون على نسخةٍ من شريط الهولوغرام أوّل مرّة لأنهم في الحقيقة لا يريدون مشاهدة تلك اللحظات، إنّما عيش مشاعرهم حينها وهو ما يمنحه إياهم جهاز بانيستر الذي يتضمن الاستلقاء في حوض ماءٍ وربط الدّماغ بشرائط مع كمبيوتر متقدّم يأخذنا إلى هناك. تتلخّص القصّة بأن بانيستر يلتقي أثناء عمله بمايي (ريبيكا فيرغسون) الغنّية الحسناء الحزينة في علب قاع المدينة والباحثة عن الذكريات - لأسباب عمليّة - والتي ما تلبث وتملك عليه قلبه وعقله في حكاية غرام ملتهب غير مفهوم، قبل أن تختفي بعد أشهر بلا أثر ولا كلمة وداع. هكذا يقضي بائع الذكريات معظم وقتّ الفيلم في رحلة صعبةٍ جبليّة - كادت تكلّفه حياته - للبحث عن حبيبته، كأشقاءٍ في طريقه عن أسرار وفظائع وزوايا مظلمة من الواقع ودواخل البشر. لينتهي، مثل زبائنه، مدمناً على تعاطي أفيون الذكريات كطريقةٍ وحيدة لتحمّل العيش في عالم متوحش.

اختارت جوي خلفيّة لفيلمها مناخاً ديستوبياً سوداوياً لأميركا (ميامي نموذجاً) في مستقبلٍ قريب بعد كارثة مناخيّة كرّست انقساماً طبقياً حادّاً بين من يملكون ومن لا يملكون (بمن فيهم الفقراء الجدد الذين سقطوا إثر التحولات المناخيّة من هشاشة الطبقة الوسطى إلى الدرك الأسفل مع الفقراء المعدَمين). الذين لا يملكون انتهوا للعيش في جزءٍ شبه غارق من المدينة تغطّي شوارعه طبقةٌ من المياه، فكأنّه «فينيسيا» أميركيّة للقرن الحادي والعشرين، فيما انعزل الأثرياء والإقطاعيّون الجدد وراء سدودٍ مُحكمة وحماية شركات أمن خاصة تجنباً للفيضان و«حثالات» البشر معاً. في هذه الأجواء الكئيبة، فإنّ هناك سوقاً متّسعةً لتعاطي الذكريات كما أفيونٍ للشعوب - مادة مخدّرة للهروب من الواقع والتحليق في حالات أخف وطأة على الرّوح من أيّام ما بعد الكارثة (للمدنيّين) أو ما بعد التسريح من الخدمة العسكريّة (للعسكريين).

هذه الخلفيّة الواعدة لـ Reminiscence كحكايةٍ فلسفيّة ذكيّة - يمكنها التحليق في فضاءات التقاطع بين الذكاء الاصطناعي والعقل البشري، وبين التكنولوجيا المتفوّقة وواقع العيش الكالح في ظل الرأسماليّة المتأخرة، وبين المتخيّل والحقيقي، وبين الحاضر القاسي والماضي المستلّ من ذكريات أيّام أفضل - انتهت على يد جوي/الآتية من خبرة المشاركة في صُنع ثلاثة مواسم من West World الهائل، إلى ما يشبه كتلة هلاميّة تمتد لحوالي مئة دقيقة من دون أن تُعرف لها شخصيّة محددة، أو ثيمة محوريّة تمنحها نوعاً من عمود فقري تستند إليه للوقوف على قدميها. فلا نحن نقرأ مجابهة لمآلات العيش البشري في ظل تعملق قدرات الذكاء الاصطناعي، ولا حواراً متفلسفاً بشأن معنى تسليع الذاكرة وتعهيرها، ولا نحن بصدد قصة تستنطق أقدار القتلة العائدين من الحرب، أو تقطير لرحيق حكاية حب بين روحين منكسرتين، بل مزيج غير متجانسٍ من ذلك كلّه... من دون أن يتاح لك التعمّق في أيّ منها. ولعلّ جوي/المخرجة هنا تعرّضت للخيانة من جوي/الكاتبة: فالأدوات الشكليّة لسينوغرافيا الفيلم لا بأس بها، ويمكن أن تسند حكايةً متماسكة، لكن السيناريو تاه في مربعات مفتعلة مُلئت بعناصر منقولة من أفلام سابقة معروفةٍ للجمهور المعاصر، مما جعل متابعته أمراً شبيهاً برحلة استعادة ذكريات بصريّة وحكائيّة ملفّقة من هنا وهناك على النّسق الفرانكشتايني، وعلى نحوٍ يمنع الاستمتاع بالسّرد المتعلّق بالحكاية المطروحة لـ Reminiscence. هناك أشياء كثيرة مستعارة بفجاجة من كلاسيكيّات الخيال العلمي مثل «بليد رانر» و«مباريات الجوع» وغيرهما، ناهيك بأجواء السينما الـ Noir في أربعينيات القرن الماضي وألوانها الرماديّة الداكنة.

ارتباك السرديّة وترددها في اختيار صوتها الذاتي، وهذا القصّ واللّصق غير المقنّع من الكلاسيكيّات، تتسبّب سريعاً في تسرّب الملل بعد ثلث الفيلم مهما كانت قدرة المتلقّي على تقبّل التّفاهة (الأميركيّة). ومع ذلك، يمكن جدلياً أن نغفر لجوي على قاعدة أنها تجربة أولى لولا فشلها المطلق وغير المبرّر بالإفادة ولو بربع درهم فضّة من فكرة الكارثة الديستوبيّة التي ألّمت بدولة العالم العظمى وجعلت منها إطاراً كليّاً لمادة الفيلم من دون أن تتمكّن من ربطها - بأيّ صيغة - بالأحداث. يا لها من خسارةٍ فادحة لا تعوّض.

ولا يساعد الحوار أو أداء الممثلين الرئيسيّين على إنقاذ الفيلم من نفسه. النصوص تبدو أقرب لكليشيهاتٍ متوقعة، والكيمياء بين بانيستر وماي لا تعمل كما يجب، وهيو جاكمان نفسه يبدو في أدائه للشخصية الرئيسة كما لو كان موظفاً يؤدي عملاً لا يحبّه، ولا تنجح ثانديو نيوتن (القديرة عادة) في تقديمها شخصيّة وات (مساعدة بانيستر في دكانة الذكريات) كما يفترض بعسكريّة متقاعدة من الجيش عادت محطّمة الروح تمرّر آيّامها بتعاطي الكحوليّات.

تكاد الأثافي تكتمل بشحوب الموسيقى التصويرية التي أنجزها رامين جوّادي (الملحّن العبقريّ وراء موسيقى «لعبة العروش» و«ويست وورلد») للفيلم.

Reminiscence يتحطّم أمام عين المشاهد تحت ثقل وعوده الكبيرة التي لا تتحقق. إنّه شريطٌ سينمائيّ عن الذكريات يستحقّ الرّمي في سلّة النسيان.

Reminiscence: في الصالات حول العالم وعلى HBO Max في الولايات المتحدة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 6 أيلول 2021 العدد 4430

صورة وخبر

مؤدٍّ بزيّ بينوكيو صعد إلى المسرح قبل عرض فيلم «اللّيلة الماضية في سوهو» الذي يقدَّم خارج المسابقة ضمن «مهرجان البندقية السينمائي» بدورته الـ 78. المهرجان الذي انطلق يوم الأربعاء وسط إجراءات صحيّة مشدّدة، سيشهد تنافس 18 فيلماً على جائزة «الأسد الذهبي». وحتى اللّحظة، حظي فيلم المودوفار Parallel Mothers بحفاوةٍ نقدية، إذ إنّه أعاد المعلّم الإسباني إلى بيئته المألوفة الاعتيادية، إلى جانب فيلم جين كامبيون «قوة الكلب» (فيليبو منتيفورتي ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الــدرب

أضعُ قدمِيْ على أيّ نقطةٍ من الدرب (على ما ليس درباً)

ثمّ أُغمضُ عينيَّ، وأنطلقُ في ماراتون حياتي.

إلى الخلفِ أو إلى الأمام؟.../ لا يعنيني.

يميناً أو شمالاً؟.../ لا يعنيني.

يكفيني أنّ قدميّ تتحرّكان، وأحلامي تركض.

بعدئذٍ، لتأتِ الهاويةْ!

الهاويةُ، هي الأخرى، مَقصدٌ ومنصّةُ تتويج.

..

البعضُ يعاتبني : لكنّ ذلك ليس حلّا.

: ومَن قالَ لكَ، رفيقي، إنني أبحثُ عن حلّ؟...

قدمايَ هما الحلّ.

حملةٌ عالمية على تويتر: قاطعوا PUMA

دعت حملة «مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» إلى الإنضمام إلى «اليوم العالمي للتّحرك ضدّ شركة بوما»، أي يوم السبت المقبل (9/18)، على خلفيّة رعايتها «إتحاد كرة القدم الإسرائيلي». حملة ستضع ثقلها على تويتر من خلال «عاصفة» من التغريد، تبدأ عند الساعة الثامنة مساءً بتوقيت بيروت، ويشارك فيها ناشطون سيعمدون إلى نشر صور لهم إلى جانب شعار Boycott Puma، أو تعديل اسم المنتج من «بوما» إلى «قاطعوا بوما» في حال كانت لديهم منتجات من الشركة الألمانية. وشدّد بيان الحملة، على أهمية وفعاليّة التحرك ضد الشركة، الذي بات «يؤرّق» المدير التنفيذي لـ«بوما»، وأيضاً كشف عن وثيقةٍ داخلية مسرّبة من الشركة، توضح فيها المعركة العالمية بأن «تصاعد وتيرة العنف الإسرائيليّ ضد الفلسطينيّين أدّى إلى تزايد تساؤلات شركاء وسفراء المعركة العالمية حول تواطئها مع جرائم نظام الاستعمار العسكري والأبارتهايد الإسرائيليّ». كما أضاء بيان الحملة على الإرتباك الذي تعيشه الشركة، لأن العديد من الفرق الرياضية حول العالم، بدأت تُنهي عقودها معها، أو تتعهّد بعدم تجديدها. على سبيل المثال، أنهت أكبر جامعة ماليزيّة عقدها مع فريق كرة قدم تابع لـ«بوما»، كما أعلن نادي «تشستر» البريطاني عن عدم تجديده صفقة الرعاية الإعلانية مع «بوما».

«اليوم العالمي للتحرك ضد شركة بوما»: س: 20:00 (بتوقيت بيروت) مساء السبت 18 أيلول على منصة تويتر

أحمد حويلي يسلك طريق العشق

بعدما قدّم الشيخ أحمد حويلي (الصورة) أمسية في 30 تموز (يوليو) على خشبة «دوار الشمس»، يجدّد المؤدي والمنشد الصوفي موعده مع الجمهور «بناءً على رغبة المحبّين» وفق ما جاء في الإعلان عن الأمسية. هكذا، تُقام أمسية صوفية ثانية يوم الجمعة 10 أيلول (سبتمبر) في «دوار الشمس»، مع فرقته ودراويشه الذين اعتدناهم في أماسيه الصوفية. تحت عنوان «طريق العشق»، يقدّم حويلي قصائد لابن الفارض، والحلّاج، وحافظ الشيرازي، وابن الملوّح، وجلال الدين الرومي، ورابعة العدوية.

«طريق العشق»: س: 20:30 مساء 10 أيلول (سبتمبر) ـ «مسرح دوّار الشمس» (الطيونة . بيروت) . للاستعلام: 03/718924

«الفلسطيني» شاهد على زمن السبعينيات

قبل توقيت إطلاق فيلم «الفلسطيني» (The Palestinian) في مسرح Doheny Plaza في لوس أنجلوس، ألقيت قنبلة في المكان في 15 حزيران (يونيو) سنة 1978، ليتبنّاها لاحقاً أحد أعضاء «عصبة الدفاع عن اليهود». الهجوم كان محاولة لإيقاف عرض الفيلم الوثائقي التي أنجزته الممثلة البريطانية فانيسا ريدغرايف بالتعاون مع المخرج روي باترسبي سنة 1977، لتسليط الضوء على القضية الفلسطينية من خلال معاناة الفلسطينيين وتجاربهم. إذ يتضمّن مقابلات مع أجيال مختلفة من الفلسطينيين الناجين من مجزرة مخيم تل الزعتر في لبنان سنة 1976، ومع بعض قيادات منظمة التحرير حينها ياسر عرفات، يرافقها سرد بصوت ريدغرايف نفسها.

فانيسا ريدغرايف مع عدد من اعضاء منظمة التحرير خلال تصوير الفيلم

الفيلم الذي عُرض في مناسبات عدّة، بات متاحاً للمشاهدة أخيراً على يوتيوب على صفحة Toby Battersby، وهو يعدّ وثيقة عن القضية الفلسطينية في السبعينيات، وعن حضورها في القضايا النضالية في الغرب. فالممثلة فانيسا ريدغرايف دفعت ثمناً لموقفها الراديكالي من القضية الفلسطينية، وخسرت الكثير من الأدوار بسبب هذا الموقف تحديداً. وكانت ريدغرايف التي نالت جائزة «أوسكار» أفضل ممثلة مساعدة ذلك العام عن دورها في فيلم Julia، قد هزّت احتفال الأوسكار بخطاب حاد عن «الصهاينة السفاحين»، مخالفةً بذلك ضغوط منظمي الاحتفال الداعية إلى عدم التطرّق إلى مواضيع سياسية في احتفال وصفته الصحف حينها بأنه أكثر الاحتفالات سياسية. العبارة لم تتراجع عنها ريدغرايف طوال حياتها، إذ عادت وعبّرت في مقابلة قبل سنوات عن إصرارها على التوصيف الذي أطلقته على «عصبة الدفاع عن اليهود».

الإثنين 6 أيلول 2021 العدد 163
Lundi 6 Septembre 2021 no163

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة، محمد وهبة
تعدّدية أسعار الصرف

03
نجيب عيسى
ترميم النموذج أم استبداله؟

04
ماهر سلامة
تونس في فم «بريتون وودز»

05
40 مليون وظيفة عربية في خطر

08
محمد وهبة
سعادة الشامي لإعادة إحياء النظام المنهار

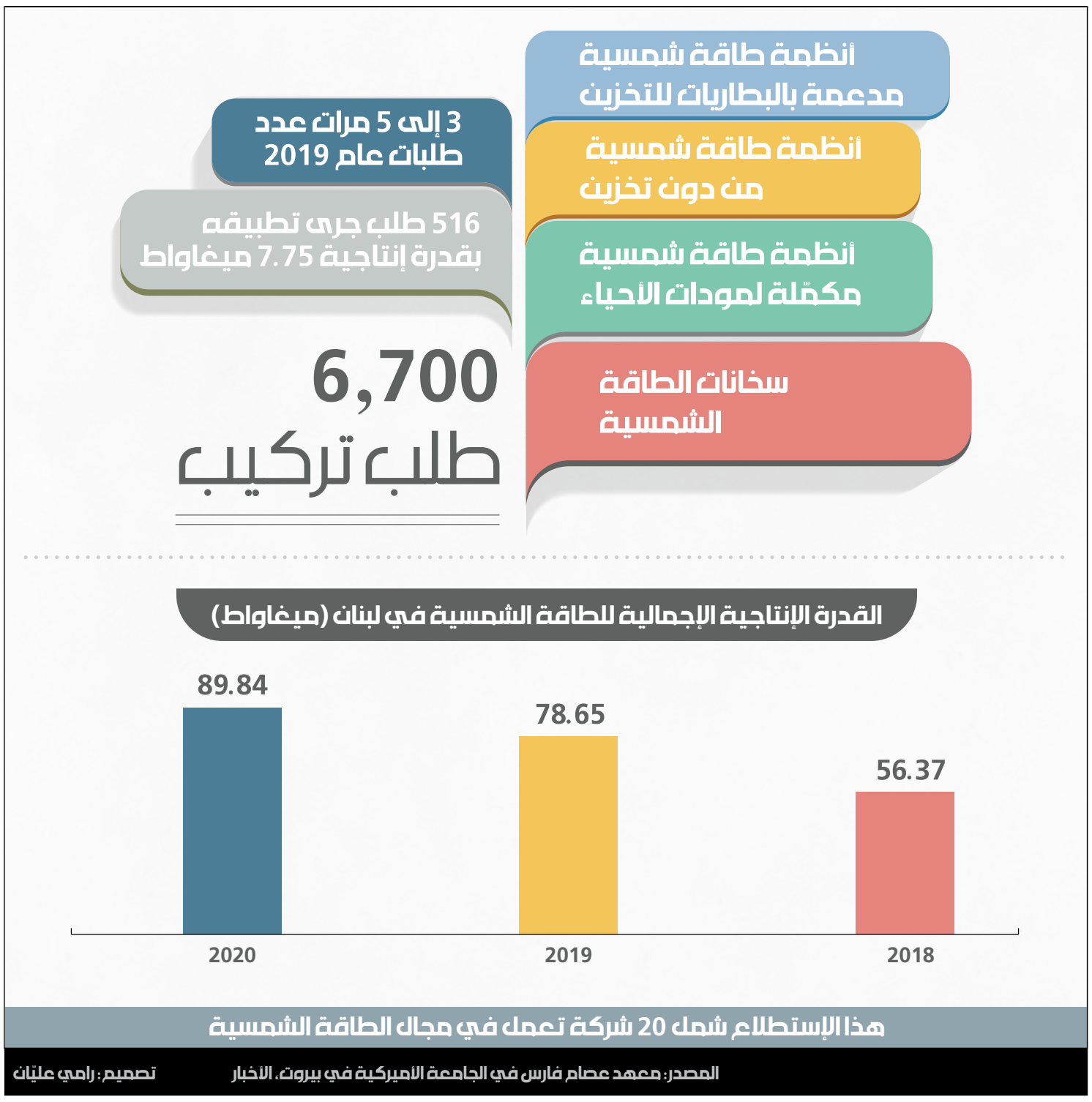

دليلكم لتركيب أنظمة الطاقة الشمسية

مارك أيوب *

لعلّ الإيجابية الوحيدة للعتمة الشاملة والمتقطّعة التي يعيشها اللبنانيون منذ صيف 2020 تكمن في بروز وعي جماعي حول أهميّة الطاقات المتجدّدة، وتحديداً الطاقة الشمسيّة. وعيٌ، لو تمظهر سابقاً لكان يمكن الاستفادة من القروض المدعومة بطريقةٍ منتجةٍ ومدروسة ولكانت الأزمة أقلّ وطأة.

طلبٌ مطّرد

تدهور الإنتاج من معامل مؤسسة كهرباء لبنان، فضلاً عن شحّ المازوت اللازم للمولدات الخاصة، أسهما في ازدياد الطلب على أنظمة الطاقة الشمسية للاستعمال المنزلي والتجاري والصناعات الصغيرة. وفي استطلاعٍ سريع أجراه معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، بين تموز وآب 2021 وشمل 20 شركةً تعمل في مجال الطاقة الشمسيّة، تبيّن أنها تلقّت بين كانون الثاني وتموز نحو 6700 طلبٍ لتركيب نظام طاقة شمسية، أي بزيادةٍ تصل إلى 3-5 مرّات الطلب المسجّل في 2019 لكل شركة.

وبحسب الاستطلاع، فإنه من أصل 6700 طلب، فقط 516 منها أبصرت النّور، أي ما نسبته 7,7% والسبب يتعلّق بأنّ كلفة هذه الأنظمة المسعّرة بالدولار النقدي مثّلت عاملاً سلبياً في انتقال الطلبات إلى مرحلة التنفيذ. أما القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشاريع الـ516، فهي تقدّر بنحو 7,75 ميغاواط.

تجدر الإشارة إلى أن الطلب على مشاريع الطاقة الشمسية كان مقدراً في السنوات الماضية، بحسب التقرير السنوي الصادر عن المركز اللبناني لحفظ الطاقة، على النحو الآتي: 56,37 ميغاواط في 2018، و78,65 ميغاواط في 2019، و89,84 ميغاواط في 2020. لكن يُتوقّع أن يكون الطّلب المسجّل في 2021 هو الأكبر نظراً للإقبال المطّرد عليها في ظل تنامي المخاوف من فقدان كهرباء الدولة وتدني قدرات المولدات بسبب شح المازوت.

ويشير الاستطلاع إلى أنّ أنظمة الطاقة الشمسيّة المدعّمة بالبطاريات للتخزين هي الأكثر طلباً، أو ما نسبته 79%، تليها أنظمة الطاقة الشمسية بلا تخزين بنسبة 68%، ثم أنظمة الطاقة الشمسية المكمّلة لمولدّات الأحياء بنسبة 58% (يستخدم في الإطار البلدي أو الصناعي)، وسخّانات الطاقة الشمسية، وأنظمة ضخّ المياه من الآبار. أمّا العوائق التي تواجه الشركات، فتكمن في قدرة المستهلك على تحمّل الكلفة الباهظة لهذه الأنظمة، ولا سيما أنها مسعّرة بالدولار النقدي، فضلاً عن صعوبة ابتكار أطرٍ مناسبة للتمويل، وعوائق في استيرادِ المعدّات اللازمة لهذه الأنظمة نظراً للأزمة النقدية.

ماذا على المواطن أن يعرف؟

إنّ المعدّات الأساسية هي: ألواح الطاقة الشمسية (solar panels)، المحوّلات الساكنة (inverters)، بطاريّات التخزين، كابلات الكهرباء وما يترافق معها. وفي ما يلي بعض الأمور الأساسية التي يجب على المواطن معرفتها من أجل تصميم نظام ناجح يراعي الاستهلاك المطلوب:

1) المساحة المتاحة لتركيب النظام.

2) احتساب معدّل الاستهلاك الأساسي للمنزل/المؤسسة/المصنع، خلال النهار والليل بشكلٍ منفصل.

3) احتسابُ معدّل الاستهلاك أو عدد الساعات التي يودّ المستهلك تغطيتها عبر النظام الشمسي في أوقات انقطاع الكهرباء.

4) الإقرار بوجهة استعمال طاقة النظام الشمسي: هل يودّ المستهلك أن تُستخدم الكهرباء المنتجة لشحن البطاريات وتخزين الطاقة؟ أم مباشرةً للاستخدام المنزلي؟ فالنظام يمكن أن يكون مصحوباً ببطاريات تسمح بالتخزين لاستعمال الطاقة ليلاً، أو بدون تخزين فتُستخدم الطاقة خلال النهار في ساعات الذروة بحسب الاستهلاك، ويتمّ خسارة الفائض منها.

5) يجب أن يكون النظام مطابقاً لمواصفات مؤسّسة كهرباء لبنان في حال وصله مستقبلاً على أنظمة تبادل الطاقة Net-Metering.

6) يجب التأكد من أن نوعية الألواح monocrystalline لتكون ذات فعالية أكبر.

7) يجب التأكد من أن تكون نوعية المحوّلات ذات فعالية عالية وقدرة DC Voltage عالية، وأنها مطابقة لتعمل مع نظام البطاريات المستخدم.

8) هناك نوعان رائجان حالياً من بطاريات التخزين (Lead-tubular Acid، وLithium-Ion. الثانية أكثر تطوّراً من الأولى، ويبلغ سعرها مرتين ونصف أو ثلاث مرات أكثر. الأولى تعمل وفق تقنية التشريج والإفراغ البطيئَين، أي إنها تحتاج إلى نحو 6 ساعاتٍ للإفراغ، وما بين 6 و8 ساعات لإعادة التشريج، وتعيش نحو أربع سنوات. بينما الثانية لديها مرونة أكبر لجهة ساعات التشريج ويمكن إفراغها خلال ساعةٍ واحدة إذا كان الاستهلاك كبيراً وإعادة تعبئتها، لكن ذلك يؤثر على فترة خدمتها.

9) إن متوسّط سعر أنظمة الطاقة الشمسية مع تخزين لنحو 6 ساعات متواصلة بقدرة 5 أمبير، يتراوح بين 4 و 5 آلاف دولار، بينما بقدرة 10 أمبير يتراوح بين 7 و 9 آلاف دولار، وبقدرة 15 أمبير فيتراوح بين 10 و 13 ألف دولار.

* **باحث في مجال الطاقة – معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت**

تعدّدية أسعار الصرف تشوّه الاقتصاد والمجتمع

بوجود المسار الذي رسمه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لإدارة الانهيار وتداعياته. صار لدى العالم نموذج جديد من تعدّد اسعار الصرف. سابقة لم تحصل بعد ان يكون تعدّد اسعار الصرف مستعملاً لإخفاء خسائر، أو للامتناع عن الإقرار بالخسائر وإطفائها عبر تضخيم الاسعار. سابقة لم تحصل ان يكون تعدّد اسعار الصرف مستعملاً من اجل استمرارية المصارف المفلسة

ماهر سلامة، محمد وهبة

التجارب السابقة للبلدان التي وثّقها محمد العريان في دراسة بعنوان «أسعار الصرف المتعددة: تجارب من الدول العربية»، وصفت تعدّد أسعار الصرف باعتبارها ضريبة تُستخدم من أجل تنظيم علاقة البلد بالخارج والحفاظ على الاحتياطات بالعملات الأجنبية. وظيفة هذه التعددية بحسب العريان، أن تكون وسيلة لدعم سلع وتفضيل استيرادها على غيرها، وهو ما يسمح بأن تكون بمثابة ضريبة تُستخدم بواسطة السياسات النقدية لا السياسات المالية، إنما في لبنان، بالإضافة إلى هذه الوظيفة، استُخدمها سلامة من أجل منع إفلاس النظام المصرفي، وبالتالي فإن التشوّهات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها تعدّد أسعار الصرف والتعقيدات التي تتطلبها معالجته في التجارب السابقة، تجذّرت أكثر في لبنان وتعدّدت أبعادها. التهريب، السوق الموازية (السوداء)، هما من النتائج المشتركة بين التجارب السابقة في سوريا ومصر والسودان، وبين التجربة اللبنانية، لكنّ أياً من البلدان المذكورة لم يكن لديه نظام مصرفي مفلس تُستخدم فيه تعددية أسعار الصرف لتسييل الودائع. هذه الجريمة هي من أجل بقاء المصارف وتعزيز بقاء قوى السلطة أو تأمين انتقال آمن لورثتها.

عيوب لا مزايا

ورد في دراسة محمد العريان الذي كان يشغل منصب مستشار النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي، الآتي:

- سابقاً، استُخدمت بعض البلدان أنظمة أسعار الصرف المتعدّدة كعامل مساعد للسياسة النقدية. وقد تمّ توجيه المعاملات الخارجية الجارية وحسابات رأس المال عبر أسعار صرف مختلفة في محاولة لعزل الاقتصاد المحلي عمّا كان يُنظر إليه على انه تدفقات رأس المال العابرة والمضاربة المزعزعة للاستقرار.

- في بعض البلدان العربية، كان التركيز السوقية للوفاء بمجموعة من الأهداف: تعزيز العائدات الآتية من صادرات النفط والخدمات لتثبيط استيراد بعض السلع التي يستوردها القطاع، لجعل مشتريات الحكومة من النقد الأجنبي لتمويل استيرادها وتقليل كلفة خدمة الدين ودعم استيراد بعض السلع الاستهلاكية الأساسية.

- لدى أنظمة أسعار الصرف المتعددة عيوب أكثر من مزايا، بالأخص على المدى المتوسط والطويل. فيمكن لأنظمة أسعار الصرف المتعددة أن تضرب الحوافز الاقتصادية وتفرض أكلافاً على الاقتصاد من خلال إساءة تخصيص موارد الإنتاج والاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات دعم السلع الأساسية من خلال نظام التبادل، بدلاً من الدعم عبر موازنة الدولة، تميل إلى إخفاء كلفة الدعم، بالإضافة إلى التسبب بتشوّهات في أماكن أخرى من الاقتصاد. إلا أن هذا «المكسب» في موازنة الدولة، الناتج عن عدم احتساب كلفة الدعم فيها، بموجب أنظمة أسعار الصرف المتعددة، تقابله خسائر في البنك المركزي و/ أو الضرائب الضمنية على أنشطة المصرف الأجنبي للقطاع الخاص. ففي نهاية المطاف، تعود ضغوط الصرف الأجنبي إلى الظهور، لتتجلّى إما بشكل مباشر، من خلال خسائر الاحتياطات الأجنبية في المصارف المركزية، أو بشكل غير مباشر، من خلال نشوء قطاع غير نظامي متنام. وتكتسب هذه القضايا أهمية كبرى عندما تكون الأنظمة الإدارية والمؤسسية ضعيفة، وفي هذه الحالة تحتاج الموارد الإدارية النادرة إلى التوجيه نحو:

1- استدامة التقسيم في سوق الصرف، الذي تفرضه أسعار الصرف المتعددة.

2- محاربة التهرب من خلال الحدّ من تضخيم قيمة فواتير الواردات والتقليل من قيمة فواتير الصادرات.

- تتباين عملية تطبيق أنظمة سعر الصرف المتعددة، ويؤثر ذلك على سهولة إصلاح الأنظمة لاحقاً. فقد كان هناك نهجان رئيسيان لتطبيق هذه الأنظمة:

- النهج الأوّل بسيط نسبياً، يركّز على تحديد علاوة أعلى من السعر الرسمي للصرف بالنسبة إلى بعض المعاملات (مثل ما فعل الأردن والمغرب) لتشجيع بعض الصادرات ودعم عدد صغير من الواردات.

- في النهج الثاني، وهو الأكثر شيوعاً، يصبح نظام أسعار الصرف المتعددة نظاماً معقّداً ومجزّأ لتسعير العملات الأجنبية (مثل ما حصل في مصر والسودان وسوريا). يتألف نظام سعر الصرف بشكل عام من معدلات مختلفة للمعاملات الجارية. هذا النظام مدعوم بنظام معقّد من الضوابط على المعاملات الدولية ومتطلبات التنازل عن النقد الأجنبي وهو ما ساهم في إدامة نظام اقتصادي موجّه نحو الداخل يهيمن عليه القطاع العام وهو نظام أثبت أنه أقلّ قدرة على التكيّف مع التغيّرات في الظروف الاقتصادية والمالية الدولية.

تعدّدية محلية

كل ما ورد في دراسة العريان ينطبق على لبنان. لكنّ الأبعاد التي يكتسبها تعدّد أسعار الصرف مع مسار إطفاء الخسائر الذي رسمه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، تتجاوز ما يشير إليه العريان. فإلى جانب استعمال التعدّدية من أجل تقنين استعمال الاحتياطات بالعملات الأجنبية كوسيلة لدعم السلع، أي استعمال تعددية أسعار الصرف في علاقة لبنان مع الخارج تحديداً، استُعملت التعددية في لبنان كوظيفة داخلية بحتة مرتبطة بالمصارف وعلاقتها مع مصرف لبنان والمودعين - المقترضين حصراً. وهذا الأمر ينعكس على طريقة المعالجة وبجعلها متجذّرة وشائكة أكثر. فهناك سعر صرف للقروض، وسعر صرف للوديعة، وأسعار صرف متعدّدة للسلع المستوردة المدعومة، وسعر صرف حرّ. حتى في علاقة السلع بعضها ببعض، تظهر هناك تعددية أيضاً، مثل سعر صرف الشيك المصرفي بالدولار مقابل الليرة اللبنانية، أو مقابل الدولار النقدي. وسعر صرف كميات الليرة المحمولة نقداً يختلف عن سعر صرف الليرات التي لا يسمح مصرف لبنان والمصارف إلا باستعمالها للدفع بواسطة البطاقات الائتمانية. لكن ماذا عن أسعار صرف العقود، بما فيها عقود العمل، عقود الإيجارات، عقود التجارة؟ ألا تخضع لتسويات تحوّلها إلى أسعار صرف منفصلة عن باقي الأسعار المتداولة في السوق؟ أصلاً المشكلة تكمن في كيفية التعاطي مع هذه العقود بأسعار الصرف المتعددة. ففي الحالات التي يكون فيها سعر الصرف المتعدد مستخدماً في إطار السياسات النقدية لمنع تبديد الاحتياطات بالعملات الأجنبية، تصبح إمكانية المعالجة طويلة ومعقّدة نسبياً ونتائجها متصلة مباشرة بارتفاع معدلات التضخم والفقر والبطالة، لكن في الحالة التي تكون فيها التعددية مستخدمة في العقود المحلية، تصبح إمكانية المعالجة أعمق بكثير. بمعنى، أن تذويب الخسائر بالاستناد إلى تعددية الأسعار يتطلب معدلات فقر أعلى، وبطالة أعلى، وتضخماً متواصلاً وبنسبة أعلى أيضاً. وفوق ذلك، لا شيء يمنع أن تبقى هذه التركة عالقة لفترة طويلة من الزمن. فلنأخذ مثلاً أسعار الإيجارات التي بقيت عالقة بعد الحرب الأهلية لغاية اليوم ولم يكن أيّ من الحلول ناجعاً. فكيف سيكون الحال مع الأبعاد المترامية الأطراف في الاقتصاد والمجتمع التي طوّرها سلامة؟ ما صدر أخيراً عن «إسكوا» لجهة الفقر المتعدّد الأبعاد ليس سوى بداية هذا المسار.

> **تذويب الخسائر بالاستناد إلى تعدّدية اسعار الصرف يتطلّب معدلات فقر أعلى وبطالة اعلى وتضخّماً متواصلاً وبنسبة اعلى ايضاً**

8

اسعار صرف وتزيد
هناك سعر صرف للوديعة بقيمة 3900 ليرة. وآخر بقيمة 12 الف ليرة. وسعر صرف للقرض بقيمة 1520 ليرة. وسعر صرف السوق الحرّة (18600 ليرة الاحد). وسعر صرف المحروقات بـ16 الف ليرة. وسعر صرف الادوية بـ13150 ليرة. وسعر شيكات الليرة مقابل كميات من النقد بحسم 10٪. وسعر الشيك المصرفي بالدولار باقل من 3000 ليرة

مؤشر

فقر بأبعاد متعدّدة

ألم يحن وقت التغطية الصحية المجانية والشاملة؟

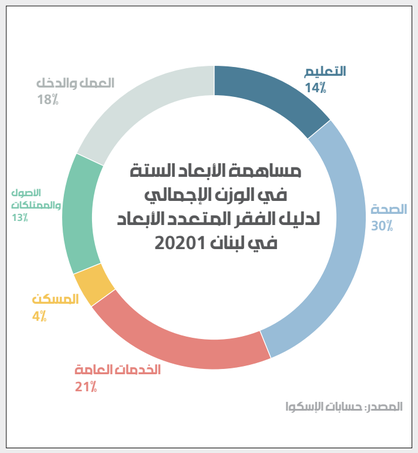

المصدر: حسابات الإسكوا

يسهم غياب تأمين الخدمات الصحيّة بما نسبته 30% من الوزن الإجمالي للفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان في عام 2021، يليه غياب الخدمات العامة بمساهمة تبلغ 21%. فبحسب تقرير «إسكوا»، الصادر أخيراً بعنوان «الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان واقع أليم وآفاق مبهمة»، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المتعدّد الأبعاد في لبنان أربعة ملايين نسمة تقريباً (أو 82% من السكان)، أي نحو مليون أسرة.

وفق تعريف «إسكوا» إن دليل الفقر المتعدّد الأبعاد يتألف من 6 أبعاد، يندرج تحتها 20 مؤشراً. وهذه الأبعاد هي: التعليم، الصحّة، الخدمات العامّة، المسكن، الأصول والممتلكات، والعمل والدخل.

يعدّ البعد الصحي العامل المساهم الأكبر في فقر اللبنانيين، وهذا يعود إلى غياب الضمان الصحّي ومحدودية الحصول على الدواء، وعلى الخدمات الطبية. فيغيب الضمان الصحّي عن 55% من اللبنانيين، بالإضافة إلى انقطاع الأدوية من الأسواق في الآونة الأخيرة، فضلاً عن المشاكل التي عانى منها القطاع الاستشفائي مثل انقطاع الطاقة والمستلزمات الطبية الضرورية. هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تردّي وضع الخدمات الصحيّة في البلد.

تُعد الخدمات العامة - مثل الكهرباء، ومياه الشرب والصرف الصحي وجمع النفايات - ثاني الأبعاد، لجهة وزنها في فقر اللبنانيين. وهذا أمر متوقّع بسبب تردّي مستوى هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، تراجع مستوى التغذية الكهربائية التي تؤمنها شركة كهرباء لبنان إلى بضع ساعات في اليوم لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة. كما أن غياب مصادر الطاقة أدّى إلى انخفاض كمية المياه المزوّعة من قبل شركات المياه الرسمية في البلد إلى حدّ تحذير منظمة «يونيسيف» في تقرير لها الشهر الماضي، من أن 4 ملايين شخص في لبنان مهددون بانقطاع المياه بسبب الأوضاع التي يعيشها لبنان.

في المقابل أقل الأبعاد مساهمة في فقر اللبنانيين، هو السكن الذي تبلغ مساهمته نسبة 4% فقط. وهذا البعد يشمل درجة الاكتظاظ السكاني، ونوع السكن ووجود مرحاض في مكان السكان.

هذا المستوى من الفقر الذي يشمل ثلثي السكان وأكثر، يعني أن العلاج لا يمكن أن يبدأ من دون التغطية الصحية الشاملة المجانية، أو من دون نقل مشترك وتعليم مجاني أيضاً، ومن دون خدمات عامة ذات طابع مستدام. أصلاً هذا هو المدخل الفعلي لتصحيح الأجور.

مقال

مسألة التغيير في لبنان [3]

ترميم النموذج أم استبداله؟

نجيب عيسى *

تسمح المعطيات المحيطة بالأزمة الراهنة، الاستنتاج أنها بشكل رئيسي، كما كانت الأزمات السابقة، في عهدة الخارج، إنما في ظروف دولية وإقليمية جديدة تجعلها تختلف عن الأزمات التي سبقتها، ليس فقط لناحية الأبعاد التي تأخذها محلياً، وإنما أيضاً لناحية الدور الذي يمكن أن يلعبه الخارج في تقرير مصيرها. فالجديد هو أنّ الأزمة الحالية أتت في سياق مسلسل الأزمات التي اندلعت منذ أوائل العقد الماضي في العديد من الأقطار العربية، نتيجة لتفاعل المتغيرات الدولية والإقليمية مع أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية محلية متردية سببتها منظومات حاكمة مستبدّة سارت في ركاب العولمة النيوليبرالية المتوحشة. فبحجة مكافحة الإرهاب ونشر الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، أخذت الولايات المتحدة قراراً بإعادة تشكيل الشرق الأوسط على نحو يبقيه تحت سيطرتها ويجعل في الوقت نفسه الكيان الصهيوني القطب المهيمن عليه. وبنتيجة هذا القرار صارت المنطقة العربية، بخاصة بعد الانتفاضات التي شهدها العديد من دولها، ساحة لصراعات دموية عنيفة، تداخلت فيها المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، ولعب فيها الإسلام السياسي، بتلاوينه المختلفة، المعتدلة والسلفية والتكفيرية، دوراً بارزاً. وتحوّلت هذه الصراعات في عدد من الأقطار (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن) إلى حروب داخلية كارثية دمرت بناها التحتية واقتصاداتها. ومزّقت نسيجها الاجتماعي، وقسّمت كياناتها، وأبادت وشرّدت الملايين من سكانها.

في هذا السياق إذن، جاءت انتفاضة 17 تشرين الأول التي فجّرت الأزمة التي كانت تعتمل في الجسم اللبناني منذ مدّة طويلة. العوامل التي كانت وراءها، هي نفسها التي كانت وراء الأزمات العربية. وكذلك كانت الأبعاد التي أخذتها هي نفسها التي أخذتها هذه الأخيرة. وبذلك تداخلت عناصر الأزمة اللبنانية بشكل عضوي مع عناصر أزمة المنطقة وأصبح مصير الأزمة الأولى يرتبط، إلى حدّ بعيد، بمصير الثانية. فمع احتدام الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة، خصوصاً في سوريا، وعلى أرضية افتراء نظام الطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج، أخذت تشتدّ حدّة الأزمة اللبنانية بشقيها السياسي والاقتصادي. فمن جهة، أصبح حزب الله، على الصعيدين السياسي وخصوصاً العسكري، ذراع محور المقاومة الإقليمي القوي المتصدّي للكيان الإسرائيلي والنفوذ الأميركي، ليس في لبنان فحسب، بل في المنطقة ككل. ومن جهة ثانية، أخذ جيف الدم الذي كان يجري في عروق نموذج الاقتصاد الريعي؛ نعني التحويلات المالية والاستثمارات الخارجية والعائدات من السياحة والتصدير، لا سيما ما كان منها يأتي من أقطار الخليج العربية.

أما لناحية الأبعاد، فنلاحظ أن أزمة لبنان، كما هي الحال في معظم أقطار المنطقة، صارت تطرح من جهة، مسألة الوجهة التي سيأخذها هذا البلد على الصعيد السياسي: هل سيبقى بحدوده الحالية أم هو ذاهب نحو التقسيم أو الفيدرالية؟ أم أنه، على العكس، سيذهب في اتجاه الانخراط في نوع من الفضاء السياسي الإقليمي العابر للكيانات القائمة؟ وأين سيكون موقعه في الاصطفافات الدولية والإقليمية؟ هذا بالإضافة إلى جملة من الأسئلة الأخرى التي تتعلق بطبيعة نظام الحكم ومدى استقلالية الدولة عن المؤسسات الدينية والطائفية. أما على الصعيد الاقتصادي فتطرح الأزمة أيضاً، في لبنان كما في المنطقة، جملة من الأسئلة حول إمكانية إعادة إنتاج شكل جديد من الاقتصاد الريعي أو التحول إلى اقتصاد بديل منتج، وحول إمكانية إقامة اقتصاد قابل للحياة في الإطار القطري أو الانخراط في إطار من التشبيك/ التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة والإقليم، ثم هل من الممكن التحوّل إلى نموذج اقتصادي اجتماعي جديد من خلال الانخراط في تيار العولمة النيوليبرالية؟...

هذه الأسئلة بخصوص الأبعاد التي تأخذها الأزمة في لبنان وفي المنطقة، تعني أن المرحلة التي يمران بها في الوقت الحاضر هي مرحلة مصيرية شبيهة بالمرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس بيكو. ما يجعلنا في ما يتعلق بأزمة لبنان الحالية نخرج بنتيجة رئيسية هي، على وجه العموم، النتيجة نفسها التي يمكن أن نخرج بها من المتابعة التاريخية التي قمنا بها لتطوّر الاجتماع اللبناني السياسي والاقتصادي الاجتماعي منذ ما قبل الاستقلال. ومفادها، أن مأزومية هذا الاجتماع ترتبط بشكل وثيق بعجز حركة التحرّر العربية عن إنجاز مهمتها التاريخية المتمثلة بالتخلص التام من الهيمنة الاستعمارية الغربية والاحتلال الصهيوني والسير على سكة التنمية الاقتصادية المستقلة والديموقراطية الاجتماعية. فهل تلوح في الأفق الآن إمكانية الخروج من هذا المأزق التاريخي؟

شهدت السنوات القليلة الماضية مستجدات سياسية واقتصادية دولية وإقليمية على غاية من الأهمية، تؤشر إلى تراجع الأحادية القطبية للولايات المتحدة الأميركية وبداية انحسار نفوذها ونفوذ الغرب عموماً عن المنطقة. فالولايات المتحدة صارت تعاني من أزمة متعدّدة الجوانب: سياسية واقتصادية واجتماعية في الداخل، وفي الخارج صعود قوي لقطبين دوليين منافسين: الصين وروسيا. ما جعل همّها الرئيسي مواجهة هذه الأزمة بشقيها، ودفعها بالتالي إلى أخذ قرار بالانسحاب العسكري التدريجي من الإقليم، خصوصاً أنها اقتربت من تحقيق اكتفاء ذاتي من إنتاجها للنفط محلياً. وعلى خط موازٍ، دخل الكيان الصهيوني في أزمة وجودية؛ فمحورُ المقاومة، رغم الأذى البالغ الذي ألحقته العقوبات الاقتصادية بمختلف أطرافه، استطاع من جهة، أن يطوّر على نحو لافت، قدراته العسكرية والقتالية ضدّ هذا الكيان، ويفرض عليه قواعد اشتباك جديدة واستطاع من جهة ثانية، أن يتمدّد في المنطقة ويذهب بعيداً في التصدي لنفوذ الولايات المتحدة وحلفائها. وبذلك أخذت إسرائيل تفقد وظيفتها كقاعدة عسكرية يستخدمها الغرب لفرض سيطرته على المنطقة العربية. وفي الوقت نفسه، أخذ مجتمعها الاستيطاني يتفسّخ تحت وطأة التناقضات التي زادت عمقاً بين مختلف مكوناته السياسية والديموغرافية-الثقافية والمذهبية. وجاءت «هبّة» الشعب الفلسطيني الأخيرة على امتداد أرضه التاريخية مع معركة «سيف القدس» التي رافقتها، ليشكلا منعطفاً في مسار القضية الفلسطينية، أعادها إلى المسرح العربي والإقليمي والدولي كقضية تحرير وطني لفلسطين كل فلسطين، بعدما كاد اتفاق أوسلو أن يجعلها طي النسيان. ففي حال استمر تراجع الولايات المتحدة، واستمرّ محور المقاومة بشقيه الفلسطيني والإقليمي في اندفاعته، ينفتح الأفق جدياً أمام تخلّص المنطقة العربية من الكيان الصهيوني والنفوذ الأميركي والغربي عموماً. لكن إنجاز هذين الأمرين مجتمعين في حال حصوله، يشكّل الشرط الضروري، لكن غير الكافي لوضع المنطقة العربية على سكّة التخلّص من هياكلها السياسية والاقتصادية الاجتماعية العفنة. فالأمر يتطلّب وجود قوى اجتماعية سياسية وازنة تحمل همّ تحرير الأرض من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، بالإضافة إلى همّ بناء دول ديموقراطية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتعاون في ما بينها لإقامة فضاء/ نظام عربي - إقليمي جيو سياسي اقتصادي قادر على التعامل بندّيةٍ مع بقية أجزاء العالم السائر نحو التعدّدية القطبية.

لكن ليس هنالك في الواقع الحالي ما يؤشّر إلى وصول مثل هذه القوى إلى مرحلة متقدّمة من النضوج. فالقوى الرئيسية الفلسطينية والعربية والإقليمية، التي تقود في هذه الأيام الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة، لا تملك رؤية واضحة ومتكاملة لمستقبل المنطقة السياسي والاقتصادي بعد التحرير. وتجاربها السياسية في الحكم وخارجه لا تؤشر إلى أنها تعمل على تغيير نوعي على هذا الصعيد. حتى أن المنجزات التي حققتها على طريق التحرّر الوطني تبقى عرضة للمراوحة مكانها، إن لم نقل للتآكل، لأن هذه القوى لا تستند إلى جبهات داخلية صلبة. فبمجتمعاتها تعاني من انقسامات أو قومية/ إثنية، وفوارق طبقية نافرة، بالإضافة إلى تفشّي الفساد على نطاق واسع في أوساط النخب السياسية والاقتصادية، وتدهور الأوضاع المعيشية لأكثرية المواطنين. وهذه المشاكل لا تستطيع القوى المعنية أن تبقى بمنأى عن تحمل مسؤولية معالجتها. كذلك، فإن تراجع الولايات المتحدة لا يعني أن دورها في الإقليم لم يعد محورياً. فحضورها العسكري فيه لا يزال قوياً، والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها أثبتت فاعليتها، كما أن حلفاءها المحليين ما زالوا على جانب لا يستهان به من التأثير والقوّة. فإسرائيل لم تتوقف لا عن تنفيذ مخططاتها داخل الأراضي الفلسطينية ولا عن اعتداءاتها المتكررة على سوريا وإيران، أضف إلى ذلك دخول أطراف دولية وإقليمية أخرى (الصين وروسيا وتركيا وبعض الدول الأوروبية) بقوّة إلى حلبة الصراع على النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولكل من هذه القوى مصالحه الخاصة التي تتقاطع أحياناً وتتصادم أحياناً أخرى مع مصالح هذا أو ذاك من الأطراف الأخرى بما فيها قوى محور المقاومة. هذا في حين لا يزال للمشرق العربي أهميته الجيوسياسية الخاصة. والتراجع النسبي لأهمية موارده من النفط الخام لم يقلّل من أهميته الاقتصادية. فقد صار ساحله المطل على المتوسط يُعتبر من أضخم خزانات الغاز الطبيعي في العالم وصار في الوقت نفسه معبراً رئيسياً لأنابيب النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا وحلقة رئيسية في مشروع الحزام والطريق الصيني.

هذه المعطيات بمجملها تجعل من غير المتوقع لأزمة لبنان الحالية، التي هي جزء لا يتجزأ من أزمة المنطقة، أن تنتهي في المدى المنظور إلى تغيير جذري للنظام القائم. كما تجعل من غير المتوقع أيضاً أن تنتهي قريباً هذه الأزمة، كما انتهت إليه الحرب الأهلية، بتسوية ترعاها تفاهمات دولية وإقليمية تنقل لبنان إلى جمهورية ثالثة تعيد إنتاج النظام نفسه بحلّة جديدة. لأن موازين القوى بين الأطراف المتصارعة في المنطقة كما هو واضح لم ترسُ بعد على حالة من الاستقرار. وما يمكن توقعه، في أحسن الأحوال، والحال هذه، هو حدوث تسويات موضعية عابرة بين القوى المتصارعة الرئيسية في هذا البلد أو ذاك من بلدان الإقليم، تسمح بالتقاط الأنفاس وإعادة تنظيم الصفوف على أمل التمكن من فرض قواعد اشتباك جديدة مع الخصم. وإذا كان من تسوية في لبنان في المدى القريب فسوف لا تخرج من هذا الإطار. وهدفها الرئيسي سيكون، على الأرجح، تشكيل حكومة جديدة تستطيع الحصول على مساعدات خارجية بما يكفي لمنع الانهيار الشامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية درءاً لدخول البلد في فوضى عارمة واضطراب أمني إن لم نقل احتراب أهلي. وهذا ما تعمل على تحقيقه أوساط غربية بخاصة فرنسا. فالانهيار سيتسبب على ما ترى هذه الأوساط، بإحكام حزب الله سيطرته على لبنان وهجرة كثيفة إلى البلدان الأوروبية مع ما يمكن أن ينتج من هذه الهجرة موجات إرهاب تجتاح هذه البلدان من جديد. وللحكومة العتيدة أيضاً مهمة أخرى وهي الإشراف على تنظيم انتخابات نيابية وبعدها انتخابات رئاسية يُراهن على أن نتائجهما ستؤدي إلى تحجيم قوة حزب الله وإزاحته عن المسرحين اللبناني والإقليمي. لكن هنالك أوساط أخرى لا سيما في الولايات المتحدة والخليج ترى العكس. أي إن ترك الوضع في لبنان يذهب إلى الانهيار الشامل والفوضى العارمة هو الذي سيؤدّي في نهاية الأمر إلى استنزاف قوّة حزب الله وإخراجه من دائرة التأثير محلياً وإقليمياً. وعلى ما يبدو فإن الاتجاه الغالب في الوقت الحاضر هو إلى الأخذ بالرؤية الأولى. لكن في حال فشلت محاولة التوصل إلى تجديد الاتفاق النووي وفشلت معها المحاولات الجارية لتبريد بؤر الصراع في المنطقة، يكون من المرجح العودة إلى الأخذ بالرؤية الثانية. عندها يصبح من غير المستبعد نشوب حرب إقليمية ينتج منها خريطة جديدة للمنطقة. ولا يمكن منذ الآن التنبؤ لا بما ستكون عليه معالم هذه الخريطة ولا بما يمكن أن يكون عليه موقع ووضع لبنان فيها. فذلك يتوقف على ما ستسفر عنه الحرب من موازين قوى جديدة بين الأطراف المعنية.

إذا كانت الظروف الداخلية والخارجية لم تنضج بعد لعبور لبنان إلى نموذج سياسي واقتصادي اجتماعي بديل للنظام الحالي المتهاوي وأن الغلبة بالتالي ستكون في المدى المنظور وفي أحسن الأحوال للقوى التي تعمل على ترميمه، فماذا بوسع القوى المحلية الساعية إلى التغيير المنشود أن تعمله والحال هذه؟

طبعاً ليس المطلوب من هذه القوى أن تبقى مكتوفة الأيدي، في انتظار نضوج الظروف الدولية والإقليمية التي تتيح التغيير. فالمفترض أن تسارع منذ الآن إلى بلورة برنامج متكامل للتغيير المنشود، لا ينفصل فيه البعد الوطني المقاوم لإسرائيل والإمبريالية عن الأبعاد السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، ثم تكثيف الجهود من أجل حشد أوسع تحالف وطني وشعبي حول هذا البرنامج بهدف خوض نضال طويل النفس وبمختلف الأشكال، لفرض أكبر قدر من التنازلات على مراكز القوى السياسية والاقتصادية العاملة على ترميم النظام. وعلى خط موازٍ، على قوى التغيير أن تعمل أيضاً، مع نظيراتها في المنطقة العربية، على إقامة إطار جبهوي للنضال المشترك من أجل تحقيق التغيير المنشود على مستوى المنطقة ككل.

> **هناك أسئلة عن إمكانية إقامة اقتصاد قابل للحياة في الإطار القطري وحول إمكانية التحوّل إلى نموذج اقتصادي اجتماعي جديد من خلال الانخراط في تيار العولمة النيوليبرالية**
>
> **إذا كانت الظروف الداخلية والخارجية لم تنضج بعد لعبور لبنان إلى نموذج سياسي واقتصادي اجتماعي بديل فماذا بوسع القوى المحلية الساعية إلى التغيير أن تعمل؟**

* أستاذ وباحث في الاقتصاد السياسي

هذه الحلقة الثالثة من سلسلة مؤلفة من ثلاث مقالات مقتطفة من نص أكبر أعدّه الدكتور نجيب عيسى بعنوان «مسألة التغيير في لبنان: جدلية الخارج والطائفية السياسية والاقتصاد غير المنتج». وهذا النص هو عبارة عن أجزاء مكثفة من مخطوطة يعدّها للنشر في كتاب موضوعه «اقتصاد لبنان السياسي». النص ينشر اليوم كاملاً على الموقع الالكتروني.

تحقيق

مؤسّسات دولية للاستعمار تونس في فم «بريتون وودز»

لطالما كان هدف مؤسّسات بريتون وودز (صندوق النقد والبنك الدوليان) إخضاع الدول التي تطلب المساعدة. ففي مقابل «الإنقاذ» تُفرض تعديلات هيكلية على بنية اقتصاداتها. الغاية تطويعها أو في خدمة أجندة النظام العالمي أو دول المركز الرأسمالي تمهيداً لاستغلال مواردها أو استكمالاً لما بدأ سابقاً. تونس هي مثال واضح على ذلك

ماهر سلامة

شكّل انخراط مؤسّسات التمويل الدولية في الاقتصاد التونسي بعد الاستقلال عاملاً مؤثّراً في تشكيل نظامها الاقتصادي الحالي. فمنذ تولّيه زمام السلطة، كان الرئيس الحبيب بورقيبة يريد اتباع نهج اشتراكي يتمركز فيه القرار الاقتصادي بيد السلطة، ويعتمد على الإنتاج المحلّي، إلا أن تدخّل البنك الدولي ومن بعده صندوق النقد، أغرق تونس في مسار نيوليبرالي امتدّ لعقود من التدخّلات والقروض المشروطة بما يُسمّى «إصلاحات» هدفها الأساسي إضعاف دور الدولة في الاقتصاد وإطلاق يد القطاع الخاص بلا قيود. بنتيجة هذا المسار، فإن نحو 70% من صادرات تونس تصبّ حالياً في دول أوروبا مقابل اعتمادها بشكل كبير على رأس المال الأوروبي، بينما نحو 50% من استيراداها يأتي أيضاً من دول أوروبا. هذا الاختلال في العلاقات الاقتصادية كان مفيداً في اتجاه واحد: استغلال تونس.

ما قبل النيوليبرالية

تزامن تحوّل الاستراتيجية الاقتصادية التونسية نحو النيوليبرالية مع انتشار هذا النموذج كنهج اقتصادي وتعميمه في العالم. كان ذلك في نهاية السبعينيات قبل ذلك، وتحديداً في الفترة التي تلت الاستقلال التونسي في عام 1956، حاول الوزير أحمد بن صلاح، الذي شغل وزارات أساسية (المالية، الاقتصاد والتخطيط)، اعتماد استراتيجية «التعاضد». آنذاك، كانت تونس تعاني من صعوبة في إحياء القطاع الزراعي بعد استقلالها وتطهير القطاع من أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية الذين كانت لديهم أفضلية الاستحواذ على الأراضي الأكثر خصوبة. كان هؤلاء يمثّلون الحصّة الأكبر من مجمل الإنتاج الزراعي. وهذا الأخير بدوره، هو العصب الرئيسي للاقتصاد التونسي الذي يعمل فيه أكثر من 75% من التونسيين. كانوا يعتمدون عليه كمهنة أساسية أو لتأمين قوتهم اليومي. غير أن التطهير طرَد الاستعمار ومعه رجال أعماله ورؤوس أموالهم، ما ترك القطاع في حالة سيئة. ثم تدهورت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ولم تعد تمثّل أكثر من «ثلث الدخل القومي في البلاد خلال مرحلة ما بعد انسحاب الاستعمار الفرنسي»، بحسب الباحثة جينيفر هان في ورقتها «تونس: الواقعية والتقدّم». بهذه الخلفية وُلدت «خطّة السنوات العشر» لأحمد بن صلاح كوزير للتخطيط في عام 1961. هو كان المهندس الرئيسي وراء مشروع تجميع الأراضي والتعاون الزراعي، الذي ضَمّ لمعالجة الأزمة الزراعية. قام المشروع على تأميم الأراضي الزراعية الرئيسية، بدءاً من الأراضي الأكبر التي كان يستحوذ عليها المستعمرون، وصولاً إلى الأراضي الأصغر التابعة للمزارعين المحليين. تفترض خطّة التأميم أن توفير التقنيات الزراعية والتوجيه الحكومي العام يؤديان إلى زيادة الإنتاج بما يكفي الطلب المحلي. أما الفائض فيتم تصديره لاستجلاب الرساميل الخارجية التي تُستعمل لتنمية الزراعة وقطاعات أخرى.

6
مليارات دولار هو المبلغ الذي أضفَ على إعادة رسملة المصارف العامّة ومساعدة المصارف الخاصّة بين عامي 1992 و2000 في تونس، بحسب المصرف المركزي التونسي

هذا هو النهج الذي كان يأمل بورقيبة في إحداثه. نهج قائم على الاشتراكية وسياسة «الإنتاج بدلاً من الاستيراد».

الاستعمار القديم - الجديد

البنك الدولي موجود في تونس منذ بداية الستينيات أيام الاستعمار. كان البنك داعماً تمويلياً لمشروع أحمد بن صلاح التعاضدي، قبل أن ينقلب عليه في عام 1966. ففي الفترة التي كان فيها المشروع التعاضدي بحاجة إلى التمويل، وقّع البنك الدولي سلسلة قروض تمويل تنموية مع تونس تعزّز صراحة تنمية القطاع الخاص، حتى إن البنك الدولي أعلن في عام 1969 الامتناع عن تمويل أي مشروع لبرنامج التعاضد. كانت هذه الضربة هي الأكبر لمشروع بورقيبة. فالتمويل من البنك الدولي كان يمثّل ثلثي الحاجة الإجمالية لتمويل برنامج التعاضد، كما تقول إيما مورفي في كتابها «التغيير الاقتصادي والسياسي في تونس».

> **انتقلت تونس إلى احضان النيوليبرالية على يد البنك الدولي الذي دمّر مشروع «التعاضد» من اجل مشروع «الإنتاج من اجل اوروبا»**
>
> **بين 2010 و2018 اتسعت هوّة اللامساواة وتدهورت قيمة الدخل أكثر وتفكّكت البنية التحتية للإنتاج**

أدّى التحوّل في سياسة البنك الدولي، إلى تخفيف عزم بورقيبة على المضي قدماً في مشروعه. كما أن ضغط بعض فعّاليات الحزب الحاكم، خوفاً من ازدياد نفوذ أحمد بن صالح، أدّى إلى الإطاحة به من منصب وزير الاقتصاد ومحاكمته لاحقاً. هكذا لعب البنك الدولي دوراً أساسياً في تحوّل تونس جذرياً نحو النيوليبرالية. ويصبح الأمر أكثر وضوحاً مع إشادة البنك الدولي بالتحوّل الذي قاده في تونس. ففي عام 1972، أصدر البنك الدولي تقريراً عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس واصفاً التحوّل الجاري هناك بأنه «استراتيجية جديدة تهدف إلى تسريع النمو والصادرات والتوظيف، وذلك بشكل أساسي عن طريق الحدّ من التدخّل المباشر للحكومة في الاقتصاد، وتخفيف الضوابط الإدارية وتعزيز الدعم غير المباشر للأنشطة الإنتاجية في القطاع الخاص».

في الواقع، أسهم هذا التحوّل في توقيع تونس اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1969. سمحت هذه الاتفاقية بإعفاء جمركي لصادرات تونس إلى دول أوروبا، وهذا بدوره كان مؤشراً إلى بداية التحوّل من استراتيجية «الإنتاج بدلاً من الاستيراد» إلى «الإنتاج من أجل التصدير». وفي عام 1972 ولغاية عام 1974، تكرّس الأمر في تعديلات تشريعية تخدم «تحرير» الاقتصاد التونسي من أبرزها قانون تنظيم القطاع المصرفي في عام 1976.

تعميق التبعية

كما في كل الدول التي «تحرّر» حساباتها الخارجية، أي تحرّر تدفق الأموال بين الداخل والخارج، تصبح رهينة مراكمة الاحتياطات بالعملات الأجنبية. يصبح هدفها الأسمى الحفاظ على هذا التراكم وتغذيته باستمرار. ما حصل في تونس بعد انسياقها في النهج النيوليبرالي، أنه في عام 1985 انخفضت احتياطاتها بالعملات الأجنبية بشكل حادّ نسبة إلى الدين الخارجي إذ كانت 18% في عام 1983 ثم بلغت 6% في عام 1985. وفي السنة التالية، أي في عام 1986، وقّعت الحكومة التونسية اتفاقية برنامج مع صندوق النقد الدولي. سواء كانت صدفة أو تخطيطاً، فإن هذه الاتفاقية مهّدت للانقلاب الذي قاده زين العابدين بن علي على بورقيبة. يوم انخرط بورقيبة في السياسات التقشّفية، كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يوزّعان الإشادات بخطواته، لكنهما لم يمنحا الحكومة التونسية الدعم المالي، بل كان الأمر بمثابة فرصة لتوسيع انخراط تونس في النهج النيوليبرالي، لجهة تحرير التجارة بشكل أكبر، وتقشّف أقصى في ما يخصّ سياسات الدعم، وفرض «إصلاحات» تجذب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف القيود على الاستيراد. بعد الانقلاب انخرطت تونس بشكل كلّي في النموذج الليبرالي.

وفي عامَي 1986 و1987 وقّعت حكومة تونس قرضين مع البنك الدولي في مجالَي الزراعة والصناعة. استهدف القرض الزراعي خصخصة القطاع بشكل كبير، ما أدّى، بحسب دراسة فاضل علي رضا بعنوان «المؤسسات المالية الدولية وإعادة إنتاج التبعية الاقتصادية لتونس»، إلى قمع صغار المزارعين والفقراء لمصلحة كبار ملّاكي الأراضي. وبحسب علي رضا، فإن هذا المسار نزع الملكية عن عدد كبير من صغار المزارعين وتُركوا بلا وظائف أو أي عمل آخر، ما أسهم في حركة النزوح من الأرياف نحو المدن. وانخفضت نسبة سكان المناطق الريفية بأكثر من الثلث بين عامَي 1970 و2010.

لم يكتفِ النهج بهذه المجزرة، بل أقرّت الحكومة التونسية في عام 1987 نصّاً صريحاً يشترط إعادة هيكلة المؤسسات العامة الرابحة في الاقتراض، كما ذكرت إيما مورفي. فقد سهّل هذا القانون بيع الشركات الحكومية في أكثر القطاعات ربحية مثل الفنادق والمنسوجات والشركات التابعة للمصارف الحكومية، مع الاحتفاظ بالقطاعات الأقل ربحية للملاك العام.

ومع أن نتيجة البرنامج مع الصندوق كانت جيدة نسبياً على صعيد الأرقام التي تخصّ الاقتصاد الكلّي وموازنة الدولة، إذ انخفض العجزّ المالي والتضخّم، إلا أن نتائج التحوّل الذي فرضه الصندوق انعكس اتساعاً في هوّة اللامساواة. في هذا السياق يشير علي رضا، إلى انخفاض معدّل الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 11% بين عامَي 1983 و1993. وانخفض عدد الذين ينتمون إلى فئة الخمس الأوسط في توزيع الدخل، من 20% إلى 15,3%، بين عامَي 1975 و1990. كما أن البرنامج لم يعالج معدّل البطالة المرتفع والذي بقي بحدود 16%.

مع ذلك، لم تتوقّف عملية إغراق تونس في النظام الجديد حتى بعد انتهاء برنامج صندوق النقد. بل بقيت الحكومات التونسية تمارس التعديلات التحريرية للسوق مقابل المزيد من القروض من قبل البنك الدولي. فكانت النتيجة، خسارة تونس، في الفترة بين عامَي 1996 و2013 نحو 55% من قاعدتها الصناعية من دون أن تنخفض مستويات البطالة بشكل كبير، ومن دون أن يظهر انعكاس إيجابي للاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية على صادرات تونس نحو الاتحاد الأوروبي رغم أن تونس زادت وارداتها من هناك، وفقاً للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هذا يدلّ على أن التحوّل الذي شهده الاقتصاد التونسي بعد فرض التغيير عليه من قبل المؤسّسات الدولية، يخدم مشروع دفع تونس في اتجاه التبعية والاعتماد على دول المركز الرأسمالي، وبالأخص دول الاتحاد الأوروبي.

عودة صندوق النقد

بهذا النهج، كان اقتصاد تونس يحمل في طياته عوامل انفجاره. الظروف المناسبة لهذا الانفجار جاءت بعد اندلاع الثورة التونسية بين عامَي 2010 و 2011 وخلع زين العابدين بن علي. مثل هذه الظروف كانت مثلى لانفجار نظام يعتمد على التدفقات الخارجية لتمويل استهلاكه المحلّي. فجأة عاد الحديث عن كلفة الديون الخارجية التي بلغت 2,3 مليار دولار في عام 2010، أي ما نسبته 18,2% من الموازنة العامة، ما دفع تونس نحو «فم التنين» مجدداً. ففي عام 2013 وقّعت الحكومة التونسية اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي تشمل الشروط المعتادة لهذه المؤسّسة النيوليبرالية لجهة إقرار المزيد من التقشّف، وخفض قيمة العملة المحلية، وإعادة هيكلة المصارف، وخفض فاتورة الأجور في القطاع العام وغيرها.

في النتيجة، وقعت تونس في المزيد من الديون. كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 40% في عام 2010، لكنها بلغت 76,6% في عام 2018. وفي هذه السنة تحديداً بات نحو 74% من دين تونس ديناً خارجياً (بالعملات الأجنبية) مقارنة مع 61% في عام 2010.

وخلصت دراسة أجراها المعهد الوطني للمستهلك في تونس في كانون الأول 2018، أن 1,8 مليون أسرة تونسية تعيش في ديون. كذلك، تبيّن الدراسة نقلاً عن بيانات البنك المركزي التونسي، أن الديون المعدومة (الديون الهالكة) في البنوك التونسية زادت بنسبة 127% بين عامَي 2010 و2018. وكانت 12% من القروض المصرفية في عامَي 2017 و2018 للديون الاستهلاكية. فضلاً عن ذلك كانت هوّة اللامساواة تتسع بالتوازي مع انخفاض قيمة الدخل، وتفكيك البنية التحتية للإنتاج.

هذه كانت نتائج التحوّل الذي شهده اقتصاد تونس منذ ما بعد الاستقلال.

تحكّم البنك الدولي في المراكز الأساسية

من المسارات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية للسيطرة على قرارات الدول التي تحتاج إلى مساعدتها، هو وضع شخصيات تابعة لها في مراكز القرار للتأكد من تنفيذ أجنداتها بشكل سلس. فمثلاً، في عام 1983 قامت الحكومة التونسية برفع أسعار الخبز، بعد سنوات من انتقادات البنك الدولي لسياسة الدعم لهذه السلعة. وقد صادف قبل إصدار هذا القرار تعيين إسماعيل خليل، مباشرة بعد تركه منصباً تنفيذياً في البنك الدولي، وزيراً للاقتصاد. وعندما دخلت تونس في أول برنامج مع صندوق النقد عام 1986، عُيّن خليل حاكماً للمصرف المركزي، وكان له دور كبير في تطبيق عملية إعادة هيكلة نيوليبرالية للنظام المصرفي خلال فترة تطبيق برنامج صندوق النقد. وقد أعاد التاريخ نفسه في عام 2011، قبل دخول تونس في اتفاق مع صندوق النقد للمرة الثانية في تاريخها، حيث عُيّن مصطفى كامل نبلي حاكماً للمصرف المركزي، بعد أن كان يشغل منصباً رئيسياً في البنك الدولي.

ماري لينا ناردي ـ إيطاليا

40 مليون وظيفة عربية في خطر

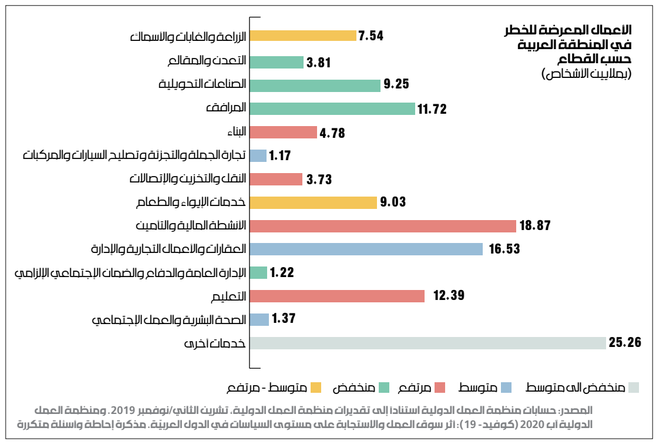

المصدر: حسابات منظمة العمل الدولية استنادا الى تقديرات منظمة العمل الدولية. تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومنظمة العمل الدولية اب 2020 (كوفيد- 19): اثر سوء العمل والاستجابة على مستوى السياسات في الدول العربية. مذكرة إحاطة وإستلة مذكرة

40 مليون عامل في الدول العربية مهدّدون بخسارة وظائفهم. فبحسب منظمة «إسكوا» ومنظمة العمل الدولية، أن هؤلاء العمال معرّضون للصرف من العمل، أو خفض أجورهم السنوية، أو تقليص ساعات عملهم. السبب يكمن في تداعيات انتشار جائحة كورونا. فهؤلاء العمّال، يعملون في القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة لجهة الإقفالات وإجراءات الوقاية، علماً بأن هناك قطاعات معرّضة للخطر بسبب انخفاض الاستهلاك خلال فترات الإقفال ما ينعكس انخفاضاً في مبيعاتها ويكبّدها خسائر هائلة فينتهي الأمر سلباً على موظفيها.

ومن القطاعات الأكثر تهديداً بسبب الجائحة، بحسب تقرير إسكوا، قطاعات تجارة الجملة والتجزئة وتصليح السيارات والمركبات. وقد تأثرت هذه القطاعات بالفعل بسبب الإقفالات التي حدّت من تبضّع المستهلكين وتنقّلهم، كما أن الأزمة التي تسببت بها الجائحة قلّصت الأموال المتاحة للاستهلاك في البلدان العربية. كما أن هناك قطاعات أخرى معرّضة بشكل كبير لمخاطر هذا الواقع، مثل قطاع خدمات الإيواء والطعام الذي كان من أكثر المتضررين بسبب الإجراءات التي فُرضت للحد من انتشار فيروس كورونا. وهذا القطاع كان يعتمد بشكل أساسي على السياحة التي أصبحت شبه معدومة بعد انتشار الفيروس. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قطاع الصناعات التحويلية الذي هو أحد القطاعات المعرّضة للمخاطر، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع تضرّر بشكل كبير بسبب انخفاض الاستهلاك، ما سبّب خسائر كبيرة.

في الفصل الثالث من عام 2020 كانت الدول العربية قد شهدت خسارة 12,8% من ساعات العمل، أي ما يعادل خسارة 15 مليون وظيفة. ويضاف هذا الرقم إلى حجم البطالة التي سُجّلت في عام 2019 في هذه الدول والتي بلغت 14,3 مليون عاطل من العمل. عملياً، لم تستطع الحكومات العربية أن تقدّم مساعدات لها أثر إيجابي على معدلات التوظيف، فالبلدان التي كانت بحاجة إلى هذا الأمر ليست لديها القدرات لفعل ذلك، وهي لم تتلقّ المساعدات المطلوبة من جهات التمويل الدولية، بحسب «إسكوا».

رسم بياني

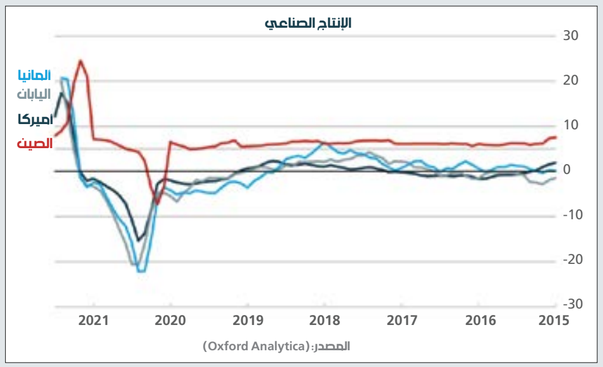

المصدر: (Oxford Analytica)

تباطؤ الإنتاج الصناعيّ العالميّ

دخل الإنتاج الصناعي العالمي في مرحلة تباطؤ النمو. يأتي ذلك، بعد نموّ سريع في الإنتاج العالمي خلال النصف الأول من السنة الجارية، وهو نموّ يُعزى إلى تعافي الاستهلاك بعد تخصيص حزم التعافي لمواجهة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا. بلغ حجم هذه الحزم نحو 19 تريليون دولار. وقد أدّى تعافي القدرة الاستهلاكية إلى ارتفاع الطلب في أواخر عام 2020 وفي مطلع السنة الجارية، ما حفّز نموّ الإنتاج. إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً إذ سرعان ما بدأ النمو يتباطأ في حلول النصف الثاني من العام الحالي.

رغم ذلك يُتوقّع أن يستمرّ الإنتاج الصناعي العالمي في النموّ بشكل لا بأس به حتى عام 2022، لكنّ هذا الأمر سيحدث بوتيرة أبطأ من التوقّعات التي رافقت بداية عام 2021. ومن المتوقّع أيضاً أن يبقى هامش الطلب على السلع مرتفعاً رغم أن ذلك ليس كافياً لتحقيق نمو سريع. في الواقع، هناك عوامل عدّة تلعب دوراً في ذلك، أبرزها القيود المرتبطة بانتشار الوباء ومنها الإقفالات التي شهدتها الأسواق ولا تزال تُفرض في بعض الدول بسبب الموجات المتلاحقة لفيروس كورونا ومتحوّراته. يؤدّي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية العامة وإنتاج المصانع، علماً بأن الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، لا تزال تنعكس على عمليّة الإنتاج وتُضعفها، وبالتالي تؤدّي إلى انخفاض كمية الإنتاج. كما أن النقص الذي يشهده العالم بالنسبة إلى المواد الخام والمكوّنات، بسبب الإقفالات التي تسبّبت بها جائحة كورونا أيضاً، يؤدي إلى إعاقة عملية الإنتاج والحدّ من القدرة الإنتاجية عالمياً.

ريوع التعدين «خيالية»
39 مليار دولار في 12 شهراً

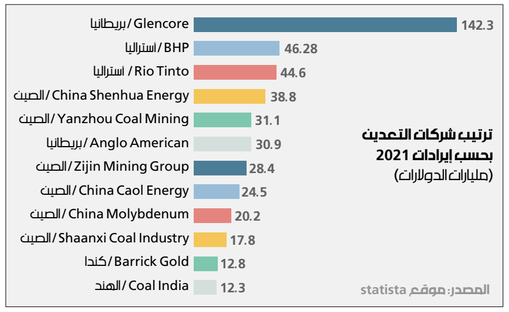

حقّقت أكبر ثلاث شركات تعدين في أستراليا، المصدّر الأكبر للمعادن الخام في العالم، أرباحاً بقيمة 39 مليار دولار خلال 12 شهراً تنتهي في آذار 2021. سبب هذه الطفرة الكبيرة في الأرباح يعود إلى ارتفاع أسعار المعادن الخام في ظل تنامي طلب الدول المصنّعة ولا سيما الصين التي وسّعت استثماراتها في هذا القطاع حول العالم من أجل ضمان حصولها على الموارد اللازمة لصناعاتها.

تركّز إنتاج شركات التعدين في أستراليا، بالتوازي مع تركّز الطلب على المعادن في الصين، كان له أثر كبير على السوق في ظل اتهامات استرالية للصين بأنها مصدر فيروس كورونا، إذ ارتفعت أسعار الحديد والخام بسبب المخاوف من توقف التجارة بين البلدين إثر تطوّر الإشكال بينهما ثم أضيف إلى ذلك تبلور صورة أوضح عن التحوّل العالمي نحو الطاقة المتجددة التي تستند بشكل أساسي إلى معادن مثل الليثيوم والنحاس، ما أدّى إلى ارتفاع أسعارها هي أيضاً. الطلب الاستهلاكي عموماً كانت له حصة في مصدر تنامي هذه الأرباح لأنه رفع الطلب على المواد الأولية.

بشكل أساسي، إن تسارع وتيرة التحول نحو الطاقة الخضراء، يخلق تسارعاً موازياً في ارتفاع أسعار الليثيوم والنحاس، كما أن الارتفاع المفاجئ في إنتاج الصين من الحديد إنها صارت تفكر في استثمار هذه الأموال مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، قرّرت شركة BHP أن تستثمر 5,7 مليارات دولار من أرباحها في أوّل حقل بوتاسيوم ستنشئه، أما شركة Rio Tinto فقررت استثمار 2,4 مليار دولار من أرباحها في أوّل حقل لليثيوم لها. وتعهّدت شركة Fortescue باستثمار 600 مليون دولار من أرباحها في مشاريع الطاقة النظيفة. وترجمت كل هذه التطورات، في ارتفاع أسعار أسهم شركات التعدين. فبحسب تقرير عن هذا القطاع، أصدرته شركة PWC في حزيران الماضي، ازدادت القيمة السوقية لأكبر 40 شركة تعدين خلال السنة المالية للعام الحالي 2021 (تنتهي في نهاية آذار 2021) بنسبة 64% وبلغت قيمتها 1,46 تريليون دولار. هذا الأمر جذب المستثمرين في القطاع المالي لشراء أسهم هذه الشركات، متوقّعين استمرار تحقيق الأرباح في الأشهر المقبلة، وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها.

كانت شركات التعدين الطرف الأكثر استفادة من هذا الوضع. فقد حصلت على إيرادات كبيرة، وازداد النقد في محافظها

أرباح شركات التعدين مرتبطة بشكل مباشر بالتطورات في أسواق المعادن وخصوصاً لجهة محاولة الصين استخدام مخزونها الاستراتيجي من الحديد الخام بهدف خفض الأسعار، أو خفض إنتاجها من الحديد المصنّع انسجاماً مع التزاماتها البيئية المتمثّلة، أو حصول اختراق تكنولوجي في تقنيات البطاريات يخفّف الاعتماد على الليثيوم مثلاً. لكنّ هناك مخاطر أخرى متصلة بالضرائب التي يمكن أن تُفرض على شركات التعدين بعدما فتحت العيون على الربح الخيالي الذي تجنيه من مناجم التعدين. بعض الدول في جنوب أميركا، مثل تشيلي وبيرو، تدرس مشاريع لرفع الضرائب على أرباح شركات التعدين بشكل كبير.

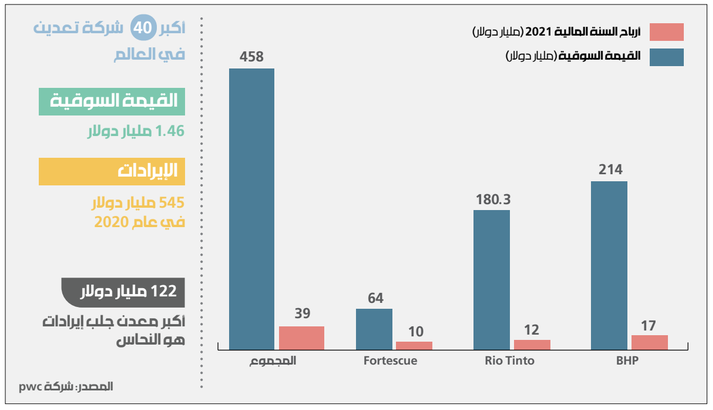

معجم

مفردات منحازة

تعبّر المصطلحات المستخدمة في تسمية مختلف فئات البلدان عن التباينات النظرية والسياسية في التحليل والاستراتيجية. وتتعلق هذه التباينات بشكل عام بالمحتويات الاجتماعية للمفاهيم الاقتصادية: فغالباً ما يتم عرض مقولات الاقتصاد كانعكاس لقوانين طبيعية ليس فيها للعلاقات الاجتماعية وليزان القوى غير مقام ضئيل. هكذا، يهيمن إلى حد بعيد تصوّر التخلّف كمجرد تأخّر بسيط يُعزى إلى أسباب طبيعية.

1- البلدان المتخلفة:
إنه المصطلح الأقدم، لكنه تراجع تدريجياً لأنه ينطوي على إشارة إلى البلدان المتقدمة كمرجع، ولأنه سرعان ما بدا قدحياً.

2- البلدان السائرة في طريق النمو أو النامية:
هذه التعابير أقل تحقيراً من الأولى، لكنها تندرج في إشكالية التأخر نفسها. وعلاوة على ذلك، تحكم مسبقاً بتحسّن للوضع ليس مُثبتاً دوماً.

3- البلدان الأقل نمواً:
المصطلح المستخدم في تصنيفات الهيئات الدولية ولكنه يجمع كل العيوب السابقة.

4- العالم الثالث:
مصطلح اخترعه ألفريد سوفي عام 1952 (بالقياس إلى الطبقة الثالثة)، والذي شهد نجاحاً كبيراً خلال الحرب الباردة لتسمية جميع الدول التي أبدت إرادة استقلال سواء عن الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي. أمران جعلا استخدام المصطلح أكثر حساسية رغم استمرار عادة استعماله: من جهة، زوال الاتحاد السوفييتي والكتلة المحيطة به، ومن ناحية أخرى تنامي تباين بلدان العالم الثالث السابقة.

5- البلدان الفقيرة:
مصطلح يركز على الفقر الاقتصادي لغالبية سكان البلدان المعنية. يحجب هذا المصطلح التباينات الصارخة الموجودة هناك. وفضلاً عن ذلك، هناك عدد من الدول التي تعتبر فقيرة هي في الواقع غنية جداً بالموارد الطبيعية، علاوة عن ثروتها الثقافية. يجب بالأحرى الحديث عن دول مُستَغَلّة.

6- بلدان الجنوب:
لفظ ملائم للتنديد بالفجوة مع بلدان شمال الكوكب المتطورة والمهيمنة غالباً، ولكنه ينطوي على عيب مزدوج بتجاهل استثناءات عديدة من هذا التصنيف الجغرافي وبالإيحاء بقدرية طبيعية.

7- بلدان المحيط:
مصطلح ينتمي إلى الإشكاليات البنيوية والماركسية التي تبرز ظاهرة الهيمنة داخل الرأسمالية العالمية التي تسيطر فيها أكثر البلدان تصنيعاً التي تتبع سياسات إمبريالية.

8- البلدان الصاعدة:
مصطلح يشير إلى الاقتصادات التي شرعت في عملية إنمائية أكيدة تجعلها منفصلة عن العالم الثالث الأكثر تجانساً سابقاً. وتمثّل الصين والهند والبرازيل الأمثلة الرئيسية؛ وغالباً ما يُستعاض عن هذا اللفظ بعبارة «الأسواق الصاعدة» وتعبر هذه الاستعاضة عن الرؤية النيوليبرالية لتنمية لا يمكن تحقيقها إلا بالاندراج في قسمة العمل الدولية التي تفرضها العولمة المالية.

9- البلدان الانتقالية:
تعبير ملطّف عن بلدان أوروبا الشرقية التي دخلت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، سيرورة إعادة الرأسمالية. تنبيه: رغم هذا، ستُستعمل المصطلحات التالية في هذا الكتاب كمرادفات: العالم الثالث وبلدان الجنوب والجنوب وبلدان المحيط، والبلدان النامية. وتقع دول الكتلة السوفياتية السابقة ضمن بلدان المحيط. وتستخدم هذه المصطلحات عموماً في مقابل: الثالوث، البلدان الرأسمالية المصنعة (الرئيسية)، بلدان الشمال، الشمال، والمركز، والبلدان الإمبريالية، المعتبرة كذلك.

*** هذا التعريف للمصطلحات وارد في مقدمة كتاب إريك توسان: «طغيان البنك العالمي»**

قراءات

مقال

شبح الركود التضخمي يؤرّق الأسواق النامية

جاياتي غوش

لنعطي وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في العالم النامي لحظة تأمّل. لعلّهم «تنفّسوا الصعداء» عندما قرّر بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في اجتماعه الأخير في 28 تموز، عدم رفع أسعار الفائدة. ومع ذلك، هم يعلمون أن إرجاء قرار رفع الفائدة هو أمر مؤقّت فقط. ورغم أن متحوّر دلتا يمكن أن يبطئ التعافي الاقتصادي، فإن السؤال الأساسي ليس ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيقيّد سياسته النقدية، بل متى سيفعل ذلك.

عندما يحدث ذلك، فإنه حتماً سيضيف مشاكل تضاف إلى المشاكل الحالية التي تعاني منها الأسواق النامية، وهي شديدة ومعقّدة. وعلى مدى العقود الماضية، اضطرت هذه البلدان النامية إلى التعوّد على التعامل مع الآثار غير المباشرة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تعتمدها الاقتصادات المتقدمة. لكن هذه البلدان النامية لم تشعر سابقاً باستغلالها من قبل الدول المتقدّمة بطريقة وحشية، من خلال هذا الارتباط المحكم بين الطرفين، كما هي الحال اليوم. ففي حين أن صانعي السياسات في الاقتصادات المتقدّمة يخشون ويتجادلون حول إذا كان الجمع بين التحفيز المالي والانتعاش الاقتصادي السريع، نسبياً، سيؤدّي إلى التضخم في بلدانهم، فقد وصل هذا التضخم بالفعل إلى العالم النامي على شكل ارتفاع سريع في أسعار السلع الأساسية العالمية، بما في ذلك أسعار السلع الغذائية. الأسوأ من ذلك، أن العديد من الأسواق الناشئة يواجه الآن تهديداً أكثر خطورة، يتمثّل في الركود التضخّمي، أي ارتفاع التضخّم حتى مع استمرار معدلات النشاط الاقتصادي والتوظيف بمستوى منخفض.

لنضع في الاعتبار الأزمة الرباعية التي يواجهها الآن معظم أسواق البلدان النامية، وهي:

1) الجائحة لا تزال مستعرّة ولا تلوح في الأفق نهاية واضحة لها.

2) القيود الخارجية والداخلية على الإنفاق الحكومي.

3) الآثار غير المباشرة الناتجة من السياسات المالية والنقدية للاقتصادات المتقدمة، وأنماط التجارة، التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإلى ضغوط تضخّمية أخرى، ولكنها لا توفر أسواقاً أوسع لصادرات البلدان النامية. إذا أضفنا تأثير تغيّر المناخ، فيتضح لنا أن هناك مشاكل كبيرة ومتتالية تهدّد هذه الدول.

تستمرّ جائحة كورونا بلا هوادة في العديد من هذه البلدان، ما أدّى إلى المزيد من الوفيات، والتداعيات الصحية السلبية الطويلة المدى، فضلاً عن الدمار الاقتصادي. ويعدّ الانتشار غير المتكافئ للتحصين ضد الفيروس (أو اللقاحات) سبباً رئيسياً لذلك، إذ استحوذ عدد قليل من البلدان الغنية، سريعاً، على الإمدادات العالمية من الجرعات المتاحة عن طريق الشراء المسبق، وقد كانت الكمية التي اشترتها هذه الدول تتجاوز عدة مرات ما تحتاجه لتطعيم سكانها. وهم يواصلون تخزين إمدادات اللقاحات التي لن يستخدمونها على الأرجح، رغم الوعود التي قطعوها بخلاف ذلك في قمة مجموعة السبع في حزيران الماضي. كما يواصل العديد من دول مجموعة السبع معارضة التنازل لمنظمة التجارة العالمية عن قوانين الملكية الفكرية، ما يسهّل على الدول النامية تصنيع اللقاحات. وكذلك لم تدفع أي حكومة من الدول الغنية حتى الآن صانعي اللقاحات لديها لمشاركة التكنولوجيا مع مجموعة «الوصول إلى تكنولوجيا كوفيد-19» التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية متبعة في ما يخص اللقاحات، هي قومية بشكل صارخ وأنانية وظالمة وغبية وتؤذي الذات. فمع انتشار الوباء، سيتحور الفيروس بشكل حتمي؛ وبالفعل، يبدو أن متحوّر دلتا قد أصاب أعداداً كبيرة من الأشخاص الذين تم تطعيمهم في بريطانيا والولايات المتحدة. وعندما يكون هناك نقص في الوصول إلى اللقاح، من الطبيعي أن يتسبب الوباء في إحداث فوضى صحيّة مجدداً.

والأسواق الناشئة، التي كانت تأمل بالتعافي، يجب أن تواجه الآن أنظمة الصحة العامة المنهكة والتي تعاني من نقص في التمويل واستمرار الاضطراب الاقتصادي. وقد وصل الأمر، إلى أنه عندما اكتشف العالم المتقدم فجأة مباهج الإنفاق العام لشراء اللقاحات، ودعم الدخل، وتعزيز الاقتصاد، فإن معظم البلدان النامية تفتقر إلى القدرة المالية اللازمة لمواجهة هذه التحديات. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه من بين 9,93 تريليون دولار من الإنفاق الحكومي الإضافي والإيرادات المفقودة بين كانون الثاني 2020 وآذار 2021 في جميع أنحاء العالم، هناك مبلغ 7,98 تريليون دولار (أو ما يعادل 80 في المئة) جاء من مجموعة السبع، وثلاث دول أخرى اقتصاداتها متقدمة. فالولايات المتحدة وحدها، خصّصت مبلغ 5,33 تريليونات دولار، وهي تمثّل أكثر من نصف المبلغ الإجمالي المذكور. وبحسب البنك الدولي، فإنه بحلول حزيران 2020، بلغ متوسط الموجّة الأولى من الدعم المالي استجابة لكوفيد-19، بما في ذلك القروض والضمانات والإيرادات الضائعة، 20,3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، و5,9 في المئة في الأسواق الناشئة، و1,8 في المئة في البلدان منخفضة الدخل.

ففي الاقتصادات الناشئة والنامية، تعاني الحكومات من الديون الخارجية المفرطة، وتنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على الصحة العامة. ويقع اللوم في هذا الأمر على عدم وجود تدابير دولية فعالة لإعفاء هذه الدول من الديون السيادية، أو إعادة هيكلة ديونها، ما قد يؤدّي إلى انهيار هيكل الديون على أصحابه مستقبلاً. وبعض الحكومات الأخرى، تردّد عن الإنفاق خوفاً من رد فعل الأسواق المالية على عجزها المالي، إذا سمحت بمزيد من الارتفاع لهذا العجز. بما يجعله أكثر من اللازم، حتى لو كانت ترتفع نسب العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب انهيار الإيرادات. وتعني هذه القيود المفروضة على المزيد من الإنفاق، أن الحكومات لم تفعل ما يكفي لمواجهة التأثير الانكماشي على الاستهلاك والاستثمار الناجم عن الوباء، وعمليات الإغلاق المرتبطة به.

الآن تواجه البلدان النامية مشكلتين أخريين هما: احتمال حدوث تضخّم محلّي بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، واحتمال تشديد أسواق الائتمان الدولية حيث يتم امتصاص رأس المال من قبل الدول الغنية، وبخاصة الولايات المتحدة، التي تم تعزيز اقتصاداتها وأسواقها المالية من خلال التحفيز المالي والنقدي.

والمخاوف بشأن التضخم في الدول المتقدمة، هي في أغلبها في غير محلّها وسابقة لأوانها، فالزيادات الأخيرة في الأسعار كانت نتيجة تزامن الاختناقات التي عانى منها العرض في السوق، وهي مشكلة قصيرة الأجل مع انتعاش الطلب في هذه الاقتصادات. ولكن باستثناء الصين وعدد قليل من البلدان الأخرى، لا يزال معظم العالم النامي يعاني من ضعف الطلب والاقتصادات المتقلّصة. ومن غير المرجح أن تحصل الضغوط التضخّمية في هذا السيناريو لولا الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية.

وتُظهر الارتفاعات الأخيرة في معدلات التضخم في العديد من البلدان كيف سيكون السيناريو في البلدان النامية حيث يستمر النشاط الاقتصادي في الانخفاض في بلدان مختلفة مثل المكسيك والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا والفيليبين. فمثلاً، في البرازيل، رغم أن الإنتاج لا يزال أقل بكثير من مستوى ما قبل الوباء، ومعدّل البطالة الرسمي أعلى بنسبة 14 في المئة، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة في شهر آذار الماضي، بعدما ارتفع مؤشّر أسعار الاستهلاك بأكثر من 6 في المئة على أساس سنوي. وفي المكسيك، التي شهدت واحدة من أضعف حالات التعافي في أميركا اللاتينية، يقابل التضخّم الذي يقارب 6 في المئة بضربة مزدوجة من تضييق السياسة النقدية والتقشّف المالي، الأمر الذي يرجح أن يسبّب مزيداً من التدهور الاقتصادي. وفي الفيليبين، أدت الزيادات في أسعار الغذاء والوقود إلى ارتفاع التضخم الذي أثّر بشكل مباشر على الفقراء.

أما في الهند، فالارتفاع في التضخم له سبب محلي. وهو ناتج إلى حد كبير من استراتيجية الحكومة للسعي لاستخراج المزيد من الإيرادات من خلال الضرائب على المشتقات النفطية، لدرجة أن هذه الضرائب تمثل الآن ما يقرب من ثلثي سعر التجزئة في البنزين والمازوت. ونظراً لأن الطاقة تدخل مباشرة ضمن أسباب التأثير في أسعار جميع المنتجات الأخرى، فقد أدى ذلك إلى تضخم أسعار الاستهلاك بأكثر من 6 في المئة في بلد فيه أكبر عدد من الجياع في العالم، حيث يعاني الناس بالفعل من عدم توفّر الوظائف وانخفاض الأجور.

ثم أن هناك العواقب المؤسفة الأخرى لما يسمى بالتعافي الاقتصادي العالمي، الذي اقتصر إلى حدّ كبير على الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى والصين. فقد أدّى بالفعل إلى ارتفاع كبير في أسعار العديد من السلع الأساسية، وهذا ينعكس من خلال ارتفاع مؤشر أسعار المعادن العالمية بنسبة 80 في المئة على مدى 12 شهراً وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 108 في المئة خلال الفترة نفسها. وإذا استمرت هذه الارتفاعات، فقد تفيد مصدري السلع الأساسية في إفريقيا وأميركا الجنوبية وأماكن أخرى.

ويتمثل الجانب الأكثر إثارة للقلق، في تضخّم أسعار السلع، ومواصلة ارتفاعه لمدّة عام واحد، بحسب مؤشّر أسعار الغذاء العالمي، وذلك بنسبة 32 في المئة (بعدما بلغ ذروته إذ تربّع على نسبة 42 في المئة في شهر أيّار الماضي). وقدّرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن الوباء قد ضاعف عدد الذين يعانون من الجوع الحادّ في العالم، وذلك حتى قبل أن يؤدّي ارتفاع الأسعار العالمية لسلع الغذاء، إلى جعل الغذاء الأساسي سلعة لا يمكن أن يتحمّل عدد كبير من الناس كلفتها. ويتواجد معظم هؤلاء الجوعى في العالم النامي، حيث تواجه حكوماته قيوداً متعددة على إنفاق المساعدات العامة.

وأخيراً، هناك قلق متجدد في الدول النامية بشأن تدفقات رأس المال، وكيف ستتفاعل أسواق الديون والسندات عندما يتحقق التشديد النقدي الحتمي في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى في نهاية المطاف. ومن المعروف أن رأس المال متقلب في الأسواق المالية ويستجيب حتى لأصغر التغييرات في أسعار الفائدة وفي توفير السيولة في ما يسمى بالبلدان الآمنة. وعندما يندفع رأس المال للخروج من الأسواق النامية، فإنه يترك خلفه عملات آخذة في انهيار قيمتها، وأنظمة مصرفية متضررة، ومخاوف بشأن سداد الديون. وغالباً ما تضطر المصارف المركزية في مثل هذه البلدان إلى الاستجابة لوسائل المعالجة مثل رفع أسعار الفائدة أو استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي لدعم عملاتها، وبذلك يمكن أن تلحق المزيد من الضرر بآفاق الاقتصاد المحلّي.

وتماماً مثل مسألة التغيّر المناخي، التي لم تعد مشكلة مستقبلية بل مشكلة معاصرة، فإن التضخّم المصحوب بالركود قد أصبح واقعاً في بعض البلدان النامية. ومن المحتمل أن تكون عواقب هذا الأمر وخيمة، فمن المرجح أن تتبنى هذه الحكومات استراتيجيات للسيطرة على ارتفاع الأسعار، وهذه الاستراتيجيات قد تؤدي إلى تفاقم الركود الاقتصادي ومنع الانتعاش. وتماماً مثل فيروس كورونا، فإن الدمار الاقتصادي الذي يسببه هذا الأمر، لن يظل محصوراً فقط بالفقراء أو فقط في البلدان النامية، فالتداعيات السلبية ستنتشر حتماً إلى الاقتصادات المتقدمة أيضاً.

ولقد أدت بعض آثار العولمة المالية إلى تراجع سياسي كبير في دول الشمال. ومع الانتعاش غير المتكافئ، الذي يولّد المزيد من اللامساواة العالمية، قد لا نضطر إلى أن ننتظر كثيراً قبل أن يبدأ المزيد من الناس في العالم النامي في التشكيك في المزايا المفترضة للتكامل الاقتصادي العالمي.

الحاء بواشقات - المكسيك

* نشر هذا المقال على موقع networkideas.org
18 آب 2021

بورتريه

سعادة الشامي وآخرون
وجوه تقنية لإحياء النظام المنهار

محمد وهبة

سعادة الشامي. هو الاسم المقترح لنيابة رئاسة الحكومة باعتباره واحداً من رجال الـIMF وذو خلفيةٍ قومية سورية. هو قطعاً أحد رجال النيوليبرالية التقنيّين. وهو قطعاً ليس منتسباً إلى الحزب القومي السوري أو مقرّباً منه وليس حتى مقترحاً من قيادته، بل جاء اقتراح اسمه بطريقةٍ احتيالية عبر الرئيس السابق للحزب أسعد حردان بدعم من رئيس المجلس النيابي نبيه بري. أما الانطباعات السائدة عن الشامي لا تتعلق بدمائته الأخلاقية التي لا غبار عليها، ولا بسيرته الأكاديمية التي تستند إلى قاعدة من ست سنوات تعليم في الجامعة الأميركية في بيروت، بل في الفترات التالية من خبرته المهنية التي وصمت تأهيله لهذا التوزير. أي عمله لمدّة عشرين عاماً في صندوق النقد الدولي، وبعدها خمس سنوات في منصب الأمين العام لهيئة الأسواق المالية في لبنان.

أمضى الشامي معظم فترة عمله في الصندوق، كمنسّقٍ في مركز المساعدة التقنية الذي يقدّم المساعدة لعددٍ من الدول بينها لبنان منذ 2004. في هذه الفترة، كان الرجل مقرّباً من الرئيس السابق للحكومة فؤاد السنيورة. لاحقاً صار من موقعه في الصندوق، بمثابة اليد اليمنى لوزير المال السابق جهاد أزعور، ولا سيما بعدما طلب هذا الأخير المساعدة على التحضير لمؤتمر باريس 3. كان دائماً في الظلّ. وكان دائماً تقنياً. منطلقاته النيوليبرالية لا نقاش فيها. مع السوق المفتوحة. مع الخصخصة. مع «الحوكمة». مع «الشفافية»... وسائر المصطلحات المخادعة التي يستخدمها أبناء هذا الفكر السّاعي لتحرير الدولة من كل وظائفها الاجتماعية والاقتصادية. في إحدى أوراقه المنشورة، يحتفي الشامي بأن لبنان كان يعدّ قبل اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، من البلدان القليلة في العالم التي انتهجت السوق الحرّة على قاعدة دعه يعمل دعه يمر (laisser-faire) «بكامل طاقته تقريباً». ويزيد على ذلك: «يقول الكثير من الناس بأن أحد أسباب نمو الاقتصاد اللبناني هو موقف الحكومة الليبرالي تجاه الاقتصاد».

إذاً، هو ليس سوى أداة تنفيذية لهذا الفكر ورجالاته. لا داعيَ للتدقيق في الكثير من التفاصيل التقنية عن خلفياته الأيديولوجية التي تقدّس السوق وتمقت الدولة. بالنسبة له لا نقاش في أن تأسيس لبنان دولة للتجّار، تحوّل لاحقاً إلى اقتصاد سوق استهلاكي عزّزته الحرب الأهلية وفاقمت أشكال الفساد فيه. لا نقاش في كل ذلك، لأن السّوق يقرّر. والسوق في لبنان هي الريوع التي يجب تنظيمها. الريع المالي، الريع العقاري.
ليس لهذه الأسباب وحدها يصنّف اقتراح اسمه خطيراً. فالمخاطر تأتي أيضاً من سلوكه المرتبط بالفكر الذي يحمله. فهو الرجل الذي يقوم بالمهمات عن غيره بصمت. تماماً كما فعل أيام الإعداد لمؤتمر باريس 3. قدّم كل التحضيرات اللازمة لتبرير تسوّل لبنان وفق برنامج إصلاحات غير ملزم. كان يعلم أنه لو لجأ لبنان إلى صندوق النقد الدولي لكانت شروط الصندوق أصبحت ملزمة. وللمناسبة هي الإصلاحات نفسها التي يروّج لها. لكن الشامي أوجد تبريراتٍ للدول المانحة من دون أن ينخرط لبنان في برنامج مع الصندوق. هذه الخدمة قدّمها للنخبة السياسية التي رعته لاحقاً وترعاه حالياً. ففي السنوات التالية، صار اسم سعادة الشامي مطروحاً للعديد من المواقع الشاغرة التي تتقاتل عليها الطوائف. اقتُرح اسمه للجنة الرقابة على المصارف في نهاية 2009. فشل رعاته في إيصاله. وفي 2013، اقترح اسمه للأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية. وبعد اتفاق بينه وبين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي يرأس الهيئة، قرّر الشامي الانخراط في اللعبة. إلّا أنه لم تمضِ بضعة أسابيع على تعيينه، حتى بدأ الحاكم يفرض مستشاره رجا أبو عسلي كأمين عام فعلي في الهيئة. وبعدها بدأت تصدر قرارات تقوّض صلاحيات الأمانة العامة. انتهى الأمر بأن سلامة مارس التنكيل المؤسساتي على الشامي. هذا الأخير تقبّل الأمر من دون أن يهضمه. وحتى عندما بلغ الأمر ذروته مع التعدّي على الشامي جسدياً لم يعترض هذا الأخير. فقد تلقى الشامي صفعةً من رجل أمن يتبع لسلامة. يشكّك الكثيرون بأن هذه الصفعة كان محفّزة من الحاكم.

> رغبته في الحصول على منصبٍ في لبنان كانت مثيرة للاهتمام لذا إن التهافت عليه من الرؤساء لا يبرّرها إلّا كون الرجل لا يحمل قراره بيده

خطورة تعيين الشامي، أنه مستعد للقيام بكل ما يلزم للوصول إلى المنصب. والخطورة في أنه لا ينوي القيام بأي مواجهة في عزّ الصراع الحالي بين قوى السلطة التي «تقتل» الناس عبر تضخيم الأسعار ولا تريد من الإصلاح سوى حصّةٍ إضافية مما يمكن اقتراضه أو تسوّله على هذا الأساس. هو آدمي كما يصفه كثيرون. وهو أيضاً تقني. وهو أيضاً يعمل بشكل مؤسساتي منظّم، لكنه لا يملك أي كفاءة سياسية لصناعة أي قرار أو اتخاذه.

رغبته في الحصول على منصب في لبنان، كانت مثيرة للاهتمام. لذا، إن التهافت عليه من رئيس الجمهورية ميشال عون، ورئيس الحكومة المكلّف نجيب ميقاتي، ومن الرئيس المكلّف السابق سعد الحريري، لا يبرّرها إلا كون الرجل لا يحمل قراره بيده.

يقول وزير السابق محمد الصفدي في تقديم التقرير السنوي للمركز لعام 2012، إن مركز المساعدة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي يغطّي من خلال ورشات العمل والتدريب مجالات: الرقابة على المصارف، إدارة الدين، المنهجيات الإحصائية، إدارة الواردات، الإدارة العامة المالية. المشكلة أن هذه المساعدات التي نسّقها الشامي لم تكن ذات قيمة يوماً. قبل الأزمة لم تكن هناك أي أرقام إحصائية دقيقة عن لبنان، سواء في ميزان المدفوعات، أو تحويلات المغتربين، أو غيرها من الإحصاءات المصرفية التي تقوم بها لجنة الرقابة على المصارف. فهل أدّت هذه المساعدة التقنية إلى اكتشاف الأزمة؟

في مقابلة مع الرئيس السابق للجنة سمير حمود، يقرّ هذا الأخير بأنه والحاكم كانا يعلمان منذ 2015 أن النظام آيل إلى الانهيار، لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للشامي. ففي ورقة بحثية صادرة في 3 كانون الأول 2019 عن مركز الأبحاث في بنك الكويت الوطني والذي يرأسه سعادة الشامي منذ ترك الأمانة العامة لهيئة الأسواق المالية لغاية اليوم، يصرّ الشامي على أن الأزمة هي أزمة مالية عامة يمكن معالجتها عبر خفض فوائد الدين العام. حتى عندما انهار البلد وأفلس، ما زال الشامي يمارس تقنياته بحسب «كتاب» صندوق النقد. لم يقدّم توصيفاً حقيقياً لما يحصل في لبنان من انهيار للنظام كالذي قدّمه، مثلاً، سمير حمود عندما أشار إلى أن المشكلة متّصلة بتحويل الموجودات الخارجية إلى موجودات محليّة منذ انهيار الثمانينيات. مراجعة حمود ذو الخلفية اليسارية - اليميني عملياً، تقف عند حدود الثمانينيات، بينما لا مراجعة فعلية يقوم بها الشامي. في الواقع، هناك عقلٌ حكم لبنان منذ نشأته. هو عقل دولة التجّار التي كان عليها أن تقوّي عملتها بعد الانفصال مع سوريا لتعزيز الاستهلاك. هذا العقل استأنف مساره معززاً بنتائج الحرب الأهلية من خلال تثبيت سعر العملة تجاه العملة الأجنبية. الحرب الأهلية أفضت إلى دولرة السوق. وبعدها أتت الحريرية لتثبت استعمال الدولار كعملة محلية، والاستدانة بها، وخلق كتلٍ منها. هيمنة هذا الفكر هي التي تجعل «النخب» السياسية تفكر بالشامي كنائبٍ لرئيس الحكومة ورجلٍ من رجال صندوق النقد الدولي. يبحثون عمّن يمكن أن يتعامل مع الصندوق ويتكلّم لغته لتسويق ما يريدونه حصراً. فهل هم يريدون الانخراط مع الصندوق، أم تحييده كما فعل الشامي أيام باريس 3؟ يريده عون لأنه على خلافٍ مع سلامة. ويريده ميقاتي لأنه يفهم لغة الصندوق. ويريده الحريري لأنه من أتباعه المخلصين. يريده الكثيرون، لكن ها هو يأتي باسم الحزب القومي السوري الاجتماعي بشكلٍ موارب. ما تريده «النخب» السياسية في لبنان، منفصلٌ عن الواقع. الواقع هو أن الأمر كلّه يبدأ في إعادة هيكلة القطاع المصرفي بشقّيه: مصرف لبنان، المصارف. لكن الشامي في 2019، كان يشير إلى المشكلة بوصفها مسألة تقنية لا تتعلق أبداً بودائع المصارف التي «لا يجب أن تخضع لأيّ نوع من الهيركات» على حدّ تعبيره. هل يعلم الشامي أن هذه الودائع لم تعد موجودة كعملات أجنبية؟ لا أحد يمكنه أن يدفع هذه الودائع. يمكن دفع قسم بسيط منها، كما يحصل حالياً في التعميم 158، لكن إعادة دفعها كاملة هو أمر غير منطقي أصلاً لأن هذه الودائع باتت تساوي أضعاف أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. تسييلها اليوم يعني إشعال سعر الدولار مقابل الليرة بلا حدود. أصلاً هذا ما يفعله سلامة اليوم. الحلّ التقني الذي يقترحه الشامي في ورقته يكمن في الكابيتال كونترول (قيود على رأس المال). عن أي كابيتال كونترول كان يشير الشامي؟ أصلاً لم يعد هناك رأس مال لفرض القيود عليه. ما كان يشير إليه الشامي يمارسه اليوم سلامة على طريقته: التحكّم في الاستيراد، ومن خلال ذلك يتحكّم بكمية الدولارات التي تخرج من لبنان. الشامي كان يتحدث عن رفع الأسعار الداخلية. لكن ها هو سلامة رفعها ويواصل القيام بذلك. هما من مدرسةٍ واحدة مع فرقٍ واحد أن سلامة يقوم بالأمر باسم قوى السلطة أو «النخب» السياسية. لا تستحق هذه القوى صفة «النخب». الشامي سيقوم بالأمر بشكلٍ مؤسّساتي لمساعدة سلامة، رغم خلافاته معه، وقوى السلطة على مواصلة وصفة «الإفقار» مقابل إعادة إحياء النظام المنهار. النظام الذي حمل طوال الوقت سبب مأساتنا اليوم، يسعون إلى إعادة إنتاجه عبر وجوهٍ تقنية مثل سعادة الشامي، حنين السيد التي تعمل حالياً في البنك الدولي، وآخرين...